



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية

دورية أكاديمية نصف سنوية محكمة
تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة



تهتم بنشر الأبحاث و الدراسات المتعلقة بالعلوم
الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

العدد 4 / جوان 2016 - ايداع القانوني رقم : 2014/5483 - دمج : 2392/5302

مطبعة قاصدي مرباح ورقلة



Algerian Review Of Economic Development
ARED

Number 4 / June 2016

4



Kasdi Merbah University Of Ouargla

Algerian Review Of Economic Development ARED

Semi-annual peer - reviewed academic review

Issued by kasdi merbah university of ouargla



Concerned with publishing the researches and studies
in the fields of economic and commercial sciences
and management

Number 4 / June 2016 - legal deposit N ° 5483-2014 - ISSN : 2392/5302

Printed In Kasdi Merbah University Of Ouargla



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية

**Algerian Review of economic development
ARED**

دورية أكاديمية نصف سنوية محكمة

تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة

Semi-annual peer-reviewed academic review
Issued by Kasdi Merbah University of ouargla

تتم بنشر الأبحاث و الدراسات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

العدد الرابع/ جوان 2016

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية

مدير المجلة : أ. د/ أحمد بوطرفاية (مدير الجامعة)

مدير النشر: د/ عبد القادر خليفة

رئيس التحرير: د/ نوال بن عمارة

نائب رئيس التحرير: د/ عبد الحق بن تقات

أعضاء هيئة التحرير :

د. محمد زرقون	د. شريفة رفاع	د. أحمد رمزي صياغ	د. بولرباح غريب
د. أمينة مخلفي	د. الحاج عرابية	د. محمد لحسن علاوي	د. العربي عطية
د. رشيد مناصرية	د. بوعلام بوعمار	د. عبد الرزاق مولاي لخضر	د. سمير بلال

الهيئة العلمية :

- أ.د/ صالح صالح، جامعة سطيف 1
أ.د/ ابراهيم بختي، جامعة ورقلة
أ.د / محمد عبد الحليم عمر، جامعة طيبة (السعودية)
أ.د/عبد المجيد قدي ، جامعة الجزائر 3
أ.د / عمر الكتاني ، جامعة محمد الخامس اكدال (المغرب)
أ.د/ مداني بن بلغيث ، جامعة ورقلة
أ.د/ عمار عماري ، جامعة سطيف 1
أ.د / ظاهر شاهر القشي ، جامعة جدارا (الأردن)
أ.د / مرجان محمد، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ماليزيا)
أ.د / محمد سعد ، جامعة بريستول (المملكة المتحدة)
أ.د / عيسى بهدي ، جامعة ورقلة
أ.د /عبد الغني دادان، جامعة ورقلة
أ.د/ علي كساب ، جامعة الجزائر 3
أ.د/ محمد شيخي ، جامعة ورقلة
أ.د/ محمد جموعي قريشي ، جامعة ورقلة
أ.د/ التيجاني بالرقي ، جامعة سطيف 1

- أ.د / محمد أوضبجي، جامعة القاضي عياض (المغرب)
- أ.د/ ناصر سليمان، جامعة ورقلة
- أ.د/ حمدي عبد العظيم ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (مصر)
- أ.د/ محمد حمزة بن قرينة ، جامعة ورقلة
- أ.د/ ناصر يوسف، الجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا)
- أ.د/ امير عزاوي، جامعة ورقلة
- أ.د/ هشام حوري ، جامعة نيس (فرنسا)
- أ.د. هواري سويسي ، جامعة ورقلة
- أ.د/ أحمد لعمى، جامعة ورقلة
- أ.د / مسعود بوضياف ، جامعة المنار (تونس)
- أ.د/ عبد الوهاب دادان ، جامعة ورقلة
- أ.د / أحمد بن عيشاوي ، جامعة ورقلة
- أ.د/ سعيد بوهراوة ، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ماليزيا)
- أ.د / طارق حماد عبد العال ، جامعة عين شمس (مصر)
- أ.د/ الطيب داودي ، جامعة بسكرة
- أ.د/ محمد قويدري، جامعة الأغواط
- أ.د / خليل محمود الرفاعي ، جامعة البلقاء التطبيقية (الأردن)
- أ.د/ مسعود صديقي ، جامعة ورقلة
- أ.د/ الياس بن ساسي جامعة ورقلة
- أ.د/ ألهم يحياوي ، جامعة باتنة
- أ.د / مليكة زغيب ، جامعة قسنطينة
- أ.د/ عبد المنعم محمد الطيب، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية (السودان)
- أ.د / بشير مازوز (كندا)
- أ.د محمد التهامي طواهر جامعة الجزائر 3

معلومات الاتصال بالمجلة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر -

مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي

موقع الانترنت : <http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/acceill/algerian-review-of-economic-development>

البريد الإلكتروني : revue.lepem@gmail.com

التعريف بالمجلة

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مجلة أكاديمية نصف سنوية محكمة أسست عام 2014، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتنسيق مع مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر. تُرسم سياسة النشر في المجلة بالتنسيق بين الهيئة العلمية للمجلة و المجلس العلمي للكلية و مجلس مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي وهيئة تحرير المجلة ، ويرتكز الخط التحريري للمجلة على دراسة أهمية الإصلاح المؤسسي واقتراح سياسات لتعزيز المؤسسات و مبادئ الحوكمة وآلياتها وتطوير أُطر تنظيمية تدعم فرص الاستثمار، وتأهيل الاقتصاديات النامية لمواجهة تحديات وانعكاسات العولمة الاقتصادية. تُعنى المجلة بنشر الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية المتمسمة بالأمانة العلمية والإضافة النقدية في حقول الاقتصاد والتجارة والتسيير، كما تهتم بنشر المراجعات والآراء للإصدارات العربية والأجنبية الحديثة والتعريف بها وتقارير المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات التخصص. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين الجادين في تخصصات الاقتصاد والتسيير والتجارة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية.

Indexing & Archiving

Algerian Review of economic development is indexed in following international

databases:



<http://pakacademicsearch.com/publishers>



<http://generalimpactfactor.com/searchresults.php>



http://indianscience.in/pubs/journalDetails.php?journal_id=709



<http://theopendirectory.org/index.php/246-algerian-review-of-economic-development-ared>



<http://www.daj.org/journal-detail.php?jid=133>



<http://www.researchbib.com/?action=editLogin&url=%2F%3Faction%3DviewJournalDetails%26issn%3D21701121%26uid%3Dr4eca5>



<https://pbn.nauka.gov.pl/journals/49607>



<http://www.publishersglobal.com/directory/publisher-profile/21987/>



<http://www.uifactor.org/JournalDetails.aspx?jid=3649>



<http://www.journalqer.com/index.php?numBegin=11&num=11&begin=90&af=naj>



<http://www.drji.org/Search.aspx?q=REVUE%20DES%20SCIENCE%20SOCIALES%20ET%20HUMAINE&id=0>



<http://www.journalindex.net/?qi=Revue+des+Sciences+ Sociales+et+Humaines>



<http://eiop.or.at/cgi-bin/eurolink.pl?keywords=Algerian+Review+of+Economic+Development+%28ARED%29&cmd=Quick+Search>



<http://miar.ub.edu/ISSN/5302-2392>



<http://www.iseek.com/iseek/search.html?l=en&query=Algerian+Review+of+Economic+Development+%28ARED%29&sbl=2&bk=&spc=&as=UR0vWpEqOuOAJqjhb82xBfdO7UBFyO1Q>



<http://www.bing.com/search?q=Revue+des+Sciences+ Sociales+et+Humaines&qsn&form=QBLH&filt=all&pq=revue+des+ sciences+sociales+et+humaines&sc=0-0&sp=-1&sk=>



<http://www.jourinfo.com/Journals/ARED.html>



<http://oaji.net/journal-detail.html?number=1606>



[http://www.entireweb.com/#q=Algerian+Review+of+Economic+Development+\(ARED\)&of=0&md=web&ts=1421824241256](http://www.entireweb.com/#q=Algerian+Review+of+Economic+Development+(ARED)&of=0&md=web&ts=1421824241256)



http://gaudeamusacademia.com/groups/6554195:Group:62932?xg_source=msg_appr_group



<http://www.israjif.org/single.php?did=2392-5302>



<http://www.efita.org/Agriculture/Agribusiness/Algerian-Review-of-Economic-Development-ARED-details-31050.html>



[http://www.entireweb.com/#q=Algerian+Review+of+Economic+Development+\(ARED\)&of=0&md=web&ts=1421824241256](http://www.entireweb.com/#q=Algerian+Review+of+Economic+Development+(ARED)&of=0&md=web&ts=1421824241256)



<http://www.scipio.ro/home>



<http://www.citefactor.org/journal/index/12096/algerian-review-of-economic-development-ared#.VYp4xlLtO1t>



<http://impactfactor.pl/czasopisma/28914>



COSMOS IMPACT FACTOR

http://www.cosmosimpactfactor.com/page/journals_details/51.html



http://www.researchimpactfactor.com/applied_journal_list.php



http://www.cosmosimpactfactor.com/page/journals_details/51.html

قواعد النشر في المجلة

- 1 - ترسل الأبحاث والمقالات في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، ويشترط أن يكون البحث مكتوبًا ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF (نوع الخط بالعربية : Simplified Arabic حجم ، مقاسه : 12، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 12)؛ وإذ يُفترض أن يكون حجم البحث المقدم للمجلة في حدود 20 صفحة بما فيها المصادر والهوامش و الجداول والرسوم التوضيحية، و ترقيم صفحاته وعناوينه الفرعية ينبغي أن تكون متسلسلة وواضحة أيضًا.
- 2 - بالنسبة إلى هوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم، ومن اليمين 2.6 سم، ومن اليسار 1.5 سم؛ بينما المسافة بين الأسطر 0.88 سم. ضرورة التقيد بالنموذج المتبع في الأبحاث المنشورة في المجلة: .
- 3 - توضع قائمة الهوامش والإحالات والمراجع والمصادر في آخر البحث، وتُرقم بالتسلسل كما جاءت في متن البحث.
- 4 - مادة النشر تكون موثقة على النحو الآتي:
 - بالنسبة إلى الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر (الناشر)، مكان النشر، الطبعة، سنة النشر، رقم الصفحة.
 - بالنسبة إلى المجلة : اسم المؤلف، "عنوان المقال"، اسم المجلة (مكان النشر)، العدد، المجلد، سنة النشر، رقم الصفحة.
 - بالنسبة للمواقع الإلكترونية : اسم المؤلف، عنوان المقال، تاريخ التصفح، عنوان الموقع الإلكتروني كامل.
- 5 - يرفق مع كل مقال ملخصين أحدهما بلغة المقال و الآخر باللغة الإنجليزية بحيث لا يزيد عن 10 أسطر ، و كلمات دالة لا تقل عن خمس ترتب حسب ورودها في المقال .
- 6 - تخضع جميع البحوث للتحكيم ويتم إعلام الباحث بقرار الهيئة العلمية.
- 7 - يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء بعض التعديلات الشكلية التي تراها ضرورية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.
- 8 - المجلة غير ملزمة بإعلام صاحب البحث عن أية مخالفة لقواعد النشر، ولا ترد الأبحاث لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر .
- 9 - تُعبر مضامين المقالات في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.
- 10 - ترسل المقالات وتوجه المراسلات إلى البريد الإلكتروني: revue.lepem@gmail.com

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 04 جوان 2016

الفهرس

1	واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية محمد زرقون & فارس بن ايدير
21	محاولة لدراسة سلوك عوائد المحافظ الأوروبية وفقا لفرضية كفاءة الأسواق المالية مريم سحنون & عباسية رشاش
33	تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي محمد لحسن علاوي & كريم بوروشة.....
45	دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة -دراسة ميدانية يزيد صالحى & عبد الله مايو
57	واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت العمومية نجوى عبد الصمد & زكية مقري
67	متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري عبد الرزاق مولاي لخضر & خالد بورحلي

Les Déterminants Du Développement Financier

Younes Azzouz & Naima Baroudi	1
-------------------------------------	---

La Politique Budgétaire Et La Croissance Économique En Algérie : Analyse Économétrique 2000-2014

Brahim BOUYACOUB & Sabiha TOUAMI	15
--	----

The Motivations Of The Accounting Choices Adopted By Algerian Companies At The Time Of The Application Of IFRS

Asma BENSABEUR-SLIMANE & Omar DJAFRI	31
--	----

واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

- دراسة ميدانية لفئتين؛ فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين -

The reality of the application of fair value accounting in the Algerian Environment Accounting

- A field study of two categories; category listed in the Algerian stock market economic institutions and class academics and professionals accountants -

فارس بن يدير

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
fares.benidir1@gmail.com

محمد زرقون

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
zergounemed@gmail.com

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وللوصول لأهداف ونتائج الدراسة، تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، وأيضا أن هناك دور هام لتبني النظام المحاسبي المالي (SCF) لنموذج القيمة العادلة للقياس المحاسبي وكذا الإفصاح بموجبها، بالإضافة إلى أن لتطبيق القيمة العادلة اثر ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات، وتوصلت أيضا الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة .

الكلمات المفتاح : قيمة عادلة، معايير محاسبية دولية، معلومات محاسبية، قياس محاسبي، النظام المحاسبي المالي.

Summary:

This study aims to identify the reality of the application of fair value in the Algerian accounting environment accounting, to reach the objectives and results of the study, questionnaire was used as a tool for research in the field study, and in the last concluded The study that Algerian economic institutions listed apply the fair value model in the measurement and accounting disclosure, and also that there is an important role for the adoption of Financial Accounting System (SCF) for the fair value model to measure the accounting as well as the disclosure of which, in addition to that for the application of the fair value of a positive impact on the quality of information accounting by maximizing the qualitative characteristics of that information , and also study found that there are obstacles and challenges that make the Algerian accounting environment is suitable for the application of fair value.

Key words: fair value, international accounting standards, the quality characteristics of accounting information, accounting measurement, financial accounting system.

1. تمهيد:

واجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي، واختيار طريقة القياس الأكثر ملائمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، وإشباع حاجات مستخدمي المعلومات لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم، حيث أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل، من عدد طرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها خصوصا أن كل طريقة من تلك الطرق سوف يؤدي إتباعها للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية باختلاف طريقة القياس المستخدمة.

تبنت هذه الدراسة إحدى تلك الطرق في القياس المحاسبي ، والتي دار حولها جدل كبير ، إذ فتحت آفاقا جديدة نحو إعادة النظر في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة إبان ظهور هذه الطريقة ، والتأمل بشكل جلي وجدي فيما إذا كانت طريقة التكلفة التاريخية التي سيطرت (ولا تزال) على العرف المحاسبي في التقييم والقياس المحاسبي ، طريقة يمكن الوثوق في المعلومات المتولدة منها ، في ظل الظروف الحالية ضمن البيئة المحيطة بالوحدة المحاسبية ، والتي تتميز بعدم الثبات ، وهذه الطريقة في التقييم هي القيمة العادلة.

- **إشكالية الدراسة:** إن رغبة الجزائر في الوصول إلى اقتصاد تنافسي وتوفير بيئة أعمال ملائمة وأكثر جذبا للاستثمار على المستوى المحلي وخاصة على المستوى الدولي، دفعها إلى تطبيق مختلف التدابير والإصلاحات من بينها تغيير النظام المحاسبي من المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى النظام المحاسبي المالي SCF، وتعتبر القيمة العادلة من أبرز ما جاء بها هذا النظام كأحد نماذج القياس تضاف لتكلفة التاريخية، ونظرا لما يتميز به القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات القيمة العادلة من متطلبات قياس وإفصاح مختلفة ومعقدة على عكس القياس والإفصاح وفقا للتكلفة التاريخية التي اعتادها المحاسبون، فيظهر التحدي بالنسبة للمؤسسات الجزائرية في تعدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة، ففي حالة وجود سوق نشطة يعتمد عليها يمكن تحديد القيمة العادلة (الحقيقية) للأصل المراد تقييمه، أما في حالة عدم وجود سوق نشطة فيلجأ المحاسب إلى الافتراضات والاجتهادات الشخصية مما يطرح التساؤل حول موثوقية وملائمة الإبلاغ المالي الذي سيصدر وفق هذه الأسس.

ومن هنا برزت مشكلة الدراسة والتي تتلخص وبشكل أساسي في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، و ما أثر تطبيقها على جودة القوائم المالية ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية ؟
2. ما مدى أهمية تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) لنموذج القيمة العادلة ؟
3. هل هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ؟
4. هل توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأرضية المناسبة والملائمة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ؟

- **فرضيات الدراسة:** لقد تم إعداد الفرضيات بما يتناسب مع أهداف البحث ، وبشكل يمكن من خلاله قياس آراء الفئة المستهدفة في عينة البحث فيما يتعلق بأبعاد تم اختيارها لتكون قياسا لأهمية القيمة العادلة لديهم .وهذه الفرضيات هي:

1. تطبق المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية محاسبة القيمة العادلة.
2. يوجد دور هام لمحاسبة القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي (SCF) .
3. توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
4. يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة العديد من التحديات في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية واختبار الفرضيات المتبناة، بالإضافة إلى ذلك :

- ✓ تسليط الضوء على مشاكل القياس القائم على التكلفة التاريخية في كونها تمهد الطريق لضرورة الاستغناء عنها في القياس المحاسبي لعدم موثوقية القياس المحاسبي عند تطبيقها ؛
- ✓ التعرف على مفهوم ومداخل تقييم القيمة العادلة ؛

✓ التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و علاقتها بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة ؛

✓ معرفة مضمون النظام المالي المحاسبي فيما يتعلق بالقيمة العادلة ودراسة إمكانية تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية الحالية ؛

✓ الوقوف على مقومات ومعوقات استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

- **منهج البحث :** لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها وصولاً إلى النتائج والتوصيات، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في إعداد الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال استقراء ما أمكن التوصل إليه من المراجع العلمية العربية منها والأجنبية المتخصصة في مجال المحاسبة والمالية والمتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تم تحليلها واستخراج مكامن قوتها بحيث الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة. أما بالنسبة للجانب الميداني فقد تم الاعتماد على نفس المنهج وذلك من خلال استخدام المنهج الفرعي منه متمثلاً في الوصفي، من خلال استعمال أداة الاستبيان للوقوف على آراء عينة من المختصين والمهتمين بالموضوع، ومن ثم تحليله باستخدام الأساليب الإحصائية لكل فئة من فئات الدراسة، وبالتالي الوصول إلى مجموعة من النتائج .

- **الدراسات السابقة :** وقد استطاع الباحثين الوقوف على جملة من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث نذكر منها:

■ **دراسة (يامن خليل الزغبى 2005)¹ بعنوان: " القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية) "**، هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية ، وقد أظهرت نتائج الدراسة انه يوجد تمسك من قبل الفئة المستهدفة بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وعدم الرغبة بالتحول عنها على الرغم من معرفتهم بالعديد من المشاكل التي تعترضها، وأيضاً أن هناك غموضاً في فهم مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في البيئة الأردنية ، وأيضاً إلى أن البيئة الأردنية لا تتوفر فيها مقومات استخدام القيمة العادلة بسبب عدم مساعدة الظروف الثقافية والتشريعات المحلية في تطبيقها ، كما خلصت النتائج إلى أن القيمة العادلة لا تشكل أهمية كبيرة للفئة المستهدفة على الرغم من اعترافهم بأن المعلومات التي تقدمها عن الشركات الصناعية هي أكثر موثوقية وأكثر ملائمة من التكلفة التاريخية.

■ **دراسة (فلوح، وحسن، 2011)² بعنوان: " محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين (دراسة تطبيقية) "** ، يتلخص هدف هذه الدراسة في التعرف على مفهوم القيمة العادلة وأهمية التقييم العادل لأصول والتزامات شركات التأمين، والمشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيقه، ودراسة واقع تطبيق هذا التقييم في شركات التأمين السورية والصعوبات التي تواجهه ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ، أن استخدام مفهوم القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات عموماً ، وأصول والتزامات عقود التأمين خصوصاً يقدم مزايا ومنافع كبيرة تؤهله ليكون أساس القياس الأكثر قبولاً واستخداماً في العالم في السنوات المقبلة لقياس الأصول والالتزامات في المنشأة الاقتصادية، وأيضاً أن بعض شركات التأمين السورية قيمت بعض الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وكذلك الحال فيما يتعلق بأصول والالتزامات عقود التأمين ، وأفصحت عن ذلك في التقارير المالية. إلا أن استخدام هذا التعبير كان خجولاً ورأى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى المشاكل والصعوبات التالية : ضعف نشاط سوق الأوراق المالية السورية وضعف خبرة شركات التأمين السورية وكوادرها بتطبيق المعايير الدولية التي تتضمن القيمة العادلة وآلية قياسها .

▪ دراسة (مسعود بوخالفي، 2013)³ بعنوان: " أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية"، تهدف هذه الدراسة لمعالجة مشكلة الإفصاح الصادر وفق القيمة العادلة وماله من تأثير على موثوقية وملائمة المعلومات الناتجة عنه بالنسبة لمستخدمي الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية ، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ وجود أهمية لتبني النظام المحاسبي المالي الجزائري للقيمة الحقيقية (العادلة) في إعادة التقييم للأصناف المحاسبية التي أوجب النظام المحاسبي إعادة تقييمها بالقيمة العادلة وكذلك الإفصاح بموجبها،
- ✓ أن هناك اتفاق بشكل ايجابي يؤيد استخدام القيمة العادلة في الإفصاح لأنه يعزز وجود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأربعة التي أكد عليها النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية،
- ✓ هناك تحديات يمكن أن تواجه المؤسسات الجزائرية في حالة إعادة التقييم بالقيمة الحقيقية والإفصاح بموجبها في الكشوف المالية.

▪ دراسة (Christensen & Nikolaev, 2013)⁴ بعنوان: " Does Fair Value Accounting for Non-Financial Assets Pass the Market Test ? " ، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل لنموذج التكلفة التاريخية، بحيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وأن معايير الإبلاغ المالي (IFRS) قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها حيث أتاحت للشركات المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات في الإفصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة.

1. التكلفة التاريخية ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة :

يعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم.⁵ وتشير التكلفة التاريخية إلى مقدار النقدية (أو ما يعادلها) التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على الأصل في تاريخ اقتنائه ، أي السعر التبادلي النقدي الفعلي أو السعر التبادلي النقدي المعادل في تاريخ اقتناء الأصل.⁶ ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات، حيث توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية . وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظرا لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها، وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها، كما أن الصفة المميزة للتكلفة التاريخية هي أن القيمة النقدية الدالة للقيمة التبادلية للعملية تمثل المصدر الرئيس لقياس القيمة.⁷

بالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنه أثار كثيرا من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، الذي ينحرف قليلا أو كثيرا عن قيمته الحالية خاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم واستفحالها في كل الاقتصاديات حيث لم يعد الأمر كما كان عليه، خاصة أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها للإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.⁸ وبالتالي لم تعد القيم التي

تظهر في القوائم المالية في ظل المحاسبة التقليدية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الاقتصادية لاتخاذ قرارات سليمة ومن هنا كان البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الأمثل لإيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبين والاقتصاديين، إذ أصبح الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة فلا يمكن تصور دراسة عن العرض أو الطلب أو مدى الاستثمار أو حجم الإنفاق أو حجم الائتمان أو الدخل القومي أو السياسة النقدية وغير ذلك من المواضيع دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية ومكتملة من حيث النوعية أو الكمية، ومقدمة في أوقاتها المناسبة.⁹

2. مفهوم ومدائل تقييم القيمة العادلة:

أ- تعريف القيمة العادلة :

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم القيمة العادلة بتعدد الجهات التي قدمتها فقد عرفت القيمة العادلة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية وذلك في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بأنها " القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة، والتي تعمل في ظل ظروف السوق العادية ".¹⁰

وتعرف القيمة العادلة وفقا لما جاء في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **IFRS 13** قياس القيمة العادلة أنها "السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس ".¹¹

أما مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية فقد عرفت " السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حين لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع وان يكون كلا الطرفين على معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية".¹²

أما لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) فعرفتها في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي: " هي مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشترٍ وبائع راغبين في عقد صفقة وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون إكراه على إتمام الصفقة ".¹³

وقد قدم مجلس معايير المحاسبة المالية **FASB** في معياره رقم **157** مفهوما شاملا للقيمة العادلة حيث عرفها على أنها " الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة ما بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس ".¹⁴

وطبقا لتعريف **FAS 157** فإن تاريخ القياس يعني أن القيمة العادلة يجب أن تعكس ظروف السوق في تاريخ الميزانية العمومية، أما المشاركون في السوق فهم المشترين والبائعين في السوق والذين سيحصلون على الفائدة الأكبر من الأصول والالتزامات والذين يجب أن يتصفوا بالصفات الآتية : مستقلين عن بعضهم البعض، ولديهم المعرفة والدراسة الكاملة حول قرار الاستثمار وحول الأصول أو الالتزامات موضوع التبادل، ولديهم القدرة على إتمام الصفقة، ولديهم الاستعداد والرغبة الكاملة والمستقلة للقيام بالصفقة، أما السوق النشط فيقصد به السوق الذي يعظم من المبلغ المتوقع لبيع الأصل أو يقلل من المبلغ الذي سيدفع عن نقل المسؤولية، والصفقة المنظمة تعني عرض الأصول والالتزامات خلال فترة زمنية كافية لإطلاع جميع الأطراف عليها والتسويق لها.¹⁵

وتنشأ القيمة العادلة من خلال إحدى : المستويات الثلاثة (سوق القيمة العادلة):¹⁶

المستوى الأول : القيمة العادلة هي تلك القيم التي يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة، وتكون هذه القيم أكثر موضوعية وغير متحيزة.

المستوى الثاني: القيم العادلة هي تلك القيم التي لم يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة ولكن يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة.

المستوى الثالث : القيمة العادلة هي تلك التي لا يمكن الحصول عليها أو المستمدة من بيانات سوق يمكن ملاحظتها، ولكن يتم تحديدها باستخدام نماذج التقييم الداخلية . وتنشأ معظم القضايا العملية لتطبيقات محاسبة القيمة العادلة في المستوى الثالث وأحيانا المستوى الثاني.

ب- مداخل تقييم القيمة العادلة:

إن الهدف من استخدام تقنيات التقييم هو تقدير السعر المناسب لبيع الأصول أو لنقل الالتزام ضمن عملية منظمة تجري بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظل ظروف السوق الحالية.¹⁷

ولقد حدد المعيار المحاسبي الأمريكي SFAS No 157 ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة وهي:¹⁸

- **مدخل السوق Market Approach :** يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن ملاحظتها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الموجودات المتشابهة أو المقارنة ويتطلب تطبيق مدخل السوق وجود معلومات عن المعاملات القابلة للمقارنة.
- **مدخل الدخل Income Approach :** يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية لقيمة حالية واحدة مضمومة (أساليب القيمة الحالية PVT) اعتماداً على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، يعد مدخل الدخل هو الأكثر شيوعاً لتقييم الموجودات طويلة الأجل، وهو قابل للتطبيق مباشرة لأن معظم الموجودات طويلة الأجل ناتجة عن منفعة اقتصادية تعود على مالك الموجود.
- **مدخل التكلفة Cost Approach :** يعتمد هذا المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الموجود بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم إذ يتم قياس الموجود بتكلفة الحصول على موجود بديل بطاقة مشابهة للموجود القائم بالوحدة الاقتصادية في تاريخ قياسه.

3. علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما إنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبير.¹⁹

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB المتعلق بالملائمة والموثوقية استخدام أكبر لمقياس القيمة العادلة في القوائم المالية، ويعزى ذلك إلى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية.²⁰

كما يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 فقرة 78 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعد مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية إذ أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى ما يلي:²¹

- ✓ تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات،
- ✓ تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالباً نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها و متى تم إصدارها أو شراؤها و من قام بذلك،
- ✓ توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

4. القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية :

تبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية"، حيث أشار إليها ضمن القسم الثاني من الباب الأول "قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات"، وعرفها في الملحق الثالث على أنها: ²² "المبلغ الذي يمكن أن يتم من اجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".

كما عرفتها المادة السادسة من النظام رقم 08/9 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها: ²³ "المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على اطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية". والملاحظ من خلال التعاريف السابقة أن المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة تعريف لم يختلف كثير عن التعريف المقدم من طرف المعايير المحاسبية الدولية، وتشير التعاريف السابقة إلى الثمن أو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع والمشتري بحيث تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية.

يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية نلخصها في النقاط التالية:

1. صعوبة تحديد القيمة العادلة لأصول الثابتة المادية : إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية،²⁴
2. تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي: يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية،²⁵
3. غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة : إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم و السندات و مشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد و عميق على النظام المالي للجزائر،²⁶
4. غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني: إن تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، إلا أن الواقع العملي الاقتصادي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا.²⁷

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية والبالغ عددها خمس مؤسسات وذلك لدراسة مدى تطبيق هذه المؤسسات لنموذج القيمة العادلة وذلك وفق النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى ذلك يتكون المجتمع من أكاديميين حيث تم قبول ضمن مجتمع الدراسة بناء على الانتماء إلى الدراسات العليا، الماجستير فما فوق.

وأيضاً المهنيين الحاصلين على شهادة الليسانس على الأقل في مجال المحاسبي أو التخصصات القريبة من المحاسبة، وذلك لدراسة مدى أهمية تبني النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة.

وتتكون عينة الدراسة من فئتين :

الفئة الأولى: وهي عينة من المؤسسات الصناعية المدرجة في البورصة الجزائرية وتمثل في مؤسستي:

- مؤسسة صيدال SAIDAL.
- مؤسسة ان سي أروبية NCA-Rouiba.

الفئة الثانية: وهي عبارة عن أكاديميين ومهنيين وتتكون من:

- أساتذة الجامعة المهتمين بالمجال المحاسبي أو القريبين من هذا التخصص، وطلبة ما بعد التدرج تخصص محاسبة وتدقيق أو محاسبة ومالية، وغيرها من التخصصات القريبة من المحاسبة.
- خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والموظفون في مكاتب الخبرة المحاسبية وكذا المتربصون لنيل شهادة الخبرة المحاسبية أو محافظي الحسابات.
- الموظفين والأجراء ومختلف الإطارات العاملة في مجال المحاسبة والمالية بالمؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

قام الباحثين بتوزيع 27 استمارة استبيان على الفئة الأولى و 55 استمارة استبيان على الفئة الثانية، واعتمدنا أحياناً طريقة التسليم والاستلام المباشر، وأحياناً أخرى قمنا بذلك عن طريق البريد الإلكتروني أو بواسطة زملاء، و بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر الإبقاء على 24 استمارة المستلمة من الفئة الأولى و 46 استمارة من الفئة الثانية، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية من خلال برنامج (SPSS v20) وتحليل اتجاهات آراء العينة ومن هذه الأساليب المتوسط الحسابي (Meam) والانحراف المعياري (Standard Deviation) بالإضافة إلى استخدام أسلوب One sample t-test لاختبار الفرضيات.

2. قياس صدق وثبات أداة الدراسة

من أجل قياس مدى ثبات أداة القياس ولمعرفة مدى اعتمادية نتائجها فقد استخدم الباحثين اختبار (ألفا كرونباخ) للاتساق الداخلي، إذ تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع مقاييس وفقرات الاستبيان، وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبيان حسب معيار ألفا كرونباخ (0.879) للفئة الأولى و (0.906) للفئة الثانية، وهي نسب ممتازة وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية، ويوضح الجدول رقم (01) معاملات الثبات لعينة الدراسة، ويلاحظ من قيم ألفا كرونباخ أنها كانت أعلى من 60 % وهي النسبة المقبولة لتعميم نتائج الدراسة.

III. النتائج ومناقشتها:

1. تحليل نتائج أسئلة الاستبيان والخاصة بمحاور فرضيات الدراسة : من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل مجموعة من مجموعات أسئلة الاستبيان والتي تمثل فرضيات الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع فقرات الاستبيان ثم استنتاج اتجاه العينة لكل فقرة من فقرات الاستبيان

- يظهر الجدول رقم (02) نتائج إجابات فئة المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية (مؤسسة صيدال، مؤسسة أن سي أروبية) حول مدى تطبيق كلا المؤسسات لمحاسبة القيمة العادلة في التقييم، وسوف نقوم بمناقشة نتائج إجابات كل مؤسسة على حدا.

✓ **مؤسسة صيدال**: يلاحظ من النتائج الخاصة بمؤسسة صيدال والتي يبينها الجدول بأن المؤسسة تقوم باستخدام القيمة العادلة وذلك في إعادة تقييم تثبيباتها العينية وبمتوسط إجابات بلغ (**2.87**) وانحراف معياري منخفض وصل إلى (**0.352**)، وأيضا تتفق آراء الفئة المستجوبة من المؤسسة انه في حالة إتباع المعالجة البديلة (إعادة التقييم) فإنها يجب أن تتم بانتظامية، وأيضا وبعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للاهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها وذلك بمتوسطات حسابية قدرت بـ (**2.73** ، **2.80**) على الترتيب، أما بخصوص الإفصاح فنقوم المؤسسة بالإفصاح على كل ما يخص إعادة التقييم من الطرق المعتمدة في التقييم وتاريخ إعادة التقييم وأيضا إلى أي مدى تم الاعتماد على مقيم مستقل، حيث بلغ متوسط إجابات هذه الفقرة إلى (**2.73**).

بالإضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بتقييم التثبيبات المالية أيضا بقيمتها العادلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الخاص بالتثبيبات المالية إلى (**2.97**) وانحراف معياري (**0.704**)، خاصة في ما يخص الفقرتين (19، 20) والتي تحصلنا على موافقة كامل أفراد الفئة المستجوبة بمتوسط حسابي بلغ (**3.00**).

وفي الأخير ومن الأمور التي تقيم بالقيمة العادلة هي الإعانات الحكومية والتي غالبا ما تحددها الدولة. أما البنود التي لا تقيمها المؤسسة بالقيمة العادلة فتمثلت في الأراضي والمباني والتثبيبات المعنوية التي اتجهت اغلب الإجابات إلى عدم الموافقة وبمتوسط حسابي نفسه قدر بـ (**1.53**).

أما بالنسبة لعقارات التوظيف فاتجهت إجابات أفراد الفئة إلى الحياد وذلك بسبب عدم امتلاكها من قبل المؤسسة، وبمتوسط حسابي (**1.87**)، ونفس الشيء بالنسبة للأصول البيولوجية والمخزونات والقروض والخصوم المالية الأخرى، وتقييم الأعباء والإيرادات المالية وعقود الإيجار التمويلي.

✓ **مؤسسة أن سي أ رويبة**: عند ملاحظة النتائج الخاصة بمؤسسة رويبة والتي يظهرها الجدول يتبين لنا أن المؤسسة لا تطبق محاسبة القيمة العادلة في تقييم أصولها وخصومها فهي تقوم بتطبيق التكلفة التاريخية على كافة بنود الميزانية حيث اتجهت أغلب إجابات أفراد الفئة المستجوبة من المؤسسة إلى عدم الموافقة والحياد في أغلب فقرات الاستبيان وبمتوسط حسابي ككل بلغ (**1.65**) وانحراف معياري بلغ (**0.383**).

• فيما يتعلق بمدى أهمية تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) لنموذج القيمة العادلة، ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (**03**) يلاحظ أن الفئة المستجوبة (الأكاديميين، والمهنيين) يعتبرون أن لتبني النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة أهمية بالغة وهذا ظاهر من خلال إجاباتهم التي تتجه اغلبها إلى المهم وبمتوسط حسابي بلغ (**2.58**) وانحراف معياري (**0.306**)، حيث حازت كل من التثبيبات المالية والقروض والخصوم المالية الأخرى بأعلى متوسط حسابي بلغ (**2.65**)، (**2.67**) على التوالي، أما بخصوص التثبيبات المعنوية فاتجهت الفئة إلى الحياد بمتوسط حسابي (**2.04**) وانحراف معياري (**0.689**).

• يبين الجدول رقم (**04**) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء عينة الدراسة لمتغير العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وسوف نناقش نتائج الجدول حسب كل خاصية من الخصائص الأربعة ولكل فئة من فئات العينة :

أولا: خاصية الملائمة : يتضح من الجدول وبشكل عام أن هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتعظيم خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي للفئة الأولى (المؤسسات المدرجة) بلغ (**2.71**) وانحراف معياري (**0.345**) والفئة الثانية (أكاديميين ، مهنيين) (**2.75**) . (**0.280**) للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري على التوالي.

ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء المؤسسات المدرجة حول الفقرة (03) بمتوسط حسابي (2.96)، وهو نفس الحال بالنسبة إلى الأكاديميين والمهنيين بمتوسط حسابي (2.89)، وبينما تأتي الفقرة (06) بأقل متوسط حسابي (2.33) (2.65) للمؤسسات المدرجة والأكاديميين، مهنيين على التوالي.

ثانيا: خاصية الموثوقية : من الجدول يظهر لنا وبشكل عام أن هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية من وجهة نظر كلا من الفئتين بمتوسط حسابي لفئة المؤسسات المدرجة (2.65) وانحراف معياري (0.373)، أما بخصوص فئة الأكاديميين والمهنيين فظهرت بمتوسط حسابي (2.52) وانحراف معياري (0.373) مما يشير إلى أن الإجابات تركز ضمن نطاق الموافقة.

وتظهر نتائج الجدول أن الفقرة (09) قد أخذت اهتمام آراء فئة المؤسسات المدرجة بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.92)، بينما جاءت الفقرة (14) بأعلى متوسط حسابي وصل إلى (2.72) من آراء فئة الأكاديميين والمهنيين.

ثالثا: خاصية القابلية للفهم : القابلية للفهم هي العامل الثالث في اختبار القيمة العادلة والتي اتجهت فيها آراء العينة وفق الجدول إلى الموافقة، فبلغ المتوسط الحسابي لكلا من الفئتين (المؤسسات المدرجة . الأكاديميين والمهنيين) إلى (2.68، 2.47) على الترتيب، حيث اتجهت آراء كلا الفئتين وبأعلى متوسط حسابي إلى الفقرة (18) بينما جاءت الفقرة (15) بأدنى متوسط حسابي لكلا الفئتين أيضا حيث بلغ (2.42) بالنسبة إلى المؤسسات المدرجة و (2.22) بالنسبة إلى الأكاديميين والمهنيين.

رابعا: خاصية القابلية للمقارنة : جاءت آراء عينة الدراسة في ما يخص خاصية القابلية للمقارنة وكما بينها الجدول قريبة و متجهة نحو الموافقة بأن محاسبة القيمة العادلة توفر خاصية المقارنة في القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لفئة المؤسسات المدرجة إلى (2.59) و (2.50) للأكاديميين والمهنيين .

وفي الأخير ومن خلال الجدول نلاحظ أن آراء العينة حول علاقة المحاسبة القيمة العادلة بتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ولكلا الفئتين اتجهت نحو تأييد نموذج القيمة العادلة في توفير وتحسين جودة القوائم المالية حيث بلغ متوسط الحسابي ككل إلى (2.65) بالنسبة لفئة المؤسسات و (2.60) بالنسبة للأكاديميين والمهنيين .

• يصف الجدول رقم (05) وجهة نظر المستجوبين حول ما إذا كانت البيئة الجزائرية توفر المناخ المناسب والملائم لتطبيق القيمة العادلة، ويتضح من نتائج الجدول وجود مشكلات ومعوقات تقف عائقا أمام تطبيق محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر آراء العينة المستجوبة، حيث يتبين لنا أن الفقرة (06) والمتعلقة باحتياج المحاسبون خصوصا وباقي الفئات ذات العلاقة إلى تعميق وتطوير فهمها للقيمة العادلة، قد حصلت على أكثر تأييد وذلك بمتوسط حسابي قدره (2.92) لفئة المؤسسات المدرجة و (2.85) لفئة الأكاديميين والمهنيين، وأيضا ومن خلال الاستبيان نرى أن غالبية العينة المستجوبة توافق على وجود غموض حول مفهوم القيمة العادلة بمتوسط حسابي قدره (2.58) و (2.78) للفئة الأولى والثانية على التوالي، وبالتالي لدى العينة المستجوبة قناعة بأن هذا المفهوم يحتاج إلى توضيح أكثر. وفي حين أن الفقرة (09) والمتعلقة بمدى امتياز السوق الجزائرية بالمنافسة الكاملة بعيدا عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكارات، تحصلت على أدنى تأييد من الفئتين وذلك بمتوسط حسابي بلغ (1.42) بالنسبة لفئة المؤسسات المدرجة و متوسط حسابي قدره (1.33) لفئة الأكاديميين والمهنيين.

2. اختبار فرضيات الدراسة : بعد تحليل وعرض نتائج الدراسة يتم في هذا الجزء اختبار فرضياتها، فقد تم إجراء اختبار T- Test وذلك لمقارنة المتوسط الحسابي الذي تم الحصول عليه لفقرات الفرضية مع الوسط الحسابي لأداة الدراسة.

الفرضية الأولى: يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (06) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لمؤسسة صيدال بلغت (14.257) في حين تم استخراج قيمتها المجدولة البالغة (2.145)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (2.750 -) بالنسبة لمؤسسة رويبة وقيمتها المجدولة (2.306)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم t المجدولة (بالنسبة لمؤسسة صيدال)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " **تطبق المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية نموذج القيمة العادلة** "، ويؤكد ذلك قيمة $Sig-t$ المعنوية التي تساوي الصفر.

حيث أظهرت النتائج أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي وذلك من خلال نتائج إجابات مؤسسة صيدال، حيث بينت النتائج أن المؤسسة تطبق المعالجة البديلة المسموح بها (إعادة التقييم) بالنسبة لتثبيتاتها العينية ما عدا المباني والأراضي التي تقيم بالتكلفة التاريخية، وأيضاً تقوم بتقييم تثبيطاتها المالية وفق القيمة العادلة ونفس الشيء عند تسلم إعانات حكومية. أما بخصوص مؤسسة أن سي أ رويبة فهي لا تطبق نموذج القيمة العادلة، وتجدر الإشارة، ومن خلال المقابلة الشخصية مع محاسبي المؤسسة، أن المؤسسة كانت قد طبقت نموذج القيمة العادلة في سنة 2012 وبسبب اختلافها مع مصلحة الضرائب تم إلغاء العمل بها. وبهذا يمكن القول أن الفرضية الأولى الخاصة بالدراسة والتي تقول " **تطبق المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية محاسبة القيمة العادلة** " محققة.

الفرضية الثانية: يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (06) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لفئة الأكاديميين والمهنيين بلغت (12.793) في حين تم استخراج قيمتها المجدولة البالغة (2.021)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t المجدولة، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " **يوجد دور هام لمحاسبة القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي (SCF)** "، ويؤكد ذلك قيمة $Sig-t$ المعنوية التي تساوي الصفر.

حيث أظهرت نتائج إجابات الفئة المستهدفة بالنسبة للفرضية الثانية على وجود دور هام لتبني النظام المحاسبي المالي (SCF) لنموذج القيمة العادلة للقياس المحاسبي وكذا الإفصاح بموجبها، وهذا ما أكدته نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الفئة المرتفعة. وبهذا يمكن إثبات صحة الفرضية الثانية الخاصة بالدراسة والتي تقول " **يوجد دور هام لمحاسبة القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي (SCF)** " .

الفرضية الثالثة: يتضح من البيانات الواردة في الجدول (06) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لفئة المؤسسات المدرجة بلغت (9.705) في حين تم استخراج قيمتها المجدولة البالغة (2.069)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (13.396) بالنسبة لفئة الأكاديميين والمهنيين وقيمتها المجدولة (2.021)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين قيم t المحسوبة أكبر من القيم t المجدولة، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " **توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** "، ويؤكد ذلك قيمة $Sig-t$ المعنوية التي تساوي الصفر.

حيث أكدت نتائج الفرضية الثالثة على أنه هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وذلك من خلال ما يلي:

- 1) يوفر تطبيق محاسبة القيمة العادلة خاصية الملائمة، حيث تنتج معلومات ذات قيمة تنبؤية واستردادية عالية وأكثر منفعة لاتخاذ القرارات الائتمانية لأنها تحقق خاصية التوقيت المناسب.
- 2) يوفر تطبيق محاسبة القيمة العادلة خاصية الموثوقية، بحيث يؤدي استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي إلى التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
- 3) يوفر تطبيق محاسبة القيمة العادلة خاصية القابلية للفهم، حيث يتولد عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وموجزة تجعلها مفهومة وخالية من الغموض والتعقيد.
- 4) يوفر تطبيق محاسبة القيمة العادلة خاصية القابلية للمقارنة، بحيث تنتج ومن خلال التحليل المالي مؤشرات مالية قابلة للمقارنة.

وبهذا يمكن إثبات صحة الفرضية الثالثة الخاصة بالدراسة والتي تقول " توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " .

الفرضية الرابعة: يتضح من البيانات الواردة في الجدول (06) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لفئة المؤسسات المدرجة بلغت (9.817) في حين تم استخراج قيمتها المجدولة البالغة (2.069)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (10.364) بالنسبة لفئة الأكاديميين والمهنيين وقيمتها المجدولة (2.021)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم t المجدولة، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة العديد من التحديات في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية "، ويؤكد ذلك قيمة Sig-t المعنوية التي تساوي الصفر.

من خلال تحليل نتائج الفرضية الرابعة نستنتج أن القيمة العادلة تواجه العديد من الصعوبات والتحديات من أجل تطبيقها في الواقع الجزائري، حيث أن البيئة الاقتصادية والثقافية الجزائرية لا توفر أرضية مناسبة وملائمة للتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهذا لعدت أسباب وحسب إجابات أفراد عينة الدراسة:

- ترى عينة الدراسة انه ليس لأفراد المجتمع المالي الجزائري نفس مستوى الوعي لمفهوم القيمة العادلة،
- ضعف إلمام ووعي أفراد المجتمع المالي الجزائري بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة، مما يصعب من إجراءات تطبيقها،
- يحتاج المحاسبون خصوصا وباقي الفئات ذات العلاقة إلى تعميق وتطوير فهمها للقيمة العادلة،
- لا تمتاز السوق الجزائرية بالمنافسة الكاملة بعيدا عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكارات،
- لا تؤدي الهيئات والمنظمات المهنية في الجزائر الدور المطلوب في التنقيف والتأهيل والتدريب للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة،
- لا تتحدد الأسعار في الأسواق الجزائرية طبقا لقانون العرض والطلب دون تأثيرات خارجية أو حكومية،
- تلعب التشريعات المحلية دورا هاما في استخدام أو عدم استخدام القيمة العادلة،
- تعاني الجزائر من بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين.

وبهذا يمكن إثبات صحة الفرضية الرابعة الخاصة بالدراسة والتي تقول " يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة العديد من التحديات في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية " .

IV. الخلاصة :

تتبع أهمية هذه الدراسة في الرغبة على معرفة مدى أهمية تبني هذا النظام لمفهوم القيمة العادلة، وقيل ذلك دراسة مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لذلك المفهوم وكذا دراسة علاقة تطبيق القيمة العادلة بتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وفي الأخير محاولة معرفة مدى ملائمة البيئة الجزائرية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية:

- ✓ أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية تطبق محاسبة القيمة العادلة وذلك في بعض حساباتها مثل التثبيات المالية وبعض التثبيات العينة من خلال إعادة تقييمها،
- ✓ إن تبني القيمة العادلة من خلال النظام المحاسبي المالي له دور مهم كنموذج للقياس المحاسبي وكذا الإفصاح بموجبه،
- ✓ أن لتطبيق القيمة العادلة اثر ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات والمتمثلة في الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم،
- ✓ أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة، وأبرزها عدم توفر بيئة اقتصادية مهيأة من أجل تطبيقها.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (01) : قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

عينة الدراسة	عدد العينة	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ %
فئة المؤسسات المدرجة	24	68	0.879
فئة الأكاديميين والمهنيين	46	68	0.906

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الاستبيان وبرنامج SPSS v20

الجدول رقم (02) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الأولى:

الرقم	البيان	مؤسسة صيدال			مؤسسة رويبة		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه
أولا: التثبيات العينية و المعنوية							
1	تقوم المؤسسة بإدراج في حسابات التثبيات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيات التي تحدها مسبقاً على أساس مبلغها المعاد تقييمه، أي بقيمته العادلة في تاريخ إعادة تقييمه منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.	2,87	0,352	موافق	1.33	0.500	غير موافق
2	في حالة إتباع المعالجة البديلة (إعادة التقييم)، فإنها تتم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيات المعينة اختلافاً كبيراً عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة العادلة في تاريخ الإقفال.	2,73	0,458	موافق	1.78	0.667	محايد
3	تقوم المؤسسة بالإفصاح بالقيمة العادلة للأراضي والمباني والتي هي في العادة قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة استناداً إلى تقدير يجريه مقيمون محترفون ومؤهلون .	1,53	0,516	محايد	1.44	0.527	غير موافق
4	بعد إعادة التقييم، تحدد المبالغ القابلة للاهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها.	2,80	0,561	موافق	1.56	0.527	محايد
5	يتم تسجيل الزيادة الناتجة عن ارتفاع القيمة المحاسبية لأصل ما عقب	2,93	0,258	موافق	1.67	0.500	محايد

واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

						إعادة تقييمه مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم".
غير موافق	0.726	1.44	محايد	0,516	1,53	بعد الإدراج الأولي في الحسابات يتم تسجيل التثبيتات المعنوية على أساس مبلغها المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيتات العينية وذلك بشرط الاستناد في تحديد القيمة العادلة إلى سوق نشطة.
موافق	0.833	2.22	موافق	0,258	2,93	في حالة إتباع المعالجة البديلة (إعادة التقييم)، فإنه يجب إظهار فارق إعادة التقييم في خط مخصص من حسابات رؤوس الأموال.
محايد	0.441	1.78	موافق	0,458	2,73	في حالة قيام المؤسسة بإعادة تقييم أصولها، فإنها تقوم بالإفصاح على ما يلي: ✓ الطرق والفرضيات المعتمدة في تحديد القيمة العادلة للأصول المعاد تقييمها، ✓ تاريخ إعادة التقييم، ✓ إلى أي مدى تم الاعتماد على مقيم مستقل في تحديد القيمة العادلة.
محايد	0.500	1.67	محايد	0,352	1,87	بعد الإدراج الأولي في الحسابات يتم تقييم جميع عقارات التوظيف على أساس القيمة العادلة.
محايد	0.441	1.78	محايد	0,258	2,07	إذا تعذر تحديد القيمة العادلة لأي عقار موظف تحوزه المؤسسة تحديدا ذات مصداقية، ففي هذه الحالة يدرج العقار في الحسابات حسب طريقة التكلفة، وتقدم المعلومات والأسباب التي جعلت طريقة القيمة العادلة غير مطبقة في الملاحق.
محايد	0.441	1.78	محايد	0,000	2,00	إذا اختارت المؤسسة في تقييم عقاراتها الموظفة نموذج القيمة العادلة، فإنه يشترط أن تفصح عن هذه الأصول بقيمتها العادلة في نهاية الدورة المالية حيث تصبح غير قابلة للاهلاك.
محايد	0.441	1.78	محايد	0,000	2,00	يتم إدراج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغير القيمة العادلة للعقار الموظف ضمن حسابات النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها، وليس ضمن حساب رؤوس الأموال الخاصة.
محايد	0.500	1.67	موافق	0,617	2,67	في حالة عدم وجود سوق مماثلة للأصل المعني بالتقييم فإن المؤسسة تتخذ: ✓ الأسعار الحالية لأصول مختلفة، ✓ آخر أسعار السوق الأقل نشاطا وتعديلا، ✓ تحديث تدفقات الخزينة المستقبلية المحتملة.
محايد	0.500	1.67	غير موافق	0,632	1,40	في حالة إعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة تقوم المؤسسة بمراجعتها سنويا.
محايد	0.441	1.78	محايد	0,258	1,93	يتم تقييم الأصل البيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته العادلة وي طرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع.
محايد	0.441	1.78	محايد	0,258	1,93	يتم إثبات الخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة العادلة المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.
محايد	0.441	1.78	محايد	0,258	1,93	في حالة عدم قدرة المؤسسة تقدير القيمة العادلة للأصل البيولوجي، فإنها تقوم بتقديم معلومات وأسباب بخصوص ذلك.
/	0.403	1.70	/	0.102	2.23	مجموع متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالتثبيتات العينية والمعنوية
ثانيا: التثبيتات المالية						
غير موافق	0.500	1.33	موافق	0,352	2,87	تقوم المؤسسة بإدراج التثبيتات المالية في الحسابات وفق الفئات الأربعة التالية: ✓ سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة، ✓ السندات المثبتة لنشاط المحفظة، ✓ السندات المثبتة الأخرى،

						✓ القروض والحسابات الدائنة.	
غير موافق	0.500	1.33	موافق	0,000	3,00	تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين.	19
غير موافق	0.500	1.33	موافق	0,000	3,00	تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، وتقيم عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص: ✓ بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها = بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية، ✓ بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها = بقيمتها التفاوضية المحتملة، ويمكن تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.	20
محايد	0.500	1.67	موافق	0,000	3,00	يتم إدراج في الحسابات ما ينتج من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل ارتفاع أو انخفاض في رؤوس الأموال الخاصة.	21
محايد	0.500	1.67	موافق	0,000	3,00	يتم الإفصاح عن الطرائق والافتراضات المطبقة من قبل الإدارة عند تقدير القيمة العادلة للأصول المالية.	22
/	0.412	1.47	/	0.070	2.97	مجموع متوسطات الحسابية والاحرافات المعيارية الخاصة بالتثبيات المالية.	
ثالثا: المخزونات							
محايد	0.441	1.78	محايد	0,414	1,80	عملا بمبدأ الحيطة والحذر، فإن مخزونات المؤسسة تقيم بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق.	23
محايد	0.500	1.67	محايد	0,352	1,87	تقيم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولي ولدى تاريخ إقفال السنة المالية بقيمتها العادلة منقوصا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع.	24
محايد	0.500	1.67	محايد	0,258	2,07	تثبت الخسائر أو الأرباح المتأتية عن التغير في القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها أي منها.	25
/	0.455	1.70	/	0.266	1.91	مجموع متوسطات الحسابية والاحرافات المعيارية الخاصة بالمخزونات.	
رابعا: الإعانات							
محايد	0.441	1.78	موافق	0,000	3,00	يتم إدراج في الحسابات الإعانات الحكومية بقيمتها العادلة ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل وذلك بشرط توفر ضمان معقول: ✓ بأن المؤسسة تمثل للشروط الملحقه بالإعانات، ✓ وبأن الإعانات سيتم استلامها.	26
خامسا: القروض والخصوم المالية الأخرى							
محايد	0.527	1.56	محايد	0,258	2,07	تقيم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل بتكلفتها المتمثلة في القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند التنفيذ.	27
محايد	0.527	1.56	محايد	0,000	2,00	بعد الاقتناء، تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية.	28
/	0.527	1.56	/	0.129	2.03	مجموع متوسطات الحسابية والاحرافات المعيارية الخاصة بالقروض والخصوم المالية.	
سادسا: تقييم الأعباء والإيرادات المالية							
محايد	0.527	1.56	محايد	0,458	1,93	العمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط نقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح الإيراد المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.	29

واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

30	الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعمليات التي تتناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح بدرجة في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكإيرادات مالية في حسابات البائع.	1,80	0,414	محاييد	1.56	0.527	محاييد
	مجموع متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالأعباء والإيرادات المالية.	1.87	0.352	/	1.56	0.527	/
سابعا: عقود الإيجار التمويلي							
31	تقوم المؤسسة بإدراج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمتها العادلة أو بالقيمة المحبنة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا.	1,80	0,414	محاييد	1.78	0.441	محاييد
	متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالفرضية الأولى.	2,29	0,079	موافق	1.65	0.38	غير موافق

الجدول رقم (04) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الثالثة:

الرقم	البيان	المؤسسات المدرجة			الأكاديميين و المهنيين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه الإيجابية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه الإيجابية
أولا: خاصية الملائمة							
1	يعد إعداد القوائم المالية باستخدام قياس القيمة العادلة أكثر فائدة لمستخدميها من تلك المعدة باستخدام التكلفة التاريخية.	2.88	0.338	موافق	2.76	0.524	موافق
2	توفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية واستراتيجية (تقييمية) عالية.	2.79	0.509	موافق	2.72	0.502	موافق
3	تساعد القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة الدائنين في اتخاذ قرارات الائتمان.	2.96	0.204	موافق	2.89	0.434	موافق
4	يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى إظهار المعلومات المالية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.	2.75	0.442	موافق	2.89	0.434	موافق
5	إن مؤشرات التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة تكون أكثر صحة وذات جدوى عند اتخاذ القرارات.	2.71	0.624	موافق	2.65	0.674	موافق
6	القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة تعكس كافة التغيرات المؤثرة في السوق (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التقنية وغيرها)، لأن السعر السوقي انعكاس لكافة هذه التغيرات.	2.33	0.761	موافق	2.65	0.640	موافق
7	تحقق القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية، لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود القوائم المالية.	2.58	0.584	موافق	2.72	0.584	موافق
	متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بخاصية الملائمة.	2.71	0.345	موافق	2.75	0.280	موافق
ثانيا: خاصية الموثوقية							
8	تعتبر القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة أكثر موثوقية من تلك المعدة وفق التكلفة التاريخية.	2.21	0.779	موافق	2.50	0.782	موافق
9	يؤدي تقييم عناصر القوائم المالية باستخدام القيمة العادلة إلى التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.	2.92	0.282	موافق	2.70	0.591	موافق
10	توفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة.	2.63	0.647	موافق	2.17	0.851	موافق
11	القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة يمكن التحقق من تمثيلها للواقع من قبل الإدارة أو أي طرف من خارج الشركة.	2.67	0.565	موافق	2.20	0.687	محاييد
12	التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من الثقة في القوائم المالية المنشورة.	2.58	0.654	موافق	2.70	0.591	موافق
13	يوفر قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية.	2.79	0.509	موافق	2.63	0.610	موافق

14	تحقق القيمة العادلة التوافق بين مصالح الفئات المختلفة من مستخدمي المعلومات المحاسبية.	2.75	0.608	موافق	2.72	0.621	موافق
	متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بخاصية الوثوقية.	2.65	0.324	موافق	2.52	0.373	موافق
ثالثا: خاصية القابلية للفهم							
15	تعد القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة أكثر فهم للمستخدمين من تلك المعدة وفق التكلفة التاريخية.	2.42	0.830	موافق	2.22	0.841	موافق
16	يجب شمول التقارير المالية على كافة المعلومات المالية حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي.	2.54	0.658	موافق	2.52	0.781	موافق
17	يؤدي استخدام محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة القابلية لفهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.	2.67	0.482	موافق	2.59	0.686	موافق
18	يتولد عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وموجزة تجعلها مفهومة وخالية من الغموض والتعقيد.	2.71	0.464	موافق	2.59	0.686	موافق
19	يكون التقرير المالي مفهوما بشكل أكبر، عند توفر المعرفة الكاملة عن مؤشرات الأداء المالي للشركة في حالة استخدام القيمة العادلة.	2.67	0.637	موافق	2.46	0.721	موافق
	متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بخاصية القابلية للمقارنة.	2.68	0.386	موافق	2.47	0.478	موافق
رابعا: خاصية القابلية للمقارنة							
20	تمتاز القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة بقابلية المقارنة أفضل من تلك المعدة وفق التكلفة التاريخية.	2.83	0.381	موافق	2.48	0.809	موافق
21	لدى تطبيق معايير القيمة العادلة لأول مرة، تحقق القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.	2.71	0.550	موافق	2.57	0.688	موافق
22	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية بإجراء المقارنة بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة بشكل دقيق.	2.75	0.442	موافق	2.30	0.785	موافق
23	الالتزام بتطبيق منهج القيمة العادلة والثبات في استخدام المعايير ذات الصلة يساعد على جعل القوائم المالية المنشورة قابلة للمقارنة.	2.38	0.711	موافق	2.54	0.690	موافق
24	استخدام القيمة العادلة يساهم في الوصول إلى مؤشرات عائد الأموال المستثمرة قابلة للمقارنة.	2.29	0.806	موافق	2.61	0.614	موافق
	متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بخاصية القابلية للفهم.	2.59	0.443	موافق	2.50	0.461	موافق
	متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالفرضية الثالثة.	2.65	0.326	موافق	2.60	0.325	موافق

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الاستبيان وبرنامج SPSS v20

الجدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الرابعة:

الرقم	البيان	المؤسسات المدرجة			الأكاديميين و المهنيين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1	يكتنف مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض.	2.58	0.504	موافق	2.78	0.593	موافق
2	وجود خبراء مؤهلين في الجزائر لتحديد القيمة العادلة في حالة عدم توفر سوق نشط للأصول المراد تقييمها.	2.54	0.658	موافق	2.17	0.902	موافق
3	تضمن النظام المحاسبي المالي محاسبة القيمة العادلة بشكل واضح ودقيق.	2.88	0.338	موافق	2.26	0.880	موافق
4	ليس لأفراد المجتمع المالي الجزائري نفس مستوى الوعي لمفهوم القيمة العادلة.	2.71	0.624	موافق	2.67	0.701	موافق
5	ضعف إلمام ووعي أفراد المجتمع المالي الجزائري	2.75	0.608	موافق	2.70	0.662	موافق

واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

					بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة، مما يصعب من إجراءات تطبيقها.		
6	موافق	0.470	2.85	موافق	0.282	2.92	يحتاج المحاسبون خصوصا وباقي الفئات ذات العلاقة إلى تعميق وتطوير فهمها للقيمة العادلة.
7	موافق	0.621	2.72	موافق	0.282	2.92	يمكن انفتاح السوق الجزائري على السوق العالمي من معرفة تغيرات الأسعار (سهولة توفر القيم العادلة).
8	موافق	0.750	2.57	موافق	0.338	2.88	يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر دافعا قويا لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.
9	غير موافق	0.634	1.33	غير موافق	0.717	1.42	تمتاز السوق الجزائرية بالمنافسة الكاملة بعيدا عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكارات.
10	موافق	0.807	2.43	موافق	0.658	2.46	لا تؤدي الهيئات والمنظمات المهنية في الجزائر الدور المطلوب في التثقيف والتأهيل والتدريب للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
11	غير موافق	0.751	1.46	غير موافق	0.780	1.50	تتحدد الأسعار في الأسواق الجزائرية طبقا لقانون العرض والطلب دون تأثيرات خارجية أو حكومية.
12	موافق	0.782	2.50	موافق	0.658	2.46	تلعب التشريعات المحلية دورا هاما في استخدام أو عدم استخدام القيمة العادلة.
13	موافق	0.662	2.70	موافق	0.780	2.50	تعاني الجزائر من بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين.
	موافق	0.258	2.40	موافق	0.250	2.50	متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالفرضية الرابعة.

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الاستبيان وبرنامج SPSS v20

جدول رقم : (06) قيم ت t المحسوبة ومستوي المعنوية لكل فرضية

الفرضية	الفئة	المتوسط الحسابي	قيمة t المحسوبة	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
الفرضية الأولى	مؤسسة صيدال	2.293	14.257	0.000	رفض العدمية
	مؤسسة أن سي أروبية	1.649	- 2.750	0.025	قبول العدمية
الفرضية الثانية	الأكاديميين والمهنيين	2.577	12.793	0.000	رفض العدمية
	المؤسسات المدرجة	2.646	9.705	0.000	رفض العدمية
الفرضية الثالثة	الأكاديميين والمهنيين	2.573	13.396	0.000	رفض العدمية
	المؤسسات المدرجة	2.500	9.817	0.000	رفض العدمية
الفرضية الرابعة	الأكاديميين والمهنيين	2.395	10.364	0.000	رفض العدمية

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الاستبيان وبرنامج SPSS v20

الإحالات والمراجع:

- ¹ يامن خليل الزغبى، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة اليرموك - الأردن، 2005.
- ² صافي فلو، عيسى هاشم حسن، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33 العدد 01، 2011.
- ³ مسعود بوخالف، اثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، جامعة عمار تلجي - الاغواط، 2013.
- ⁴ Hans B. Christensen and Valeri V. Nikolaev, **Does Fair Value Accounting for Non-Financial Assets Pass the Market Test ?**, The University of Chicago Booth School of Business 5807 South Woodlawn Avenue Chicago, IL 60637, 2013, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1269515>.
- ⁵ هوارى معراج، حديدي آدم، إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، 13-14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب البليدة، ص: 7.
- ⁶ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، ط 2، الأردن، 2006، ص: 445.
- ⁷ خالد عبد الرحمن جمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم" دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص: 19.
- ⁸ جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013، ص: 467.
- ⁹ ماهر موسى درغام، تامر بسام الأغا، العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (دراسة حالة المصارف المحلية العاملة في فلسطين)، المؤتمر الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء - الأردن، 24-25 افريل 2013، بدون صفحة.
- ¹⁰ Lionel Escaffre, Réda Sefsaf, **L'impact comptable de la crise financière sur la volatilité des titres bancaires** : Cas de la France, l'Italie , et l'Allemag, Centre de recherche – LARGO, univ-angers , version 1 - 5 May 2010, p.04.
- ¹¹ IFRS AT A GLANCE IFRS 13 Fair Value Measurement LBDO 2014,p: 01.
- ¹² زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور - عدد 14 /خاص (الجزء الثاني) ، كلية المنصور الجامعة - العراق، 2010، ص: 155.
- ¹³ صفوان قصي عبد الحليم، أسماء عبد الكاظم عبد علي، إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي 16 بالتطبيق على الشركة العامة للصناعات الصوفية (دراسة حالة)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3 - العدد 6 ، 2013، ص: 04.
- ¹⁴ Financial Accounting Standards Board, 2006, FAS157, p: 08, Available on <http://www.fstab.org>.
- ¹⁵ Shamkuts Volha, **Fair value accounting**, Bs-thesis in business administration, Faculty of business administration, University of Iceland, Iceland, 2010, p: 10.
- ¹⁶ By: Lutamila Sallu, CPA, CMA, CFM, CFE, CIA, **Fair Value Accounting**, Volume 1 Issue 2 APRIL 2009,from the cite of www.deleonandstang.com/news-articles/credit-union-edge-article/fair-value-accounting, 23/01/2015.
- ¹⁷ منى كامل، صفاء احمد العاني، دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العربي السنوي العام الأول- واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح- بغداد - جمهورية العراق، 16- 17 ابريل 2014، ص: 11.
- ¹⁸ ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة - دراسة لعينة من مكاتب التدقيق العراقية -، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و 25 نوفمبر 2014، ص: 373.

- ¹⁹ كريمة علي كاظم الجوهري، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)، مجلة الإدارة والاقتصاد- السنة الرابعة والثلاثون - العدد التسعون، 2011، ص: 113.
- ²⁰ جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 472.
- ²¹ منصور فيحان ديسان المطيري، مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص: 37.
- ²² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص: 87.
- ²³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية العدد 14، 25 فبراير 2010، ص: 20.
- ²⁴ عاشور كتوش، النظام المحاسبي المالي الجزائري: إطاره العام، آثاره وانعكاسات تطبيقه، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البلية، 13-14 ديسمبر 2011، ص: 13.
- ²⁵ جاوحدو رضا، حمدي جلييلة إيمان، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 06/05 ماي 2013، ص: 11.
- ²⁶ مراد ايت محمد، الياس بدوي، رياض زلاسي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مرور ثلاث سنوات، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و25 نوفمبر 2014، ص: 563.
- ²⁷ تيفاوي العربي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البلية، 13-14 ديسمبر 2011، ص: 17.

محاولة لدراسة سلوك عوائد المحافظ الأوروبية

وفقا لفرضية كفاءة الأسواق المالية

An attempt to study the behavior of European portfolios returns According to the efficient market hypothesis

عباسية رشاش

جامعة الجبالي ليايس، سيدي بلعباس
rechach2004@yahoo.fr

مريم سحنون

جامعة أوبكر بلقايد نلمسان
sahnounemryem@yahoo.fr

ملخص :

تناولنا من خلال هذا المقال موضوع فرضية كفاءة الأسواق المالية، محاولين تفسير سلوك العوائد لمحافظ مالية أوروبية، مستخدمين نموذج تسعير الأصول المالية CAPM الذي هو جزء من نظرية سوق رأسمال مكيف حسب فرضية كفاءة الأسواق المالية، والذي يقتصر على β أي المخاطر المنتظمة كمفسر وحيد للسوق، وخلصنا أنه يوجد عوامل أخرى يمكنها أن تساعد في تفسير سلوك عوائد الأصول المالية .

الكلمات المفتاحية : فرضية كفاءة الأسواق المالية، المالية السلوكية، نموذج CAPM .

Abstract :

In this article, we re-examine the subject of efficient market hypothesis, and we trying to explain behavior returns of european portfolios, this article evaluates the robustness capital asset pricing model (CAPM) (who use only the β) to explaining the returns . we find that (CAPM) model does a good job but he need other factors to explaining the returns.

Keywords : Efficient market hypothesis, behavioural finance, CAPM model.

تمهيد :

تعرضت فرضية كفاءة الأسواق المالية بأشكالها لسنوات من إختبارات التجريبية صارمة في مختلف الأسواق المالية، والجزء الأكبر من الإختبارات خصت الصيغة الضعيفة و ركزت على ما إذا كان سوق الأسهم هو سوق كفاء أو لا، وفقا لعينة مختارة في فترة معينة، مستخدمين إختبارات إحصائية مثل: إختبارات الارتباط التسلسلي، إختبار التباين، وإختبارات جذر الوحدة وغيرها، ولوحظ تطور الهائل لمثل هذه الأبحاث الكثيرة التي يمكن أن تعود بالفائدة على الإقتصاديين، الماليين و المستثمرين في التنبؤ بأسعار الأسهم، وسبب آخر غالبا ما يشار إليه لإجراء إختبارات الكفاءة هو التوجيه السياسة، وبالخصوص، أن سوق الكفاء هو السوق الذي من خلاله أسعار الأسهم تعكس تماما جميع المعلومات المتاحة، مما يؤدي إلى تخصيص الموارد المالية، وعليه السوق الغير كفاء يؤدي إلى إقتصاد قائم على تدخل السياسات العامة في سوق الأسهم (Lim, Brooks, Kim : 2008). بحيث أنه إذا كان هناك مشكل أن السوق غير كفاء لا يتم تصحيحه من قبل السلطات يمكن جديا أن تحد مقدرة سوق الأسهم في تخصيص الأموال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية في الإقتصاد، ويحتمل أن تعيق نمو في المدى الطويل و هذا ما يوافق النتائج التي توصل إليها Kavussanos & Dockery, 2001¹. ومن هنا تتجلى أهمية مثل هذه الأبحاث، فمن خلال هذا البحث سنقوم بداية

¹ أنظر دراسة Kavussanos & Dockery, 2001 المعنونة A multivariate test for stock market efficiency: the case of ASE

بوضع إطار نظري لفرضية كفاءة الأسواق المالية التي هيمنت على الساحة الاقتصادية لمدة لا يستهان بها وأثرت بشكل واضح على صانعي القرارات الحكومية حتى الماضي القريب، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مدى إمكانية فرضية كفاءة الأسواق المالية في تفسير سلوك العوائد لمحافظ مالية أوروبية في ظل المستجدات التي عرفها العالم وتوجه نحو ما يعرف بالمالية السلوكية بعض ظهور حالات في الأسواق المالية غير قابلة للتفسير وفقا للنظرية التقليدية .

الإشكالية:

بعد بناء النموذج المعاصر لنظرية المحفظة من قبل (1952) Markowitz، العديد من النماذج تم تطويرها بهدف تيسير عملية اتخاذ القرار الاستثماري وهذا بناء توقعات مستقبلية للعائد ودرجة المخاطرة المصاحبة له، النموذج الأكثر شعبية واستخداما من أجل تفسير هذه العلاقة هو نموذج تسعير الأصول المالية capm الذي تم تطويره من قبل (1964) Sharpe و (1965) Lintner، يستخدم هذا النموذج لتحليل العلاقة ما بين المخاطر ومعدل العائد وهو وسيلة تحليلية تستخدم من قبل إدارة المحافظ الإستثمارية، وإن العائد وفقا لهذا النموذج يتكون من جزئين أساسيين وهما: العائد الخالي من المخاطر وعلاوة المخاطر، حيث يعكس نموذج تسعير الأصول المالية العلاقة ما بين العائد والمخاطر بإستخدام معامل بيتا كمقياس للمخاطر .

إن أولى الدراسات التطبيقية لنموذج تسعير الأصول المالية (CAPM) في بداية سنوات 1970، بينت أن نموذج capm وفرضية كفاءة الأسواق المالية حسب معنى فاما 1970 يقدم إطار نظري قادر على تفسير عوائد الأصول . غير أن بعض الحالات الشاذة التي تحدث في سوق المالي، التي لوحظت من خلال عوائد الأوراق المالية تتعارض مع نموذج الcamp الذي يعتمد على بيتا كمعلمة كافية لوصف العوائد المتوقعة، في حين يوجد معالم لمتغيرات أخرى لها قوة تفسيرية للعوائد إستكمالا لبيتا .
ومن هنا قمنا بصياغة الإشكالية التالية :

ما مدى مقدرة نموذج تسعير الأصول المالية CAPM في تفسير سلوك العوائد في السوق المالي ؟
ونتدرج تحتها الأسئلة التالية:

هل تتميز الأسواق المالية الأوروبية بالكفاءة؟

كيف تفسر فرضية كفاءة الأسواق المالية سلوك عوائد المحافظ المالية الأوروبية؟

الفرضيات : للإجابة على هذه الإشكالية تم الإعتماد على الفرضيات التالية:

سوق المحافظ المالية الأوروبية لا يتميز بالكفاءة.

نموذج تسعير الأصول المالية له مقدرة محدودة على تفسير عوائد الأصول.

أهمية الدراسة : عند استخدام الطرق التقليدية لوصف المالية، نكون بصدد الكلام عن "المالية" التي تقوم على النظريات العقلانية والمنطقية تماما مثل نموذج تسعير الأصول المالية (CAMP) و فرضية كفاءة الأسواق المالية . هذه النظريات تفترض أن الأفراد (الغالبية القصى) تتصرف بعقلانية وبرشادة.

ولمدة معتبرة، الأدلة النظرية والتجريبية، بينت أن CAMP و EMH ونظريات أخرى تعتمد على فكرة العقلانية أنها تقوم بعمل محترم في التنبؤ و تفسير بعض الأحداث، لكن ومع مرور الزمن، كل من المالية والاقتصاد عثرا على حالات شاذة وسلوكيات لا يمكن أن تفسر بالنظريات المعمول بها أذاك، في حين أن هذه النظريات يمكن أن تفسر بعض الأحداث المثالية، إلا أن العالم الحقيقي هو مكان فوضوي وغير مثالي وغالبا ما لا يمكن التنبؤ بتصرفات المتعاملين في السوق المالي لذلك حاولنا دراسة مقدرة هذه النماذج التقليدية في تفسير سلوك العوائد.

1. **الإطار النظري** : تعود أولى الأعمال حول كفاءة السوق المالي إلى Louis Bachelier ومفهومه لمصطلح كفاءة الأسواق في سنة 1900، في دراسته لأسعار الأسهم و السلع من أجل معرفة إذا ما كانت تتحرك عشوائيا أم لا، في سنة 1905 Karl Pearson قدم السير العشوائي الذي عرف أيضا بسير السكير فحسبه " فمن غير الممكن التنبؤ بتحركات شخص سكير وبطريقة عشوائية، من المرجح أن ينتهي به الأمر في مكان قريب من نقطة التي غادر منها من أي نقطة أخرى، في المالية تم تشبيه هذا وتطبيقه على سلسلة عوائد مستقلة، في بداية سنوات 1950. لسوء الحظ، باشوليه في أول محاولة لإظهار صعوبة التخمين بأسعار السوق لكونها ذات التحركات العشوائية، وأيضا مفهوم السير العشوائي ل Pearson تم تجاهله و إنعدمت الدراسات في هذا الموضوع حتى 1930، Cowles (1933) قدم نتائج تحليل جهود التنبؤ لبعض الوكالات المتخصصة بما فيها شركات التأمين. المستثمرين المحترفين و المنشورات المالية التي حاولت التنبؤ وتحديد الأوراق المالية الأكثر ربحية والحركات المستقبلية لأسهم السوق نفسها، ووجد أن هذه الوكالات المحترفة ليس لديهم مهارات واضحة للتغلب على السوق، فيما بعد Cowles (1944) أكمل بحوثه في التنبؤ بحركات الأسهم في السوق وقام بدراسة مماثلة، ولكن هذه المرة قام بتمديد فترة العينة، في هذه دراسة خلص أن أفضل نتيجة سجلت من قبل وكالات التنبؤ هي فقط 3.3% أفضل متوسط أربعين سنة لعوائد الأسهم .

Kendall (1953) الذي كان أول من استعمل مصطلح السير العشوائي في أدبيات المالية، اختبر 22 مؤشر سهم بريطاني وأسعار السلع الأمريكية بهدف معرفة دورات الأسعار المنتظمة، ووجد أن الأسعار تبدوا أنها تتبع سيرا عشوائيا. بحيث أنه يمكنها أن ترتفع أو تنخفض في أي يوم معين، بغض النظر، على ما يحدث في الأيام السابقة. Brown (1953) اختبر نظرية السير العشوائي عن طريق دراسة سلوك أسعار أسهم السوق لمعرفة ما إذا كان هناك نمط متكرر لتحديد الأسعار. وخلص إلى أنه غير موجود .

Roberts (1959) وجد نتائج مشابهة لبيانات أمريكية و تحقق أن التغيرات في مؤشر داو جونز تبدوا أنها ناجمة عن تراكم عشوائي. Osborne (1959) بين أن أسعار أسهم الولايات المتحدة على ما يبدو لها تحركات عشوائية .

Fama (1965a) ناقش بعض الأدلة التجريبية داعما نظرية السير العشوائي في رسالته للدكتوراه، في ما بعد، قدم (1965b) موجز لنسخة من أطروحة الدكتوراه في الملتقى الإدارة سنة 1965 في جامعة شيكاغو فاما أيد نظرية السير العشوائي كما لو أنها وصف دقيق للواقع، وهو بذلك تحدى مؤيدي التحليل الفني والأساسي بهدف إثبات حججهم، وفي نفس الوقت، التحليل الفني أو الأساسي هما عادة ما يستخدمان ويؤيدان الطرق في التنبؤ بأسعار الأسهم من قبل محترفي السوق .

فاما تناول نظرية السير العشوائي التي سبق أن نوقش في المجلات الأكاديمية، ولكن تم إهماله خلال السنوات الأخيرة، فقال أن المنطق وراء نظرية الفنية هو ان التاريخ يعيد نفسه، وهو أنه إذا نظرنا إلى السلوك الماضي للأوراق المالية وأسهم السوق، يمكننا التنبؤ بمسارهم المستقبلي بتحليل سلسلة تغيرات الأسعار في الماضي، فحسبهم، هو غير ممكن الحصول على أرباح غير عادية بالنظر إلى تاريخ تغيرات الأسعار والسبب هو أن التغيرات في الأسعار المتتالية مستقلة (النظرية الفنية ترى أنها غير مستقلة)، بالتحديد ما تقوله نظرية السير العشوائي. بالإضافة إلى ذلك، هو يعتقد أن محترفي السوق يعتمدون على التحليل الأساسي أكثر من الفني لأن التحليل الفني ليس له أساس آمن. افتراض التحليل الأساسي يعتمد على الاعتقاد أن الأوراق المالية لها قيمة ضمنية أخرى مختلفة عن سعر السوق، القيمة الضمنية

هي قيمة الأرباح المؤقتة للأوراق المالية، بعض العوامل الأساسية تماما مثل جودة الإدارة، الوضع العام للقطاع التي تنشط فيها المؤسسة، والظروف الاقتصادية في حد ذاتها يمكن أن تؤثر على الأرباح المؤقتة للأوراق المالية، المحلل المالي يمكنه التنبؤ بالأسعار المستقبلية للأوراق المالية عن طريق تقييمهم هذه العوامل الأساسية والعتور على القيمة الضمنية ومقارنتها بالأسعار الحالية للأوراق المالية. إذا كانت الأسعار الحالية هي أكثر إنخفاضا مقارنة بالقيمة الضمنية، قريبة أو حتى أعلى، فالسعر الحالي سيتحرك نحو هذه القيمة الضمنية .

فاما عرف السوق الكفاء للمرة الأولى في الأدبيات " أنه السوق الذي فيه عدد كبير من الأرباح العقلانية متنافسة بفعالية، مع كل محاولة للتنبؤ بالقيم المستقبلية للسوق للأوراق المالية، وأين المعلومات الجارية المهمة هي تقريبا متاحة لجميع المستثمرين " .

هذا التعريف يتضمن أن عدد كبير من المستثمرين العقلانيين الذين يتنافسون مع مستثمرين آخرين تؤدي إلى القضاء على التفاوت ما بين السعر الحالي و القيمة الضمنية حتى وإن كان هذا الأخير صعب التقدير، عملية تحييد التفاوت ما بين السعر الحالي والقيمة الضمنية تتسبب في تقلب الأسعار الحالية عشوائيا حول قيمته الضمنية، المعلومات الحالية أو المتوقعة يمكنها أن تغير في القيمة الضمنية . حسب فاما، في هذا الوضع السعر الحالي سيتغير مباشرة بإستعابه للمعلومات الجديدة ومحاولة إيجاد مستوى جديد للقيمة الضمنية بسبب وجود منافسة عالية ما بين مشاركين في السوق .

وفي شرح مبسط لهذه الفرضية يمكن القول أنها تركز على ركائز أساسية وهي :

عقلانية المستثمرين : نظرية كفاءة الأسواق المالية تفترض عقلانية المتعاملين سواء على مستوى سلوكا تهم أو على مستوى توقعاتهم (Mignon S lardic v 2006) ، حيث أن كل المتعاملين يسعون إلى تعظيم منفعتهم بطريقة عقلانية و عرف Muth التوقعات الرشيدة* سنة 1961 كالتالي " التوقعات بما أنها عبارة عن تنبؤات مبنية على المعلومات الملائمة حول الأحداث المستقبلية "، وتشير فرضية عقلانية المستثمرين إلى فرضيتين هما Philippe Gillet (2006) :

الأولى : أن الأعوان الاقتصاديين يتصرفون وفق المعلومات الواردة إلى السوق، فإذا كانت المعلومات الواردة إلى السوق حول أصل مالي ما حسنة فإن المتعاملين يقبلون على شراء هذا الأصل، أما إذا كان العكس أي أن المعلومات الواردة للسوق غير جيدة حول أصل مالي فإن ذلك يدفع بالمتعاملين إلى اتخاذ قرار بيع هذا الأصل.

الثانية : أن المستثمرين يبحثون من خلال شراء و بيع الأصول المالية عن تعظيم أرباحهم، و تقليل الخطر الناتج عن عمليات الشراء و البيع.

مجانية المعلومات :

حسب Philippe Gillet 2006 وتشير إلى إمكانية حصول كل الأعوان الاقتصاديين على المعلومات من دون تحمل تكاليف إضافية، فإذا كانت المعلومات لا تمنح للمتعاملين دون مقابل، فإن المتعاملين سوف يتحججون بكون أن تكون تكلفة المعلومات، والحصول عليها أكبر من الخسارة المحتملة عند عدم حصولهم على هذه المعلومات.

Samuelson (1965:41) أثبت أن سلسلة من التغيرات السعرية هي مستقلة وإستنتج أن عدم المقدرة على التنبؤ بالأسعار هو دليل على كفاءة السوق الأوراق المالية .

*تميز التوقعات الرشيدة نظرتها الأمامية ومفادها أن التوقعات تكون متماثلة باستخدام كل المعلومات والبيانات المتاحة، ولكن الاقتصاديين في الماضي كانوا ينظرون إلى التوقعات بأنها مكونة من تجارب الفترات السابقة وعرفت هذه النظرة بالنظرة الخلفية.

(1970) Fama قدم البحث المرجعي في كفاءة الأسواق المالية الذي ركز من خلاله على عرض نظري شامل وتجاوز هذا إلى العمل التجريبي، وعرف الكفاءة الأسواق بكل وضوح كالتالي :

"السوق الذي أسعارها تعكس تماما و دائما المعلومات المتاحة يدعى كفاء".

(1989) Cootner et al صرح أن عوائد السهم تعكس مستوى السوق ومستوى معلومات المؤسسات، وإفترض أن الأسعار يتبع عملية السير العشوائي . حسب تعريف كفاءة الأسواق المالية، السوق الكفاء يمكن أن يتواجد بوجود الشروط التالية (Jones, 1993:626; Shleifer, 2000:2) :

- عدد كبير من الأرباح العقلانية أكبر عدد ممكن من المستثمرين الذين ينشطون في السوق؛
- إذا كان هناك بعض المستثمرين غير عقلانيين، فإن التجار الغير عقلانيين يقومون بإلغاء تأثيرات بعضهم البعض أو المراجحين العقلانيين يقضون على تأثيراتهم بدون أن يؤثروا على الأسعار؛
- المعلومات غير مكلفة ومتاحة للمتعاملين في السوق تقريبا في نفس الوقت، المستثمر يستجيب بسرعة للمعلومات الجيدة، مسببين في تعديل أسعار السوق .

وعليه حسب فرضية كفاءة الأسواق المالية أن أسعار الأسهم تتبع سير عشوائي ما يدل على أن تغير الأسعار يتم بشكل عشوائي ولا يمكن التنبؤ به. الأسعار قد ترتفع عن مستواها الحقيقي بتواجد مختلف المعلومات المتاحة، وعليه أي تغير في الأسعار يمكن أن يكون رد فعل للمعلومات الجديدة، والمعلومات الجديدة لا بد أن تكون غير قابلة للتنبؤ بها، وبالتالي أسعار الأسهم التي تتغير إستجابة للمعلومات الجديدة يجب كذلك أن تكون غير قابلة للتنبؤ. وبناءا على ذلك، إذا كانت الأسعار تتحرك بصفة عشوائية، هذا يخلق تحدي كبير للمحللين الماليين لمحاولة التنبؤ بالأسعار المستقبلية للأوراق المالية .

II. **الدراسة التطبيقية :** المنهجية المتبعة في هذه الدراسة كيفية من قبل (Fama et French (1993)، والتي تقوم على بناء محافظ الأصول.

1/ تعريف متغيرات الدراسة : تم إختيار محافظ من نوع HB أي مؤسسات كبيرة الحجم ذات عائد مرتفع

العوائد الشهرية : من أوت 1990 إلى غاية ديسمبر 2013

المعطيات مأخوذة من الموقع الإلكتروني لـ Kenneth R. French ، المحافظ مكونة تتضمن الأصول
NASDAQ،AMEX،NYSE

البيانات الإحصائية للمحفظة المالية:

الجدول رقم (1) : وصف المتغيرات المفسرة

	HB		HB
Mean	0.854484	Kurtosis	4.712753
Median	1.580000	Jarque-Bera	47.81640
Maximum	21.74000	Probability	0.000000
Minimum	-25.01000	Sum	263.5300
Std. Dev.	5.988951	Sum Sq. Dev.	10042.91
Skewness	-0.536293	Observations	281

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات لبرنامج Eviews.

التعليق: الانحراف المعياري الأكثر ارتفاعا يبين التقلبات الأكبر.

متوسط العائد للمحافظ من نوع HB يقدر ب قيمة 0.85 في حين أن الإنحراف المعياري المحافظ محض الدراسة هي ذات قلب واسع.

إختبار كفاءة العوائد لسوق المحافظ الأوروبية: لإختبار مدى كفاءة سوق المحافظ المالية الأوروبية تم إستخدام الإختبارات التالية :

- إختبار الجذر الوحدة مقتصرين على إختبار Augmented Dickey et Fuller؛
- إختبار أثر التباين الشرطي الغير متجانس ARCH
- إختبار الارتباط الذاتي
- إختبار إستقلالية المشاهدات BDS

إستقرارية السلاسل الزمنية : توجد العديد من الإختبارات التي تختبر الإتجاه العام في السلسلة، وأهمها: إختبار ديكي فولر المطور ADF، وإختبار Phillips and Perron، وإختبار KPSS وستقتصر في دراستنا على إختبار واحد وهو ADF: يسمح هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا عن طريق تحديد مركبة الاتجاه العام إن كانت تحدىد أو عشوائية، لتطبيق اختبار (ADF) على سلسلة العوائد للمحافظ المالية السنة، نقوم بتقدير النماذج القاعدية الثلاث لكل سلسلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية "MCO".

$$\Delta R_t = \rho R_t - 1 - \sum_{j=2}^p \phi \Delta R_t - j + 1 + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (1)}$$

$$\Delta R_t = \rho R_t - 1 - \sum_{j=2}^p \phi \Delta R_t - j + 1 + C + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (2)}$$

$$\Delta R_t = \rho R_t - 1 - \sum_{j=2}^p \phi \Delta R_t - j + 1 + C + dt + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (3)}$$

و نقوم باختبار الفرضية التالية : $H_0: \phi_1 = 1$

بحيث يكون القرار الإحصائي كالتالي:

- إذا كانت $t_{tab} < t_{\phi_j}$: نقبل الفرضية العديمة (H_0): أي أن السلسلة الزمنية للعوائد المحافظ المالية غير مستقرة، و ذلك لوجود جذر أحادي.

- إذا كانت $t_{tab} > t_{\phi_j}$: نرفض الفرضية العديمة (H_0): أي أن السلسلة الزمنية لعوائد المحافظ المالية لا يوجد بها جذر أحادي، و بالتالي فهي مستقرة.

باستعمال برنامج « EViews » نحصل على نتائج اختبار (ADF) لعوائد المحافظ المالية الأوروبية السنة الممثلة في الجدول التالي:

الجدول (2): نتائج اختبار (ADF) لعوائد المحافظ المالية الأوروبية

Null Hypothesis: HB has a unit root		t-Statistic	Prob.*
Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)			
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-14.83989	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.453567	
	5% level	-2.871656	
	10% level	-2.572233	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات لبرنامج Eviews.

يظهر من خلال الجدول رقم 2 أن القيمة الإحصائية ل ADF أصغر بكثير من القيم الحرجة لإحصائية MacKinnon عند مستوى معنوية 10 %، 5 %، 1 %، وعليه يكون القرار كالتالي: رفض الفرضية العديمة أي أن

السلاسل الزمنية لعوائد المحافظ لا تحتوي على جذر وحدي، ومنه هي مستقرة وبالتالي لا تتبع سيراً عشوائياً، وعليه فالسوق غير كفؤ عند المستوى الضعيف.

ومع ذلك، من الضروري القيام باختبارات أخرى لدراسة مثل إختبار وجود تأثير ARCH التباين الشرطي الغير مجانس للأخطاء.

إختبار **ARCH effect**: قمنا بإختبار أثر ARCH على سلسلة العوائد للمحافظ المالية الستة ونلخص النتائج فيما يلي :

الجدول رقم (3): نتائج إختبار أثر ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	26.59089	Prob. F(1,278)	0.0000
Obs*R-squared	24.44410	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات لبرنامج Eviews.

وجود أثر ARCH في السلاسل الزمنية الستة يدل كذلك على السوق المحافظ المالية الأوروبية يتميز بعدم الكفاءة .

من خلال اختبار الارتباط الذاتي لسلسلة العوائد للمحافظ المالية الأوروبية الستة نلاحظ ان كل المحافظ المالية الأوروبية لها مشكل إرتباط ذاتي وهذا ما يؤكد أن السوق المالي عديم الكفاءة أنظر الجدول التالي .

الجدول رقم (4): إختبار الإرتباط الذاتي

Sample: 1990M08 2013M12												
Included observations: 280												
Autocorrelati on	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorr elation	Partial Correlatio n	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
*** .	*** .	1	-0.445	-0.445	56.140	0.000	.* . .	19	0.120	0.054	77.968	0.000
* .	*** .	2	-0.102	-0.375	59.090	0.000	* . . .	20	-0.069	0.014	79.399	0.000
. .	** .	3	0.055	-0.253	59.940	0.000	21	0.004	0.074	79.404	0.000
. .	* .	4	0.055	-0.114	60.796	0.000	22	-0.030	-0.011	79.677	0.000
* .	* .	5	-0.084	-0.151	62.811	0.000	23	-0.001	-0.039	79.677	0.000
. .	* .	6	0.044	-0.082	63.375	0.000	24	0.022	-0.032	79.830	0.000
. .	* .	7	-0.031	-0.113	63.651	0.000	25	0.031	0.035	80.120	0.000
. .	. .	8	0.034	-0.057	63.988	0.000	* . . .	26	-0.074	-0.041	81.829	0.000
. .	* .	9	-0.043	-0.094	64.518	0.000	27	0.059	0.020	82.932	0.000
. .	. .	10	0.047	-0.033	65.174	0.000	28	-0.043	-0.049	83.517	0.000
* .	* .	11	-0.076	-0.124	66.873	0.000	29	0.038	-0.004	83.965	0.000
.*	. .	12	0.079	-0.041	68.694	0.000	30	-0.016	0.013	84.048	0.000
. .	* .	13	-0.041	-0.069	69.195	0.000	31	-0.002	-0.019	84.049	0.000
. .	* .	14	0.000	-0.071	69.195	0.000	32	-0.004	-0.012	84.056	0.000
. .	* .	15	-0.014	-0.092	69.253	0.000	. . * .	33	-0.037	-0.107	84.499	0.000
.*	. .	16	0.081	0.009	71.235	0.000	34	0.060	-0.026	85.637	0.000
* .	. .	17	-0.088	-0.050	73.545	0.000	35	0.026	0.007	85.853	0.000
. .	* .	18	-0.011	-0.106	73.584	0.000	. . .*	36	-0.020	0.079	85.983	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات لبرنامج Eviews.

يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات الخاصة باستقرارية السلسلة الزمنية للعوائد، وهو اختبار معلمي يستخدم لتحديد العلاقة بين عوائد المحافظ المالية في الفترة الحالية وقومتها في الفترة السابقة، ويهدف إلى تحديد من خلال اختبار مدى استقلالية عوائد المحافظ عن بعضها البعض عن الصفر، فإذا كانت عوائد المحافظ مرتبطة ذاتياً (معامل الارتباط يختلف عن الصفر) و الإحتمال p value أقل من 5 %، فإنه يتم رفض فرضية العدمية مما يعني وجود إرتباط ما بين العوائد أي أن العوائد اليومية تعتمد على العوائد السابقة وعليه فالمعلومات التاريخية تعتبر مرجعا تنبؤيا للمستثمرين ومنه يمكننا الحكم على أن السوق المحافظ الأوروبية لا تتميز بالكفاءة عند المستوى الضعيف .

اختبار استقلالية المشاهدات لعوائد المحافظ: يتم اختبار استقلالية المشاهدات من خلال اختبار BDS، هو اختبار غير معلمي اقترح عام 1987 من طرف Brock, Dechert and Scheinkman، ويعتبر أكثر قوة في العينات الكبيرة، حيث يختبر الفرضية القائلة بأن السلسلة الزمنية مستقلة ومتماثلة التوزيع -- (independently and IID

identically distributed) ضد فرضية الارتباط الخطي أو غير الخطي.

يتم الاختبار وفق الفرضيتين:

H_0 : مشاهدات سلسلة عوائد المحافظ الأوروبية خلال فترة الدراسة تتميز بـ IID (استقلالية المشاهدات).

H_0 : مشاهدات سلسلة عوائد المحافظ الأوروبية لا تتميز بـ IID (ترتبط خطيا فيما بينها).

الجدول رقم (5) : اختبار استقلالية المشاهدات لعوائد المحافظ

BDS Test for HB

Sample: 1990M08 2013M12

Included observations: 281

Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.	
2	0.034859	0.005133	6.791056	0.0000	
3	0.067524	0.008151	8.284237	0.0000	
4	0.083293	0.009698	8.588210	0.0000	
5	0.086747	0.010101	8.588182	0.0000	
6	0.088679	0.009733	9.110769	0.0000	
Raw epsilon		8.185190			
Pairs within epsilon		55493.00	V-Statistic	0.702790	
Triples within epsilon		11911869	V-Statistic	0.536860	
Dimension	C(m,n)	c(m,n)	C(1,n-(m-1))	c(1,n-(m-1))	c(1,n-(m-1))^k
2	20536.00	0.525755	27367.00	0.700640	0.490896
3	15896.00	0.409891	27130.00	0.699569	0.342367
4	12435.00	0.322962	26940.00	0.699686	0.239669
5	9744.000	0.254905	26761.00	0.700073	0.168158
6	7801.000	0.205560	26536.00	0.699236	0.116881

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات لبرنامج Eviews.

من خلال الجدول رقم (5) يكون القرار كالتالي :

نرفض الفرضية العدمية وهي فرضية استقلالية المشاهدات ونقبل الفرضية أي أن المشاهدات ترتبط ارتباط غير خطي.

من خلال نتائج الاختبارات السابقة نستنتج أن سوق المحافظ الأوروبية غير كفؤ عند المستوى الضعيف، ويشير ذلك إلى أن المستثمر يمكنه تحقيق عوائد غير عادية مقابل إستراتيجية مخاطر محددة، وأن المستثمر يمكنه الإعتماد على مبادئ التحليل الفني لتحقيق أرباح غير عادية، وبالتالي فسعر سوق المحافظ الأوروبية قابل للتنبؤ على المدى القصير، وبالتالي نرفض فرضية السير العشوائي، بمعنى أن المتعاملين في السوق يمكنهم التنبؤ بمروديتهم في أفق قصير المدى.

ومحاولة منا لفهم سلوك العوائد في السوق المالية وفقا لفرضية كفاءة الأسواق المالية سنقوم بنمذجة نموذج تسعير الأصول المالية camp محاولين الوقوف عند قصوره في شرح وتفسير سلوك العوائد .

تقدير نموذج تسعير الأصول المالية CAPM:

قدم نموذج تسعير الأصول المالية أول إطار متجانس لدراسة عوائد الاصول، طور هذا النموذج في سنوات الستينات من طرف (John Lintner) (1966 and Jan)، (1962) William Sharpe (1964), Jack Treynor (1965a, bdre²) Mossin).

The CAMP يقوم على فكرة أساسية ألا وهي أن ليس كل المخاطر ينبغي أن تؤثر على أسعار الأصول، حيث أن CAMP يعطينا توضيح عن أي نوع من الخطر مرتبط بالعائد، حيث أن هذا النموذج لا يستخدم المخاطر الكلية بل يقتصر على β أي المخاطر المنتظمة كونها تتأثر بالظروف العامة للسوق ولا يمكن لأي مؤسسة أن تتخلص منها مقارنة بالمخاطر الغير منتظمة التي تستطيع المحفظة التخلص منها عند تنويع الأوراق المالية ورفع كفاءة أداء إدارة الشركات .

وهو النموذج الأساسي المرتبط بكفاءة الأسواق المالية.

$$E(R_{it}) - R_{ft} = \alpha + \beta_i (R_{mt} - R_{ft})$$

حيث :

R_f هو المعدل العائد الخالي من المخاطرة

$R_m - R_f$ علاوة خطر السوق

فيما يلي سنقوم باختبار نموذج تسعير الأصول المالية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي :

الجدول (6) : إختبار إنحدار لنموذج تسعير الأصول المالية

Dependent Variable: HB
Method: Least Squares
Sample: 1990M08 2013M12
Included observations: 281

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.090852	0.098166	0.925496	0.3555
MKTRF	1.129532	0.019163	58.94490	0.0000
R-squared	0.925669	Meandependent var		0.686690
Adjusted R-squared	0.925403	S.D. dependent var		5.992918
S.E. of regression	1.636813	Akaike info criterion		3.830471
Sumsquaredresid	747.4847	Schwarz criterion		3.856367
Log likelihood	-536.1812	Hannan-Quinn criter.		3.840857
F-statistic	3474.502	Durbin-Watson stat		1.784956
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات لبرنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن نموذج CAPM باستخدام طريقة OLS مقبول إحصائيا بالنسبة لجميع المحافظ المالية قيد الدراسة، تميز النموذج بقدرة تفسيرية عالية تصل 92%.

² André F. Perold « the capital asset pricing model » *Journal of Economic Perspectives—Volume 18, Number 3—Summer 2004—Pages 3–*

تميزت مقدرة β (مقياس المخاطر النظامية) كمفسرة معنوية في النموذج بالنسبة للمحافظ المالية المدروسة عند مستوى معنوية 1%، مسجل 1.129532 في المحافظ من نوع HB، في حين أن الثابت α هو غير معنوي، يعود إرتفاع المخاطر النظامية المعير عنها بـ β نتيجة للأحداث التي شملتها فترة الدراسة المختارة بما فيها الأزمة المالية العالمية الراهنة التي طالت جميع الأسواق المالية بما فيها السوق الأوروبية منذ بداية سنوات الألفين، ضف إلى ذلك الأزمة المالية التي طالت العديد من الدول الأوروبية مؤخرا بعد أزمة اليونان وإسبانيا وغيرها التي هزت الإتحاد الأوروبي بأكمله .

أما فيما يتعلق بالإرتباط الذاتي (Autocorrelation) فإن القيم إحصائية دربين - واتسون (DW) تبين بوضوح عدم وجود إرتباط ذاتي في المحافظ المالية المدروسة حيث كانت القيم محصورة ما بين 1,5 و 2 .
 إن نموذج CAPM أبلى بلاءا حسنا في تفسير العوائد وبالخصوص أن قيمة الثابت α لم يكن ذا دلالة إحصائية، و معامل المخاطر β كان مفسرا قويا مما يفسر قدرة المعامل بيتا على إحتواء معظم مخاطر السوق إلا أنه يوجد عوامل اخرى تضاف إلى β يمكنها أن تساعد في تفسير سلوك العوائد في السوق المحافظ .
 قمنا بإختبار أثر ARCH على سلسلة البواقي العوائد للمحافظ المالية الستة لنموذج CAPM ونلخص أن الإحصائية المحسوبة التي هي أكبر من X^2 الجدولة في حدود درجة معنوية 1 % بالنسبة لمحافظ HB في حدود درجة معنوية 10 % بالنسبة للمحافظ MS وعليه نعتبر الدراسة قابلة للتبرير بإستخدام نماذج الـ GARCH.
 حتى يتم قبول نموذج تسعير الاصول المالية في المحافظ المدروسة لا بد من التأكد من فرضية تجانس التباين، وبعد إجراء الإختبار خلصنا إلى وجود أثر ARCH في بواقي نموذج capm بالنسبة للسلاسل الزمنية HB وعليه لا بد من إستخدام نماذج الإنحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس التباين المعممة GARCH الذي يقدم لنا حلا لمشكل عدم تجانس التباين .

تقدير نموذج تسعير الأصول المالية بإستخدام نموذج (1.1) GARCH بالنسبة لكل من المحافظ المالية :
 إختبار نموذج CAPM - GARCH

الجدول رقم (7) : نموذج CAPM - GARCH

Dependent Variable: HB
 Method: ML - ARCH (Marquardt) - Normal distribution
 Presample variance: backcast (parameter = 0.7)
 GARCH = C(3) + C(4)*RESID(-1)^2 + C(5)*GARCH(-1)

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	0.165711	0.076547	2.164830	0.0304
MKTRF	1.082611	0.015570	69.53227	0.0000
Variance Equation				
C	0.058797	0.026627	2.208122	0.0272
RESID(-1)^2	0.156288	0.044157	3.539379	0.0004
GARCH(-1)	0.835156	0.034689	24.07533	0.0000
R-squared	0.924002	Meandependent var		0.686690
Adjusted R-squared	0.922900	S.D. dependent var		5.992918
S.E. of regression	1.664042	Akaike info criterion		3.620684
Sumsquaredresid	764.2537	Schwarz criterion		3.685423
Log likelihood	-503.7061	Hannan-Quinn criter.		3.646648
F-statistic	838.9172	Durbin-Watson stat		1.785218
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات لبرنامج Eviews.

وفقا للجدول رقم (7)، إن نموذج تسعير الأصول المالية المشروط بعدم تجانس التباين مقبولا إحصائيا، ومفسر معنوي قوي بالنسبة للمحافظ المالية المدروسة بحيث تصل القدرة التفسيرية للنموذج 92%، ومن تم يمكن القول أن نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين يحسن أداء نموذج تسعير الأصول المالية CAPM، وذلك من خلال حل مشكل عدم تجانس التباين الذي تميزت به نتائج نموذج تسعير الأصول المالية في المحافظ المالية .

نلاحظ أن قيمة الـ GARCH أكبر من قيمة ARCH وهذا دليل أن المستثمر يعتمد على تحليل المعلومات التاريخية أكثر من تحليل المعلومات الجديدة ما يدل على أن المستثمر يعتمد على التحليل الفني، أكثر منه التحليل الأساسي حتى يحقق أرباحا غير عادية وهذا دليل آخر أن السوق لا يتمتع بالكفاءة عند المستوى الضعيف، كما أن العلاقة ما بين العائد والمخاطرة هي طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، كما أن الثابت α معنوي عند مستوى معنوية 5%.

كما أنه من الملاحظ ان مجموع معاملي الـ ARCH و GARCH أقل من الواحد وهذا دليل على عدم إستمرارية صدمات التبددبات بالنسبة للمحافظ المالية المدروسة .

وخلاصة يمكن القول:

- أن نموذج CAPM لا يمكن تفسير المقطع العرضي للعائد متوقع على الأصول، هذه الإستنتاجات تشير إلى أن هناك العديد من العوامل الإضافية اللازمة لوصف السلوك العائد المتوقع، وطبيعة الحال يؤدي لإتخاذ نموذج التسعير ذا عوامل متعددة .
- حيث أن نموذج CAPM يتناسب مع فرضية كفاءة الأسواق المالية فالافتراضات القائم عليها قللت من قيمته، فهو لا يأخذ في الإعتبار تأثير سلوك المستثمر، ويرتكز على أن معدل العائد في السوق يعتمد على عامل مؤثر واحد وهو مخاطر السوق .
- تشير الحجج النظرية أيضا أنه يلزم أكثر من عامل واحد، حيث فقط تحت قوة الإفتراضات يكون نموذج capm يطبق فترة بعد فترة، يوجد مقاربتين نظريتين أساسيتين، نظرية المراجعة التسعيرية Arbitrage pricing theory (APT) المطورة من قبل Ross 1976 الذي يستند على حجج المراجعة، intertemporal capital asset pricing model (ICAPM) المقدم من طرف Merton 1973 الذي يرتكز على حجج التوازن.

إن في إطار نموذج CAPM وحده العائد المرتبط من محفظة لمحفظه يعرف كالمصدر الوحيد للخطر غير متنوع، وفي إطار APT معدل العائد للأصل يمكن إعتباره كدالة خطية لـ (k عامل) خطر الإقتصاد الكلي، وحديثا 1993 fama et french وضحوا حدود نموذج العامل الوحيد وقدموا دراسة تجريبية للعلاقة ما بين عوائد الأصول وعدة مصادر للخطر، هؤلاء الباحثين بينوا تجريبا أن العوامل الخطر الإضافية المرتبطة بحجم المؤسسة وبالقيمة السوقية على القيمة المحاسبية يجب أن تأخذ في الإعتبار من أجل تقييم عائد الأصول المالية، ووسع هذه المقاربة التجريبية 1997 carhart الذي أضاف مصادر أخرى للخطر: أثر الزخم 2007 Benoit Carmichael، والنموذج الأخير الذي أضاف أثر الإرتداد، وكأخذ في الإعتبار الإرتدادات قصيرة الأجل والإرتدادات طويلة الأجل، حتى يحتوي أكبر قدر ممكن من الحالات الشادة التي تحدث في السوق المالي والتي عجزت فرضية كفاءة الأسواق المالية على إحتواءها.

الخلاصة:

تطورت النظرية المالية بشكل كبير خلال نصف الثاني للقرن المنصرم، حيث نجد العديد من الأبحاث في مجال المالية والأسواق المالية بالتحديد بداية بأبحاث Eurgene fama الذي قدم فرضية كفاءة الأسواق المالية معتمدا على مبدأ عقلانية المستثمرين وتواصلت الأبحاث في هذا المجال وما بين تأكيد فرضية كفاءة الأسواق المالية ونفيها، ظهر تناقض Gossman & Stiglitz 1980 إضافة إلى التشوهات التي تحدث في السوق المالي والتي شككت في فرضية كفاءة الأسواق المالية، ما دفع الباحثين إلى دراسة سلوكيات المستثمرين ونفي مبدأ العقلانية، ما نجم عنه ظهور المالية السلوكية التي ولدت بحق مع أعمال Tversky A.& Kahneman D. في 1974 في مقالهم " Judgment Under Uncertainty. Heuristics and Biases" وضعوا أسس لما يعرف للمالية السلوكية the Behavioral Finance وتميز بمبادئ علم النفس، ولم يكونوا الوحيدين اللذين اهتموا بعلم النفس بل نجد أيضا Shefrin H. & Statman في 1985 وسنة 1994 وأيضا سنة 2000 في مقالاتهم المتتالية قاموا بتقديم تيار آخر للمالية السلوكية. وهذا ما جعل نماذج تسعير الأصول المالية التي تناسبت مع فرضية الأسواق تعدل حتى تتكيف مع نظرية المالية السلوكية من خلال إحتوائها للحالات الشادة في السوق المالي.

قائمة المراجع:

- Benoît Carmichael « erreurs sur les variables et modèles d'évaluation des actifs financiers canadiens » mai 2007 ;
- Philippe gillet « efficience des marchés financiers » paris,2 édition, Economica, 2006 p18
- Lim, Brooks, Kim (2008) Financial crisis and stock market efficiency: Empirical evidence from Asian countries p 572 ;
- Sadrine lardic, valérie mignon « l'efficience informationnelle des marchés financier», paris, édition la découverte 2006 p23 ;
- Fama, E. F., 1970, "Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work," Journal of Finance, vol. 25, no. 2, 383—417;
- Shleifer, A. 2000. Inefficient Markets: An Introduction to Behavioral Finance. 1st edition, Oxford University Press, USA;
- Samuelson, P.A. 1965. "Proof that properly anticipated prices fluctuate randomly." Industrial Management Review, Vol. 6, No. 2, pp. 41-49;
- Roberts, H.V. 1959. "Stock-market patterns and financial analysis: methodological suggestions". Journal of Finance, Vol. 14, No.1, pp. 1-11;
- Fama, E. 1965a. "The Behavior of Stock-Market Prices." The Journal of Business, Vol.38, No.1, pp. 34-105;
- Cowles III, A. 1933. "Can Stock Market Forecasters Forecast?" Econometrica, Vol.1, No. 3, pp. 309-324;
- Kendall, M. 1953. "The Analysis of Economic Time-Series-Part I: Prices". Journal of the Royal Statistical Society, Vol. 116, No.1, pp. 11-34.
- Osborne, M.F. 1959. "Brownian motion in the stock market", Operations Research, Vol.7, No. 2, pp.145-173.

تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي The effectiveness of Euro-Algerian partnership as a mean of integration in the world economy

كريم بوروشة

جامعة جيجل، الجزائر

Bouroucha.karim1@gmail.com

محمد لحسن علاوي

جامعة ورقلة، الجزائر

elhassen.allaoui@gmail.com

ملخص :

في ظل الحراك الذي يشهده العالم اليوم في مختلف المجالات، كان لابد على الجزائر أن لا تبقى مكتوفة الأيدي بل يجب عليها التحرك من أجل الحفاظ على مختلف مصالحها الاقتصادية، بل والعمل على تمشين هذه المصالح، وكذلك التكيف مع هذا الحراك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو ما حاولت الجزائر على تحقيقه من خلال توقيعها على عدة اتفاقيات تعاون دولية على غرار اتفاق الشراكة التي وقعتها مع الاتحاد الأوروبي في: 22 أبريل 2002 والذي دخل حيز التنفيذ بداية من الفاتح سبتمبر من سنة 2005، والسؤال المطروح هل ساهمت هذه الشراكة في زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي؟ وماهي التحديات الواجبة على الاقتصاد الجزائري في ظل هذه الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف؟ هذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه خلال هذه المداخلة والتي سنتطرق من خلالها إلى وضعية الاقتصاد الجزائري، وكذلك العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية قبل عقد الشراكة، ثم مضمون وأهداف الشراكة وأثارها أيضا على الاقتصاد الجزائري، وأخيرا نظرة تقييمية لهذه الشراكة متضمنة جملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية من أجل نجاح هذه الشراكة وتحقيقها للهدف المنشود ألا وهو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: التخطيط المركزي، الشراكة الأوروجزائرية، الاتحاد الأوروبي، تأهيل المؤسسات، الجزائر.

Abstract :

Under the mobility of the world is witnessing today in various areas, it was an obligation that Algeria should not remain indifferent; but it must move to keep their different economic interests, and evaluate these interests, as well as adjustment to this movement in order to integrate into the world economy, which Algeria tried to achieve by signing several agreements and international cooperation along the lines of the partnership agreement that it signed with the European Union in: 22 April 2002 which entered into effect in first of September of the year 2005, the question now is whether this partnership contributed in the increasing of integration into the global economy? What are the challenges due diligence on the Algerian economy under the partnership for achieving this objective? This is what we will try to shed light during this intervention, which we will refer to the position of the Algerian economy, as well as the economic relations of the European Algerian before the convening this partnership, and then the contents and the objectives of the partnership and its implications also for the Algerian economy and, finally, an overview of this partnership which will include some suggestions which we believe are necessary for the success of this partnership and achieve the desired objective which is the integration into the world economy.

Keywords: central planning, the Euro-Algerian partnership, the European Union, rehabilitation of Companies, Algeria.

تمهيد :

إن أهم ما يميز العالم اليوم هو كثرة و تشعب العلاقات الاقتصادية بين الدول، وذلك نتيجة التطورات الكبيرة و الهائلة التي ما فتئ العالم يشهدها بصورة مستمرة، على غرار انتشار الأزمات المالية ومبادئ العولمة الاقتصادية و التحرير المالي، إضافة إلى نمو المتطلبات الضرورية و اللازمة للتنمية في مختلف الدول سواء النامية أو المتطورة على حد سواء، حيث أصبحت كل الدول تسعى إلى إقامة علاقات واتفاقيات اقتصادية دولية وإقليمية سواء على الصعيد

الثنائي أو متعدد الأطراف، خصوصا بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة، والذي أرست قواعد نظام تجاري جديد يقوم على ضرورة تحرير المبادلات التجارية.

ولم تكفي بعض الدول بهذه العلاقات والاتفاقيات بل عملت على الاتحاد والانصهار في كيان اقتصادي واحد، قصد مواجهة مختلف تحديات التنمية سواء الداخلية أو الخارجية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي.

وقد سعى الاتحاد الأوروبي منذ نشأته إلى إقامة علاقات اقتصادية مع محيطه الخارجي، ولهذا فقد أبرم عدة اتفاقيات تعاون مع مختلف الدول الجنوب متوسطة، قبل أن يقوم بإطلاق مشروع شراكة يمس عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في إطار ما اصطلح على تسميته بالشراكة الأوروبية متوسطة والتي أعلن عن ميلادها خلال مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 25 و 26 نوفمبر 1995م، والذي سعى إلى إقامة منطقة للتبادل الحر تضم دول الاتحاد والدول الجنوب متوسطة، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية لكل دول المنطقة.

وأمام هذه التحولات التي يعرفها العالم كان لا بد للجزائر أن تسعى كذلك إلى التحرك وإيجاد مكانة لها ضمن الخريطة الاقتصادية العالمية، لكن من أجل الوصول لهذا الهدف كان يجب عليها أولا تأهيل اقتصادها الوطني قصد التأقلم مع معطيات الاقتصاد العالمي، وهذا ما أرادت تحقيقه من خلال تعاونها مع الاتحاد الأوروبي وقيامها بإبرام على اتفاق الشراكة معه في 22 أبريل سنة 2002 بعد سلسلة من المفاوضات، ليدخل حيز التنفيذ بداية من الفاتح سبتمبر من سنة 2005.

لكن السؤال المطروح: هل ستساهم هذه الشراكة في اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي؟ وهل حقا حققت الجزائر الأهداف المنتظرة من هذه الشراكة؟

1- واقع الاقتصاد الجزائري قبل عقد اتفاق الشراكة:

لقد اختارت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال إتباع نموذج الاقتصاد الموجه والذي يقوم على التخطيط المركزي وتدخل الدولة في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، حيث ركزت اهتمامها على الصناعات الثقيلة أو ما يعرف بنموذج الصناعات المصنعة معتمدة في ذلك على جملة من المؤسسات العمومية الكبرى التي أوكلت لها مهام تجسيد وإدارة هذا النموذج.

وقد استطاعت الجزائر وبفضل الموارد المالية المتاحة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من انجاز استثمارات ضخمة في مجال الصناعات الثقيلة خلال مختلف المخططات التنموية المتبعة على غرار قطاع الحديد والصلب وقطاع المحروقات، وذلك لما ستركه من آثار ايجابية على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة في رأي المنظرين الاقتصاديين آنذاك، حيث أقيمت مؤسسات عمومية عملاقة، سخرت لها إمكانيات مالية وبشرية ضخمة بلغت تزيد من 120 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1966-1990¹.

لكن ومع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات ظهر الاختلال البنوي للاقتصاد الجزائري كونه يتميز عموما بالضعف الكبير في تنوع جهازه الإنتاجي من جهة وضعف المردودية من جهة أخرى رغم تلك الإمكانيات الضخمة المسخرة، ويرجع ذلك أساسا إلى الاختيارات السياسية والاقتصادية المعتمدة حيث غلبت عليها الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، مما أدى إلى حدوث اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني حيث سجل معدل النمو معدلات سالبة سنتي 1993 و 1994 أما معدل التضخم فقد عرف أرقام قياسية حيث وصل إلى 31.7% سنة 1992².

أما على المستوى الخارجي فقد بلغت المديونية الخارجية أرقاما قياسية كذلك حيث وصلت إلى 33.61 مليار دولار أواخر سنة 1996³ نتيجة تراجع قيمة الصادرات والتي كانت تعتمد على المواد البترولية بحوالي 96 إلى

97%، وارتفاع فاتورة الواردات، وهذا ما أدى بالجزائر إلى اللجوء للأسواق المالية العالمية من أجل تمويل عجزها الخارجي، ومع تفاقم أزمة المديونية أوصدت في وجهها القروض الدولية من طرف نوادي باريس ولندن بالنظر إلى عدم القدرة على التسديد، هذه الأسباب وغيرها، دفعت بالجزائر إلى الاستجداء بصندوق النقد الدولي من خلال إبرام سلسلة من الاتفاقات، امتدت لفترة قاربت ثمانين (8) سنوات، وانتهى بها الأمر إلى إجراء إصلاحات جذرية في الاقتصاد الوطني أبرزها كان التخلي عن الاقتصاد المخطط والتحول نحو اقتصاد السوق.

ورغم كل ما قيل عن هذه الإصلاحات والبرامج المبرمة مع صندوق النقد الدولي، فقد استطاعت الجزائر من تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والقضاء على أزمة المديونية، إلا أن ذلك يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط من جديد في الأسواق العالمية ابتداء من سنة 2000.

وقد تزامنت فترة هذه الإصلاحات مع إطلاق الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأورو متوسطية، والذي يسعى إلى تحقيق تكامل وتشجيع التعاون بين ضفتي المتوسط، بناء على ما يعرف بمسار برشلونة، وقد لقي هذا المشروع تجاوب كبير من طرف مختلف دول المتوسط، على غرار الجزائر التي أبدت رغبتها في التوقيع على المشروع، وهو ما تحقق فعلا بعد سلسلة من المفاوضات بين الطرفين، وقبل التطرق إلى مضمون هذا الاتفاق نقوم أولا بعرض العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ومسار المفاوضات قبل التوقيع على معاهدة الشراكة.

2- العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية ومسار مفاوضات الشراكة:

لقد سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها إلى اتباع سياسة توسعية خصوصا مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وعلى غرار هذه الدول كانت الجزائر من بين الدول التي لقيت اهتماما كبيرا لدى الأوروبيين وذلك راجع لتراكم عدة اعتبارات تاريخية، سياسية واقتصادية، حيث مثلت المجموعة منذ مطلع الستينات المتعامل التجاري الأول للجزائر، ورغم عدم توقيعها لأي اتفاق شراكة إلا أنها استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت في 28 مارس 1963 م وذلك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما، والتي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة⁴.

وفي 26 أبريل 1976م تم التوقيع على أول بروتوكول تعاون بين المجموعة والجزائر وقد شمل هذا التعاون ثلاث مجالات تتعلق بالمبادلات التجارية والجانب الاجتماعي وكذلك التعاون الاقتصادي والمالي.

ففي الجانب التجاري ووفقا للمادة 8 من الاتفاقية فإن الهدف من هذه الاتفاقية هو تطوير المبادلات بين الأطراف المتعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منها وقد حصلت الجزائر من خلالها على مجموعة من التسهيلات على غرار تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الزراعية بنسبة 20 إلى 100%، وكذلك السماح بدخول المنتجات الصناعية إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية، باستثناء بعض المواد الحساسة والتي كانت تخضع لنظام الحصص.

بينما في المجال الاجتماعي فقد منحت تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا، لكن لم يتم تطبيق هذا المحور، نظرا لارتفاع الامتيازات المخولة بواسطة الاتفاقات الثنائية على تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية.

أما في مجال التعاون الاقتصادي والمالي، فقد تحصلت الجزائر على إعانات مالية قصد تمويل مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية موضوع الاتفاقية، وذلك من خلال البروتوكولات المالية الأربعة الممتدة من سنة 1976 إلى غاية سنة 1996 والتي حصلت الجزائر من خلال هذه الفترة على مساعدات مالية بلغت 949 مليون إيكو منها 214 إعانات مالية بموجب البروتوكولات الأربعة، 95 مليون إيكو بموجب السياسة المتوسطية المتجددة والتي تم فيما بعد ادخالها في برنامج ميداء، أما المبلغ الباقي و المقدر ب 640 مليون إيكو فكان في شكل قروض منقطعة⁵.

لكن مع انضمام دول جديدة إلى المجموعة على غرار إسبانيا والبرتغال واليونان والتي تتشابه صادراتها مع تركيبة الصادرات الجزائرية، وكذلك ظهور منظمة التجارة العالمية والتي لا تقبل سوى بالمعاملة المتبادلة بين مختلف أطراف التبادل وانضمام المجموعة إليها، دفع بالاتحاد الأوروبي إلى مراجعة سياسته الاقتصادية الخارجية مع بلدان المتوسط وهو ما حصل فعلا خلال مؤتمر برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر 1995 والذي تم من خلاله الإعلان على ميلاد شراكة أوروبية جديدة قائمة على تبادل المنافع عكس ما كان عليه الحال سابقا حيث كانت هذه المجموعة تمنح تفضيلات واعانات مجانية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي تستند كما جاء في إعلان المؤتمر إلى ثلاثة أبعاد أساسية هي البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني.

وعلى غرار باقي الدول المتوسطية فقد أبدت الجزائر استعدادها لتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت المفاوضات في هذا الشأن في 14 مارس 1997م، لكن ونظرا لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر، التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية، وانتقال الأشخاص... إلخ، وكذا عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري.

كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أبريل 2000 م وهو تاريخ استئنافها، حيث استمرت بدون انقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة، إلى غاية أن توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات. والذي ترجم بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، بحضور رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" ورئيس اللجنة الأوروبية آنذاك "رومانو برودي"، إلى جانب "لويس ميشال" ممثل الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي⁶.

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أبريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، لدى افتتاح الندوة الأوروبية، وقد وقع عن الجانب الجزائري وزير الخارجية، وعن الجانب الأوروبي وزراء الاتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية، وذلك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس الحكومة الإسباني، ليبدأ حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

3- مضمون اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية:

لم تختلف اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية عن الاتفاقات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وباقي بلدان جنوب المتوسط، فبعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، وقد جاء هذا العقد في 110 مواد متوزعة على تسعة أبواب شملت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وقد نال الجانب الاقتصادي حصة الأسد حيث ستأثر بخمسة أبواب كاملة⁷.

الباب الأول: خصص للجوانب السياسية على غرار ارساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوار السياسي وضرورة تحقيق الاستقرار والسلم الوطنيين.

الباب الثاني: تناول هذا الباب حرية انتقال السلع حيث وبمقتضى المادة السادسة من العقد يتوجب على الطرفين إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة انطلاقا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع بين الطرفين، كما احتوى هذا الباب على رزمة التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية التي اتفق الطرفين على تطبيقها.

الباب الثالث: يتعلق بتجارة الخدمات و يُدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"،

فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

الباب الرابع: تناول هذا الباب مسائل المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة حيث نص على قيام الطرفين بتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل، كما نص على ضرورة عمل الطرفين على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر وكذلك الأرباح الناتجة عنه، أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الاجراءات المشتركة للمنافسة، وعدم التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية، الصناعية والتجارية.

الباب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث يلتزم الطرفان على تفعيل التعاون الاقتصادي وفقا لما هو منصوص عليه في الاتفاقية، وقد حدد هذا الباب القطاعات المعنية بذلك، وتتمثل في القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق على تحرير مبادلتها التجارية، وكذلك القطاعات التي تسمح بالتقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، خاصة التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو وخلق مناصب عمل وزيادة حجم المبادلات بين الطرفين.

الباب السادس: يشمل هذا الباب مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي بين الطرفين، ويتضمن ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين، وتنقل الأشخاص مع اتخاذ كافة التدابير قصد مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك العمل على زيادة التعاون الثقافي والتربوي من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات باستعمال كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.

الباب السابع: ويتعلق بالتعاون المالي والذي يقوم على ضرورة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات المولدة لمناصب العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار الأثار الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.

الباب الثامن: ويتعلق بقضايا العدالة والشؤون الداخلية، حيث اتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون والتعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

الباب التاسع: يشمل الأحكام المؤسسية العامة والختامية التي تحكم الاتفاقية حيث نص على إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهرة على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

4- أهداف الشراكة الأورو متوسطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

يعتبر تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي أهم هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، خصوصا والجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ففي ظل التحولات والتفاعلات التي يشهدها العالم لا يمكن للجزائر أن تبقى بمعزل عن ذلك، لذا يجب عليها التحرك والتفاعل من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة قدر المستطاع من المزايا التي تفرزها هذه التفاعلات، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف يجب تحقيق بعض الرهانات التي تعتبر ضرورية لذلك والمتمثلة في تأهيل المؤسسات الجزائرية، ومحيطها، وكذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا.

1.4- تأهيل المؤسسات الجزائرية: يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية أمرا غاية الأهمية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا ما تعمل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تجسيده، حيث تسعى إلى تحسين أداء المؤسسة الجزائرية و

تكيفها مع التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية، وجعلها قادرة على المنافسة سواء محليا أو في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تسطير برنامج يهدف إلى:

- الانتاج بالمواصفات الدولية.
 - اعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها.
 - الانتاج للخارج أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في استراتيجية المؤسسة.
- هذا وكانت الجزائر قد بدأت في تنفيذ برنامج تأهيل مدعوم من طرف الاتحاد الأوروبي قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة في إطار برامج ميذا والتي تحصلت الجزائر من خلالها على مساعدات مالية من طرف الاتحاد الأوروبي بلغت 95 مليون أورو حيث خصص مبلغ 57 مليون أورو لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و38 مليون أورو لدعم إعادة الهيكلة الصناعية والخصوصة، وذلك من أجل تحقيق⁸:
- عصنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا.
 - تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة.
 - تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية.
- ومن أجل الوصول لهذه النتائج كان لا بد على الجزائر القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في⁹:
- تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني.
 - تحسين طرق الإنتاج والمراقبة والتخطيط.
 - عصنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات و أساليب التسيير وفق المعايير الدولية.
 - تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها وهيكلا أسعارها وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية.
 - تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة، والحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO، والذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات وقدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية.
 - تحويل التكنولوجيا واقتناء رخص الاختراعات.
 - إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.
 - تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء.
 - تجديد التجهيزات و تحديث تقنياتها و التي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف و تحسين الإنتاجية.
 - دعم الإمكانيات المالية الذاتية.
 - الحرص على التوازن المالي.
 - التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد استعمال القروض.

ولهذا قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى سنة 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، والذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل، حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002، والثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005، والثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى 2008¹⁰، وقد اشترطت الوزارة على المؤسسات الراغبة في التأهيل استيفاء مجموعة من الشروط حددتها وهي¹¹:

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
- أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة للصناعة.

- أن تكون المؤسسة تشغل أزيد من 30 عامل وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10 عمال.

وبالتالي فإن تأهيل المؤسسات الجزائرية يعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه الجزائر من أجل التأقلم والتكيف مع المؤسسات الاقتصادية على المستوى الدولي، لذلك استغلت الجزائر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية من أجل تجسيد وتأهيل مؤسساتها الاقتصادية، قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.4- تأهيل المحيط: إلى جانب تأهيل المؤسسة الجزائرية، يعتبر كذلك تأهيل المحيط الذي تعمل فيه غاية في الأهمية لما يترتب عليه من نتائج مباشرة على أداء المؤسسة، لذلك تعمل اتفاقية الشراكة على تأهيل هذا المحيط وذلك من خلال العمل على¹²:

- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنية التحتية الضرورية لاستغلال المؤسسة؛
- وضع محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي والدولي؛
- تجديد و توسيع شبكات المواصلات مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية والسعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي؛
- تطوير قطاع النقل وتحسين مستوى البنية الأساسية للطرق والموانئ البحرية والجوية؛
- مراجعة الإطار القانوني في اتجاه تشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحرير التبادل التجاري؛
- مراجعة التشريع الجزائري قصد ملائمة مع التشريع الدولي والذي يشمل القانون التجاري والقانون الضريبي والقانون الجمركي؛
- ضرورة مرونة القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إصلاح النظام المالي والمصرفي مع ضرورة تبني الشراكة المالية قصد تفعيل البورصة و تنمية نشاط المؤسسات المالية؛

- تطوير قطاع الإعلام الاقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان الاقتصادية؛
 - الحفاظ على البيئة حيث أن نمو اقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية.
- 3.4- الاستفادة من نقل التكنولوجيا:** يعتبر التقدم التقني والتكنولوجي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، فالنمو والنمو التي تعرفه دول الاتحاد الأوروبي اليوم إنما هو ناتج عن الثورة العلمية التي عرفتها أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لذا تهدف البلدان الجنوب متوسطة من وراء اتفاقيات الشراكة كذلك إلى الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة والتي ينتج عنها جلب التكنولوجيا، أو من خلال استفادتها من رخص استغلال، وكذلك الأبحاث العلمية والتكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى.

5- آثار الشراكة على الاقتصاد الجزائري:

إن إبرام اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية سيلقي بعدة ظلال على الاقتصاد الجزائري، حيث سيخلف عدة آثار وانعكاسات ايجابية وسلبية نوجزها فيما يلي:

1.5- الآثار الايجابية: ويمكن تلخيصها في:

- ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحسين الانتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية، وتطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الانتاجية الجزائرية، والرفع من قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وكذلك تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية، مما يشجع على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية، وانتقال التكنولوجيا المرافقة لها.
- تغيير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين و ضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر¹³.
- الاستفادة من المساعدات المالية والتقنية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي قصد تحسين مختلف القطاعات موضوع الاتفاقية.

2.5- الآثار السلبية: رغم الآثار الإيجابية التي تتركها الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تترك كذلك نتائج وخيمة يمكن إيجازها فيما يلي:

- خسائر فادحة في الميزانية العامة، حيث يؤدي التفكيك الجمركي إلى تخفيض وتقليص الإيرادات العامة نتيجة التفكيك الجمركي والغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات الأوروبية، وقد قامت وزارة المالية بتحديد توقعات لهذه الخسائر وفق السيناريوهات التالية¹⁴:

أ. السيناريو الأول: خسائر الميزانية سنة 2006 (تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع): يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

ب. السيناريو الثاني: خسائر الميزانية سنة 2006 (تاريخ بداية التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية والثالثة): يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

ج. السيناريو الثالث: خسائر الميزانية سنة 2013 (تاريخ التفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع): حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 118 مليار دج من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

د. السيناريو الرابع: خسائر الميزانية سنة 2018 (تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع): حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

- تزايد الضغوط على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم الجمركية، بينما لا يرافق ذلك حدوث زيادة في الصادرات كون الرسوم الجمركية في دول الاتحاد متدنية، وليس لها أثر على الواردات نحو أوروبا لأن هذه الأخيرة تعتمد على معايير أخرى كالجودة والسلامة الصحية والبيئية وغيرها، كذلك المنافسة الكبيرة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى العضوة في المنظمة العالمية للتجارة.

- الإضرار بالنسيج الصناعي الوطني خاصة الصناعات غير المؤهلة والتي لا تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية سواء السعرية أو من ناحية الجودة، مما يؤدي إلى غلق وافلاس العديد من المؤسسات والتخلي عن بعض الصناعات، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية كتسريح العمال، ارتفاع نسب البطالة، تراجع الإنتاج الوطني، انخفاض الأجور، وتدني مستوى المعيشة خصوصا لدى الفئات والأسر الفقيرة والمحدودة الدخل.

6- ضرورة تفعيل الشراكة الأوروبية الجزائرية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي:

لقد سعت الجزائر من خلال ابرامها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تأهيل اقتصادها الوطني من خلال المزايا التي تتيحها هذه الشراكة، وذلك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي، خصوصا في ظل سعيها المتواصل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فاتفق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعيد الطريق لتحقيق هذا المسعى نظرا للوزن الاقتصادي الذي يلعبه هذا الأخير على المستوى العالمي.

لكن السؤال المطروح هل حققت الجزائر الأهداف المنتظرة من هذا الاتفاق أم لا؟ وماهي التحديات التي تواجهها من أجل تحقيق ذلك؟

إن إلقاء نظرة على العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قبل وبعد عقد الاتفاقية نجد أنه لم تطرأ تغيرات ملحوظة على هيكل التجارة الخارجية بين الطرفين.

فالتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يبين تراجع طفيف لنسبة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي، فرغم الارتفاع في قيمتها إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات الجزائرية تراجعت نوعا ما، فبينما كانت تتراوح نسبتها بين 55% و66% قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، أصبحت أقل من ذلك بعد دخول حيز التنفيذ، ففي سنتي 2003 و2004 بلغت النسبة 57.27% و57.12% على التوالي، أما في 2005 سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فقد بلغت النسبة 55.64، في حين لم تسجل سوى 48.77% سنة 2007 و49.09% سنة 2010. ويعود هذا التراجع إلى اتجاه الدول الأوروبية نحو تشجيع التبادل التجاري الداخلي خاصة مع أوروبا الشرقية ومجموعة العشر التي انضمت للاتحاد الأوروبي في ماي 2005، وفي المقابل فهو مؤشر ايجابي لقدرة الصادرات الجزائرية على الدخول والمنافسة في الأسواق العالمية غير الأوروبية، لكن هذه الحالة لم تعمر طويلا فسرعان ما استرجع الاتحاد الأوروبي هيمنته على الصادرات الجزائرية، مسجلة نسبة 54.55% سنة 2012، و64.11% سنة 2013.

أما بالنسبة للتركيب السلعي، فنجد أن قطاع المحروقات ما زال يشكل من 97% إلى 98% من الصادرات الجزائرية العالمية و96% إلى 98% من الصادرات الأوروبية رغم الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر قبل عقد اتفاق الشراكة، والتي حصلت عليها بموجب عقد الشراكة، ويرجع سبب ذلك إلى صعوبة أحداث تغيير هيكل في بنية الاقتصاد الوطني وبالتالي التركيب السلعي للصادرات الجزائرية في الأجل القصير والمتوسط، إلا أنه يلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات سجلت نمو ملحوظ منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مما يبعث بمؤشرات تنبئ بنجاح الشراكة، خصوصا في ما يتعلق بالسلع المتفق على تفكيك رسومها الجمركية.

وكذلك الشيء نفسه ينطبق على الواردات، فقبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كانت نسبة الواردات الأوروبية تفوق نسبة 55%، بينما سجلت نسب أقل من ذلك بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث بلغت 58.77% و55.22% سنتي 2003 و2004 على التوالي، في حين لم تسجل سوى 52.21% سنة 2007 و51.15% سنة 2010 و50.98% سنة 2012، أما سنة 2013 فبلغت 52.11%، وذلك رغم نمو قيمة الواردات الأوروبية إلا أن هذا النمو كان أقل من معدل نمو الواردات العالمية، وربما يرجع ذلك إلى منع الجزائر لواردات السيارات القديمة، وكذلك منع استيراد الأدوية المنتجة محليا، فهذين العنصرين كانا يشكلان رقم معتبر من حصة الواردات الجزائرية من السوق الأوروبية¹⁵.

وفي ما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة يلاحظ تزايد حصة الاتحاد الأوروبي من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2003 حوالي 104.07 مليون دولار لترتفع إلى 275.25 سنة 2005 أي بنسبة 25.46% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ثم إلى 1178.2 مليون دولار سنة 2008 أي بنسبة 48.17% من إجمالي الاستثمارات، ولكن رغم هذا الارتفاع إلا أن حجم الاستثمارات يبقى محدود ومتواضع مقارنة بالطموحات الجزائرية، ويرجع سبب ذلك صلابة القوانين المنظمة للاستثمار الخاص وعدم مرونتها، وبيروقراطية الإدارة الجزائرية¹⁶.

أما بالنسبة للمساعدات المالية الأوروبية فهي تمتاز بالتواضع والتذبذب من سنة إلى أخرى حيث بلغت 40 مليون أورو سنة 2005، ثم ارتفعت إلى 66 مليون أورو سنة 2006، ثم انخفضت سنتي 2007 و2008 مسجلة 57 مليون دولار و32.5 مليون دولار على التوالي، لتعاود الارتفاع من جديد سنتي 2009 و2010 حيث وصلت إلى 62.5 مليون دولار و68 مليون دولار تواليها، ويمكن القول أن هذه المساعدات ضئيلة مقارنة بالبلدان المتوسطة الأخرى وذلك راجع لقلّة المشاريع التي تقدمها الحكومة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها، والحال كذلك بالنسبة للقروض الأوروبية فقد كانت استفادة الجزائر جد ضئيلة مقارنة بدول المتوسطة الأخرى¹⁷.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة من اتفاق الشراكة، لذي يجب عليها بذل المزيد من الجهود قصد مواكبة التغيرات الحاصلة في المنطقة جراء دخول منطقة التبادل الحر الأوروبية وكذلك تحديات المنافسة الشرسة من طرف البلدان المتوسطة الأخرى، وتهيئة اقتصادها الوطني قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي خصوصا مع تزايد مساعيها الرامية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

- ضرورة الاسراع في تأهيل المؤسسات الجزائرية من أجل القدرة على المنافسة سواء في السوق الداخلية أو في الأسواق الأوروبية والعالمية عل حد سواء، والاهتمام بالقطاعات والأنشطة التي تمتلك الجزائر فيها ميزة تنافسية على غرار القطاع السياحي.
- زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور التي أصبحت تلعبه اليوم في مختلف الاقتصاديات الوطنية و كذلك الاقتصاد العالمي.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الخاصة، وإلغاء كافة القيود والعراقيل التي تواجهها، وذلك من أجل الرفع في الإنتاج الوطني، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على الميزان التجاري.
- العمل على تطوير وتحسين القطاع الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والاتجاه نحو التصدير خصوصا وأن هذا القطاع مازال لم يتم تحريره نهائيا.
- الاستفادة قدر المستطاع من المساعدات المالية و القروض التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع الشراكة، وذلك من خلال تقديم الجزائر لمشاريع جديّة وقادرة على المنافسة إقليميا.
- تشجيع الأبحاث العلمية والتكنولوجية في مختلف المجالات، والاستفادة قدر الامكان من المزايا التي تتيحها الشراكة وعدم الاعتماد على ما تنجبه التكنولوجيا العالمية فقط، لأن هذه الأخيرة صعب الحصول عليها وجد مكلفة كذلك.
- العمل على ايجاد موارد مالية خارج قطاع المحروقات والرسوم الجمركية، واستخدام الفوائض المالية للخزينة في تمويل وانشاء مشاريع اقتصادية و انتاجية جديدة تساهم فب رفع القدرة الانتاجية للبلد.

الخلاصة:

إن اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية يدخل ضمن التشابك الاقتصادي الذي يعرفه العالم اليوم نتيجة تطور وتبلور أفكار النظام الليبرالي نتيجة بروز مظاهر العولمة الاقتصادية والتحرر المالي، التي تسهر المؤسسات المالية الدولية على تطبيقها ونشر مبادئها في مختلف أنحاء العالم بواسطة جملة من الآليات الحديثة في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة متخذة في ذلك مجموعة من الأشكال كاتفاقيات شراكة واتحادات جمركية ومناطق حرة وغيرها من العلاقات الاقتصادية الثنائية أو المتعددة الأطراف.

وأمام هذا الوضع العالمي الجديد، كان لا بد على الجزائر أن لا تبقى منعزلة على نفسها، بل كان عليها العمل من أجل التأقلم مع هذه الأوضاع الجديدة، وقد جاءت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، حيث حاولت الجزائر من خلال هذه الشراكة على تأهيل اقتصادها الوطني قصد الانفتاح أكثر وتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي، لكن ميدانيا لم تحقق هذه الشراكة الأهداف المنتظرة منها، حيث ظل الاقتصاد على ما هو عليه قبل عقد الشراكة،

فالصادرات الجزائرية لا زالت تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة 97 إلى 98%، كما أن الأسواق العالمية بقيت مستعصية على المؤسسات الجزائرية نظرا لتباطؤ تأهيلها وعدم قدرتها على المنافسة، ويرجع سبب ذلك إلى عدم مرونة الاقتصاد الجزائري من جهة، والعراقيل البيروقراطية للإدارة الجزائرية من جهة أخرى.

ولهذا فعلى الجزائر إذا أرادت ركوب الموجة أن تسارع في تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية وهذا انطلاقا من ضرورة تفعيل اتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية من خلال التعجيل في تأهيل مؤسساتها الاقتصادية وكذلك محيطها، محاولة في ذلك استغلال مختلف التسهيلات والاعانات سواء المالية أو التقنية التي يمكن الاستفادة منها بموجب هذه الاتفاقية، وذلك من أجل جعلها قادرة على المنافسة العالمية وبمقدورها مواكبة التطورات العالمية الحاصلة، خصوصا وأن الجزائر على مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تعترف إلا بالقوة الاقتصادية كوسيلة وحيدة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

الهوامش والمراجع:

1. بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 207.
2. نعمان السعيد، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001، ص: 272.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم، أثر اتفاقيات الشراكة الأوروبية على الزراعة العربية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، أكتوبر 1999، ص: 55.
4. Délégation de la commission européenne en Algérie, Union Européenne, N° 01, KALIMA, Février, Mars 2001, p:05.
5. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة العدد 08، 2005، ص: 66.
6. Hebdomadaire Liberté économie, N°: 215 du 15 au 25 Mars 2003, Page 15.
7. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004، ص: 64.
8. بن سمينة عزيزة، الشراكة الأوروبية جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011، ص: 155.
9. احصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع لمديرية الجمارك.
10. احصائيات الوكالة الوطنية لتحسين الاستثمار (ANDI).
11. المعهد الأوروبي للشراكة الأوروبية.

دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة -دراسة ميدانية

The role of internal audit in activating the principles of corporate governance - field Study

عبد الله مايو
جامعة ورقلة، الجزائر
mayouabdellah@gmail.com

يزيد صالح
جامعة بسكرة ، الجزائر
m_yazid@hotmail.fr

ملخص :

يعود السبب لأغلب الفضائح المالية الحاصلة في كبريات الشركات في العالم إلى اختلال نظم الرقابة الداخلية بها من جهة، و عدم الالتزام بقواعد شفافية و موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها من جهة أخرى كذلك نقص الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي عكس التدقيق الخارجي القانوني . وقد ساهمت هذه العوامل في زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات و اجتهدت عديد المنظمات في وضع أسس و معايير لضبط هذه الحوكمة بقصد إعادة الثقة إلي المستثمرين الحاليين و المرتقبين.

الكلمات المفتاحية : رقابة داخلية، موثوقية تقارير مالية، شفافية تقارير مالية، تدقيق داخلي، حوكمة شركات.

Abstract:

Most financial scandals the largest company worldwide found their origins in the low internal control, the name of respect for rules of transparency and reliability of financial reporting and the lack of 'interest has the function of internal audit (unlike legal external audit). these factors together, have contributed to the concept of corporate governance a renewed relevance. well, many organizations have begun to enact bases and standards to fit the concept of governance in order to restore the confidence of current and potential investors.

Keywords: internal control, transparency of financial reporting, reliability of financial reporting internal audit, corporate governance.

تمهيد :

إن الفضائح والانهيارات المالية التي ضربت عالم الأعمال أدت إلى فقدان الثقة من طرف المستثمرين في المعلومات التي تنشرها الشركات الأمر الذي دفع الجهات المعنية على المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث هذه الفضائح و الانهيارات، التي ارتبطت بشكل كبير بالجوانب المحاسبية والتدقيقية. يوجد اهتمام متزايد في الوقت الحاضر لرفع مستوى الإفصاح و الشفافية سواء أكان هذا بالنسبة إلى الأحداث المالية المؤثرة على عناصر القوائم المالية أم للإفصاح عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تقرير خاص تصدره إدارة المؤسسة عن فعالية الرقابة الداخلية حيث أنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى محافظة هتة الأخيرة على نظم رقابة داخلية ملائمة تساعد علي الوقاية من إجراء التلاعب و تضمن بناء إستراتيجية ناجحة للتدقيق. لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع و الحل المتكامل و الفعال لكل هذه السلبيات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات من أبرزها الشفافية و الإفصاح عن المعلومات المالية و غير مالية، كذلك تعزيز دور وظيفة التدقيق الداخلي و الخارجي، خاصة ما يتعلق باستقلالية هتين الوظيفتين أيضا تشكيل لجنة التدقيق من مجلس الإدارة للإشراف عليهما. ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بصياغة التساؤل الرئيسي التالي : ما هو الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات؟

والذي ينبثق منه تساؤلات فرعية هي :

- ما مدى تأثير تطبيق التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات ؟
- ما مدى تأثير التفاعل الجيد بين التدقيق الداخلي و باقي أطراف حوكمة الشركات الجزائرية ؟

• هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات الجزائرية يعزي البيانات الديمغرافية لهذه العينة؟
و يمكن إقترح الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق التدقيق الداخلي و حوكمة الشركات؛
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين التفاعل الجيد للتدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة و تفعيل الحوكمة في الشركات الجزائرية؛
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات الجزائرية يعزي البيانات الديمغرافية لهذه العينة (المسمى الوظيفي) .
- تتم أهمية هذه الدراسة في ظهور مفهوم حوكمة الشركات على مستوى الساحة الاقتصادية الجزائرية من خلال إصدار دليل حوكمة الشركات، أيضا إبراز الدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في الشركات الجزائرية، هذا ما يجعل من تطبيق مبادئ الحوكمة يسمح بتطويره وازدهاره بشكل فعال، مما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الجزائري ككل.

ومن اجل القيام بهذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي سمح بدراسة كل من الإطارين العاملين لحوكمة الشركات و التدقيق الداخلي، كشف العلاقة الموجودة بينهما، أيضا تناول جوانب التأثير و التأثير الذي تتخللها. كما تم تصميم استبيان من أجل الحصول علي البيانات الأولية و استعمالها للقيام بهذه الدراسة، و التي تم توزيعها على المدققين الداخليين العاملين بشركة صيدال حيث تمت معالجة و تحليل هذه الاستبانة عن باستخدام SPSS . وقسمنا دراستنا إلى محورين الأول نظري يتعلق بالمفاهيم الخاصة بكل من حوكمة الشركات و التدقيق الداخلي في حين خصصنا الثاني للدراسة الميدانية .

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

1. حوكمة الشركات: تعتبر حوكمة الشركات (Corpo rate governance) مصطلح ذو أصل أمريكي ظهر في سنوات السبعينات، وقد اختلفت المصطلحات المستخدمة باللغة العربية منها الحكم الراشد، الإدارة الرشيدة، التحكم المؤسسي، الحاكمية و الحكم الجيد، إلا أنها تعبر على مفهوم واحد غير أن المصطلح الأكثر الاستعمال هو "حوكمة الشركات"، حيث تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وتم اعتمادها من قبل المجمع المصري للغة العربية .

1.1 مفهوم حوكمة الشركات : وصف (السير أديان كاد بوري¹) عام 1992 " حوكمة الشركات على أنها النظام الذي بمقتضاه تدار المنظمة وتراقب" وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية²(OCED) : " بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق و المسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركات مثل، مجلس الإدارة و المساهمين و أصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد و الإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف، و رقابة الأداء." ويعرف³G.Charreaux: " حوكمة الشركات بأنها تضم مجموعة من الآليات التنظيمية التي لها دور في تحديد السلطات و التأثير على قرارات المسيرين." ويعرفها معهد المدققين الداخليين⁴: " على أنها المنظومة المتضمنة للسيرورات و الهياكل المطبقة من طرف الإدارة بهدف إيصال، توجيه، إدارة و متابعة نشاطات المنظمة بغرض تحقيق الأهداف." ويعرف كل من شليفر و فيشني⁵ : "حوكمة الشركات بأنها تشمل كل الآليات التي تضمن لمختلف الملاك عائدا علي الاستثمار، مع تفادي حصول المدراء أو كبار المساهمين على ملكية جزء من هذه

العوائد بشكل مفرط. ويعرفها **الاتحاد الدولي للمحاسبين**⁶: "أنها مجموع المسؤوليات و الممارسات التي يقوم بها المديرين و التي تهدف إلي تقديم الإدارة الإستراتيجية و ضمان تحقيق الأهداف ،تسيير المخاطر بطريقة صحيحة ،والتحقق من أن موارد المنظمة تستخدم بطريقة معقولة." ويعرفها مركز **المشروعات الدولية الخاصة**⁷ على أنها: "الإطار التي تمارس فيه الشركات وجودها،تركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين و أعضاء مجلس الإدارة، المساهمين وأصحاب المصالح ، واضعي التنظيمات الحكومية،وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة". أيضا تعرفها **مؤسسة التمويل الدولية**⁸: "أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها".

من خلال مجموعة التعاريف السابقة يعرف **الباحثان** الحوكمة بأنها الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون والأعمال من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية،التي تتولى تحديد الأساليب السليمة في وضع أهدافها استراتيجياتها، وعملياتها اليومية كما تحقق مبدأ المساواة أمام المساهمين وتراعي حقوق الأطراف ذات العلاقة ،القواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية أصحاب مصالح .

2.1 مبادئ حوكمة الشركات⁹: وضعت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية مجموعة من المبادئ الأساسية لكي تستوفي المؤسسات شروط الحوكمة ويمكن تلخيصها كالتالي:

- **حماية حقوق المساهمين**: وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- **المعاملة العادلة للمساهمين**: تعنى المساواة في التعامل بين كل المساهمين ، حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية ، أيضا الاطلاع على كل المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
- **دور أصحاب المصالح**: ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعمالين وحملة المستندات والموردين والعملاء وتشمل الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو عبر اتفاقيات متبادلة، تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح وتشمل التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة.
- **الإفصاح والشفافية**: ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل المادية التي تتعلق بالشركة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية و حوكمة الشركة. وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ومن دون تأخير .
- **مسؤوليات مجلس الإدارة**: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، كيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية و ضمان التوجيه الإستراتيجي للشركة،بالإضافة إلى الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، أيضا ضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم.
- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات**: حيث يجب أن تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع مع قواعد القوانين و شفافيته و الالتزام بتطبيقها مع تمتع الهيئات الرقابية و المشرفة بالسلطة ،النزاهة و الموارد اللازمة للقيام بمهامها على أعلى مستوى.

3.1 أهمية حوكمة الشركات¹⁰ : تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساهلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال

السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار ،تشجيع تدفقه وتنمية المدخرات بالإضافة إلى تعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان تدقيق الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة تدقيق من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ. وتؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتعميق دور البورصة وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والمحافظة على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل ، وتوليد الأرباح و خلق فرص عمل.

2. التدقيق الداخلي

1.2 تعريف التدقيق الداخلي: يعرفه معهد المدققين الداخليين¹¹ على أنه " نشاط مستقل و موضوعي يقدم تأكيدات و خدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة و تحسين عملياتها،وتساعد هذه الوظيفة في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي لتقييم و تحسين فعالية عمليات الحوكمة و الرقابة وإدارة المخاطر". كما عرفه المعهد الفرنسي للتدقيق و الرقابة الداخلية¹² بأنه:"نشاط مستقل داخل المنظمة لتقييم مراقبة العمليات من خلال تقدير و تقييم فعالية الأشكال الأخرى من الرقابة ،يهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة إدارة المؤسسة في الممارسة الفعالة لمسؤولياتها بتزويدها بتحليل،تقييمات و اقتراحات ملائمة تتعلق بالأنشطة التي تم فحصها. " وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين¹³ بأنه" التدقيق العمليات و القيود التي تتم بشكل مستمر حيث تنفذ من قبل أشخاص يعينون وفق شروط خاصة".

من خلال مجموعة هذه التعاريف نستنتج أن للتدقيق الداخلي عدة خصائص هي كالتالي:

- **نشاط تأكيدى:** مهمته تقديم خدمات تأكيدية للإدارة ،وذلك من خلال التأكد من حسن سير العمل و فحص مختلف أنشطة المؤسسة، والتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي يخص عمليات إدارة المخاطر الحوكمة و الرقابة.
- **نشاط استشاري:** و هذا من خلال عمليات المشورة التي تقدم للوحدات التنظيمية داخل المؤسسة و خارجها.
- **نشاط موضوعي:** حيث يكون بعيدا عن التحيز أثناء ممارسته لمهامه.
- **نشاط مستقل:** وهذا من خلال إفصاح المجال للمدقق الداخلي لأداء و واجباته المهنية بحرية تامة و بعيد عن أي ضغوط. وعليه يمكن القول إن خدمات التدقيق الداخلي أصبحت خدمات تأكيدية بخصوص نظام الرقابة الداخلية،و إدارة المخاطر و الحوكمة موجهة للجنة التدقيق و مجلس الإدارة ،و خدمات استشارية من خلال النصائح و التوصيات موجهة لمجلس الإدارة.

2.2 أهداف التدقيق الداخلي:¹⁴ إن الهدف من التدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أفراد المؤسسة على تأدية مسؤولياتهم

بفعالية و هذا من خلال تزويدهم بمختلف المعلومات و التوصيات و التحليلات،بالإضافة إلى ذلك فإنه يهدف إلى:

- **التحقق من صحة و دقة البيانات المحاسبية وتحليلها:**و يقصد بدقة البيانات أن تكون موضوعية وتعطي صورة صادقة وعادلة عن وضعية المؤسسة و أن تكون هذه البيانات متوفرة بالشكل الكامل و الملائم في الوقت المناسب خدمة للإدارة العليا و الأطراف المستفيدة.
- **حماية ممتلكات المؤسسة:** وذلك من خلال المحافظة على أصول المؤسسة من السرقة ،الاختلاس التلاعب،أو سوء استخدام ،حيث يتأكد المدقق الداخلي من وجود التأمين اللازم و تفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو عدم الكفاية .

- **متابعة تنفيذ الخطط و السياسات و الإجراءات المعتمدة وتقييمها:** وذلك للتأكد من إتباع العاملين في المؤسسة لهذه الخطط و السياسات و تنفيذهم لها كما مرسومة، ولا يتوقف علي هذا الحد بل يعمل على اكتشاف نقاط الضعف و العمل على تصحيحها .
- **تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال:** ذلك للتأكد من تسلسل تنفيذ العمليات ،تحقيق قاعدة الفصل بين وظائف الحيازة التسجيل و التنفيذ.
- **رفع كفاية العاملين عن الطرق التدريب:** إن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إمامها التام بجميع أوجه النشاط في المؤسسة و بمختلف عملياتها فهي الأقدر بين مختلف الأقسام و الإدارات الأخرى على المساهمة الفعالة في عملية الاقتراح و وضع البرامج المختلفة لتدريب العاملين بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية.

3.2 مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات:15

يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة حوكمة الشركات ،خاصة في المتطلبات الجديدة التي فرضها القوانين (SOX ACT,LSF). بالنسبة ل IIA فقد نص المعيار 2110 على أن "نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يقيم ويقدم التوصيات اللازمة لتطوير عملية الحوكمة و ذلك ب العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين الأخلاق و القيم داخل المنظمة؛
- ضمان السير الفعال للأداء التنظيمي و المساءلة؛
- إيصال المعلومات حول الخطر و الرقابة للجهات المعنية في المنظمة؛
- -تنسيق النشاطات و توصيل المعلومات بين مجلس الإدارة ،المدققين الخارجيين و الداخليين و الإدارة.

يساهم التدقيق الداخلي بفاعلية في الحفاظ على توازن نظام الحوكمة ،ويمكن تفسير العلاقة بين التدقيق الداخلي و حوكمة المؤسسة و فهم مبرراتها من خلال عدد من النظريات المتعلقة بالمؤسسة كما يلي:

- **التدقيق الداخلي ،نظرية الوكالة ،حوكمة الشركات:**تحليل العلاقة التعاقدية في ظل نظرية الوكالة إلي وجود صراع مصالح بين المالك و المسير ،تنتبثق عنه تكاليف وكالة بالنسبة للمالك و هي تكاليف التدقيق الخارجي أو القانوني ،الذي يعمل علي مراقبة و متابعة سلوك و أداء المسير ،ويعتبر غياب التوازن للمعلوماتي أو ما يعرف بعدم تماثل المعلومات احد أوجه الصراع (عدم تماثل بين المساهمين ،الإدارة العليا،المساهمين ،مجلس الإدارة)،و هنا يشكل ارتباط التدقيق الداخلي بكل من الإدارة العليا و مجلس الإدارة(من خلال لجنة التدقيق إن وجدت) و تعاونه مع المدقق الخارجي عاملاً أساسياً في التقليل من عدم تماثل المعلومات بين مختلف أطراف الحوكمة.
- **التدقيق الداخلي ،نظرية الارتباط بالموارد ،حوكمة الشركات:**يري المنظرون لتكاليف الصفقات أن الشركة ،علي عكس السوق،تظهر كأسلوب تنظيم يسمح بتحقيق وفورات على تكاليف الصفقات،وقد عملت إدارات المؤسسات على تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي من خلال تحويل جزء من أعماله إلي التدقيق الداخلي.
- **التدقيق الداخلي ،نظرية الارتباط بالموارد ،حوكمة الشركات :**بالنسبة للمنظرين الارتباط بالموارد،فإن المؤسسة تعتمد على محيطها فيما يتعلق بالموارد الأولية،رؤوس الأموال ،العمل ،التجهيزات،قنوات توزيع الإنتاج و الخدمات.و على المؤسسة أن تتبنى نظاماً فعالاً من أجل التوجيه الأمثل للموارد ،ويكون ذلك بتطبيق مبادئ الحوكمة و الاعتماد على التدقيق الداخلي لتفعيل هيكلها و تحقيق كفاءة العمليات التنظيمية.

ثانيا : الإطار التطبيقي للدراسة :

سنخصص هذا الجزء لمعالجة مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات في شركة صيدال ، ولتحقيق هذا الهدف قمنا باعداد الاستبيان اللازم للحصول على البيانات الأولية لهذه الدراسة ، و هذا ما حصل فعلا من خلال

توزيع الاستبيان بكل تلك العناصر تضافرت معا لتوفير المادة الأولية التي تستلزم تحويل المعلومات عبر البرنامج الإحصائي spss (17) عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

معامل ارتباط سوبرمان ، معامل الثبات ALPHA CRONBACH'S ، اختبار KOLMOGOROV ، اختبار SMIRNOV ، اختبار للعينه الواحدة ONE SAMPLE T TEST ، معامل الارتباط بيرسون ، اختبار T -TEST

1.التعريف بالمؤسسة محل الدراسة : تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية سنة 1969 بأمر رئاسي يوكل لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع و تسويق المنتجات الصيدلانية الخاصة بالطب البشري ويضم مجمع صيدال ثلاث فروع و هي فرع انتبوبيوتيكال ،فرع بيوتيك، فرع فرمال .

2. مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين، إدارة المالية و المحاسبة لشركة صيدال و الذي قدر بحوالي 40 فرد وكذلك تم توزيع الاستبيان على 30 أستاذ جامعي متخصص في التدقيق الداخلي و حوكمة الشركات وذلك لإمامهم بالجانب النظري للدراسة و 30 محافظ خبير محاسبي من اجل وجهة النظر الخارجية للشركة من جهة ومن جهة أخرى الإلمام بالجانب المهني و العملي للتدقيق و الحوكمة و لقد تم اعتماد جميع الاستمارات نظرا لتوفرها على جميع الشروط الضرورية للدراسة.

3.أداة الدراسة الميدانية: لقد ساعد المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدم في الجانب النظري على تحديد المتغيرات الرئيسية لهذه الدراسة،مما ساهم في تحديد محاور و قواعد بناء استبيان الدراسة الميدانية ،الذي جاء في مضمونه **الجزء الأول:** يحتوي علي البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة المتمثلة في **العمر ،المؤهل العلمي ،التخصص العلمي ،سنوات الخبرات ،الوظيفة.**

الجزء الثاني: يحتوي على محورين : **المحور الأول** من سبعة فقرات ، **والثاني** من ستة فقرات . كما تم استخدام مقياس ليكارت ضمن محاور الجزء الثاني من الاستبيان و هو مقياس باسم الباحث الذي يندرج من علاقة قوية موجبة إلى علاقة قوية سالبة، مع الإشارة انه تم استخدام خمس خيارات الأكثر شيوعا لقياس مدى التوافق،

4.اختبار صدق الاستبيان عن طريق الأساتذة المحكمين : بواسطة هذه الطريقة يمكن التأكد من صدق الاستبيان عن طريق توزيعه علي بعض الأساتذة المحكمين وفي هذه الدراسة تم إعداد استبيان أولي حول الدراسة الميدانية ووزعت عدة نسخ منه على مجموعة من الأساتذة المحكمين،و بعد استرجاع تلك النسخ الأولية و التعرف على النقائص و الأخطاء التي تضمنتها ،تمت إعادة تصحيح و إضافة تعديل الاستبيان بحيث أصبح ملما بالموضوع وسلسل في نسخة نهائية .

5.اختبار صدق الاستبيان عن طريق صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان : يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرات ،وقد تم استخدام معاملات ارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة و الدرجة الكلية للمحور نفسه. (قيمة R الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 99 تساوي 0.166)

• يتضح من خلال الجدول (1) أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.636 إلى 0.999 و الذي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05 و مستوى الدلالة لكل الفقرات اقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة اكبر من قيمة R الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 99 التي تساوي 0.166 . و بالتالي تعتبر فقرات المحور الأول صادقة .

- يتضح من خلال الجدول (2) أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.0636 إلى 0.985 و التي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05 و مستوى الدلالة لكل الفقرات اقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة اكبر من قيمة R الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 99 التي تساوي 0.166 و بالتالي تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة .

6. اختبار ثبات الاستبيان لكل محاور الاستبيان أداة الدراسة : قام الباحثان باستخدام اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس مدى ثبات أداة الدراسة حيث بلغت قيمته الكلية 94.6% وهي نسبة جيدة تصلح لأغراض البحث العلمي كونها أعلى من النسبة المقبولة والتي تبلغ 60% حيث جاء اختبار الثبات لهذه المتغيرات كما هو مبين في الجدول (3).

7. اختبار اعتدالية التوزيع : عن طريق هذا الاختبار يتم اكتشاف إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث يعد من الاختبارات المعملية للتوزيع الطبيعي حيث تختبر الفرضيات العدم القائلة بان مشاهدات متغير معين تتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتوزع طبيعيا .
ومن خلال الجدول (4) يمكن ملاحظة أن مستوى الدلالة لجميع المحاور و كذا جميع فقرات محاور الاستبيان اكبر من مستوى دلالة 0.05 ، وبالتالي فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي الذي يسمح من خلالها استخدام الاختبارات المعملية.

8. تحليل نتائج محاور الدراسة : من اجل تحليل نتائج محاور الدراسة تم استخدام اختبار T للعيينة الواحدة لتحليل فقرات الاستبيان ،حيث تكون الفقرة ايجابية أي أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت T المحسوبة اكبر من T الجدولية و التي تساوي 1.985 (أو مستوي الدلالة اقل من 0.05 و الوزن النسبي اكبر من 60%)
(قيمة T الجدولية عند درجة حرية (ن=1-99) و مستوى دلالة 0.05 تساوي 1.985 حسب جدول توزيع ستودنت)

- من خلال الجدول (5) يمكن ملاحظة أن جميع الفقرات بلغ الوزن النسبي اكبر من 60 % ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على ايجابية الفقرات أي أن أفراد العينة يوافقون تمام الوسط الحسابي الذي يتراوح بين (4.67 و 5) في جميع فقرات المحور الأول .وبصفة عامة تظهر نتائج جميع الفقرات المحور الأول قيمة T تتراوح بين (42.87 و 101.1) و التي هي اكبر من قيمة T الجدولية و التي تساوي 1.985 هذا مايبين أن شركة صيدال تراعي لضمان تفعيل حوكمة ضمنها إلى وجود معايير التدقيق الداخلي، وذلك من خلال تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية، الكفاءة، التأهيل، العناية المهنية، مع وجود إستراتيجية لمعالج مساعد قيام المدقق الداخلي بتقديم خدمات استشارية و تأكيدية في نفس الوقت.

- من خلال الجدول (6) يمكن ملاحظة انه في جميع الفقرات بلغ الوزن النسبي اكبر من 60% ومستوي دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على ايجابية جميع الفقرات أي أن أفراد العينة يوافقن تماما (المتوسط الحسابي بين 4.35 و 5) في جميع فقرات المحور الثاني . وبصفة عامة تظهر نتائج جميع الفقرات المحور الثاني قيمة T التي تتراوح بين (37.56 و 162.55) و التي هي اكبر من قيمة T الجدولية و التي تساوي 1.985 . هذا ما يبين أن شركة صيدال تراعي لضمان تفعيل الحوكمة ضمنها إلي التفاعل الجيد بين التدقيق الداخلي و باقي أطراف الحوكمة ، وذلك من خلال الوصول إلي تلك الحالة التي يتفاعل فيها التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة المتمثلة في التدقيق الخارجي الإدارة العليا، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق و مختلف المديرين التنفيذية، بكل تعاون و تكامل و انسجام و تحسين للعلاقة التي تساهم في إضافة قيمة لصيدال.

9. اختبار فرضيات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة مناقشة و اختبار الفرضيات كما يلي:

✓ **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق التدقيق الداخلي و حوكمة الشركات.

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة بين تطبيق نظام محكم للتدقيق الداخلي و حوكمة الشركات في صيدال وتشير النتائج المبينة في الجدول (7) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05، كما ان قيمة R المحسوبة تساوي 0.99 وهي اكبر من قيمة R الجدولية و التي تساوي 0.2 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، وبالتالي قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام محكم بين التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في شركة صيدال عند مستوى دلالة 0.05 (قيمة R الجدولية المحسوبة عند درجة حرية 99 و مستوى دلالة 0.05 تساوي 0.2) .

✓ **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين التفاعل الجيد للتدقيق الداخلي مع باقي أطراف حوكمة و تفعيل الحوكمة في صيدال.

من اجل اختبار هذه الفرضية استلزم الأمر استخدام معامل الارتباط بيرسون لاختبار وجود التفاعل الجيد بين التدقيق الداخلي مع أطراف الحوكمة و تفعيل الحوكمة في صيدال و توضح النتائج الموجودة ضمن الجدول (8) أن مستوي الدلالة يساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.798 و هي اكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية R التي تساوي 0.2 مما يدل على وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية، و بالتالي قبول الفرضية .

10. اختبار فرضيات الفروق بين المتوسطات : الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات تعزي للمسمى الوظيفي .
تم استخدام اختبار T للفروق بين متوسط آراء أفراد عينة الدراسة حول التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات صيدال يعزي للمسمى الوظيفي، و النتائج المبينة في الجدول (9) تشير إلي أن مستوي الدلالة لكل محور من محاور الدراسة اكبر من 0.05 كما تاخذ قيمة T المحسوبة لكل محور أيضا قيمة اقل من قيمة T الجدولية و التي تساوي 1.985 مما يدل على عدم وجود فروق في ايجابيات أفراد العينة تعزي للمسمى الوظيفي. وبصفة عامة يتضح أن قيمة T المحسوبة لجميع المحاور هي اقل من قيمة T الجدولية و التي تساوي 1.985، كما أن قيمة مستوي الدلالة لجميع المحاور مجتمعة هي اكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة 0.05 بين أفراد عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات الجزائرية تعزي للمسمى الوظيفية.
(قيمة T الجدولية عند درجة حرية (ن-1=99) و مستوى دلالة 0.05 تساوي 1.985 حسب جدول توزيع ستودنت)

الخلاصة : يمكن أن نستخلص من مقالنا النقاط التالية:

- من الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي فعالة تعمل بالتعاون و التنسيق مع لجنة التدقيق و المدقق الخارجي، للمساهمة في حماية حقوق الأطراف ذات المصالح في المنشأة والحفاظ على أصولها و توفير، المعلومات الموثقة لهيئات الحوكمة (مجلس الإدارة، و الإدارة العليا).
- يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للمؤسسة من خلال الوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها في إطار حوكمة الشركات، و التي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، وتقييم سيرورة إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، وتقييم التزام المؤسسة بمبادئ حوكمة الشركات.
في حين يوصي الباحثان بما يلي :

- إدخال كل من مقياس التدقيق الداخلي و الحوكمة ضمن البرامج التعليمية في المدارس و المعاهد و الجامعات الجزائرية؛
- غرس مبادئ الحوكمة الموجودة ضمن ميثاق الحكم الراشد في الشركات الجزائرية ؛
- خلق جهة عليا تعمل على الإشراف و الرقابة علي مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر و تهتم بتحديث و تطوير القوانين التي تخص التدقيق الداخلي في الجزائر؛
- تبني الجزائر للمعايير الدولية لممارسة التدقيق الداخلي و العمل علي تكيفها مع القوانين و الواقع الاقتصادي الوطني.

كما يمكن القول أن التدقيق الداخلي أصبح جزء متمم و ضروري في هيكل حوكمة الشركات من خلال دوره في التقويم و تحقيق المساءلة و إضفاء الثقة على عمليات الإدارة و التقارير المالية، فضلا إلى إسهامه من خلال حوكمة الشركات في المحافظة على أموال الشركة و حسن استثمارها في سبيل زيادة قيمة الشركة من خلال رفع القيمة السوقية لأسهمها في أسواق الأوراق المالية و كل ذلك يصب في حماية حقوق حملة الأسهم و بخاصة صغارهم و هذا بحد ذاته يمثل جل أهداف حوكمة الشركات.

جدول (1) نتائج الاختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

المحور الأول	مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة الشركات عن طريق	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
1	استقلالية المدقق الداخلي	0.636	0.000
2	الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي	0.517	0.000
3	التأهل العلمي للمدقق الداخلي	0.853	0.000
4	العناية المهنية في أداء المدقق الداخلي	0.636	0.000
5	وجود إستراتيجية للتدقيق الداخلي	0.851	0.000
6	تقديم الخدمات الاستشارية من طرف المدق الداخلي	0.635	0.000
7	تقديم خدمات تأكيدية من طرف المدقق الداخلي	0.999	0.000

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماد علي نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

جدول (2) نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

المحور الثاني	مساهمة التفاعل الجيد بين التدقيق الداخلي وباقي أطراف الحوكمة في تفعيل حوكمة الشركات عن طريق	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
1	التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي	0.642	0.000
2	الانسجام بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي	0.642	0.000
3	تحسين علاقة التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق في الشركة	0.636	0.000
4	إفصاح المدقق الداخلي لإدارة الشركة	0.985	0.000
5	إفصاح المدقق الداخلي لمجلس إدارة الشركة	0.862	0.000
6	تعاون المدقق الداخلي مع المديرين التنفيذيين للشركة	0.745	0.000

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

الجدول (3):نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل محاور الاستبيان

المحاور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل Alpha cronbach's
الأول	يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركة	7	91.5%
الثاني	يساهم التفاعل الجيد للتدقيق الداخلي و حوكمة الشركة	6	84.0%
جميع فقرات محاور الاستبيان			94.6%

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

جدول (4) نتائج اختبار kolmogorv- smirnov لاعتدالية التوزيع

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوي الدلالة
1	يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات	7	0.985	0.287
2	يساهم التفاعل الجيد بين التدقيق الداخلي و باقي اطراف الحوكمة في تفعيل حوكمة الشركات	6	0.829	0.489

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

جدول (5) تحليل نتائج فقرات المحور الأول حول مساهمة معايير التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات :

رقم الفقرة	عنوان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوي الدلالة
1	استقلالية المدقق الداخلي	4.85	0.479	97	101.1	0.000
2	الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي	5	0.000	100	62.03	0.000
3	التاهيل العلمي للمدقق الداخلي	4.67	0.753	93.4	101.1	0.000
4	العناية المهنية للمدقق الداخلي	4.85	0.479	97	88.14	0.000
5	وجود إستراتيجية جيدة للمدقق الداخلي	4.75	0.539	95	162.5	0.000
6	تقديم خدمات الاستشارية من طرف المدقق الداخلي	4.90	0.302	98	42.87	0.000
7	تقديم خدمات تأكيدية طرف من المدقق الداخلي	4.39	1.024	87.8	99.05	0.000

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

جدول (6) تحليل نتائج فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	عنوان الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوي الدلالة
1	التكامل بين التدقيق الداخلي و الخارجي	4.90	0.302	98	162.55	0.000
2	الانسجام بين التدقيق الداخلي و الخارجي	4.90	0.320	98	162.55	0.000
3	تحسين العلاقة مع لجنة التدقيق	4.70	0.644	94	73.03	0.000
4	إفصاح المدقق الداخلي للإدارة	5	0.000	100	37.56	0.000
5	إفصاح المدقق لمجلس الإدارة	4.35	1.158	87	55.05	0.000
6	تعاون المدقق الداخلي مع مديري الشركة	4.90	0.302	98	162.55	0.000

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

جدول (7) معامل الارتباط بين التدقيق الداخلي و تفعيل حوكمة الشركات

المحور	الاحصاءات	تفعيل حوكمة الشركات
التدقيق الداخلي	معامل الارتباط	0.99
	مستوي الدلالة	0.000
	حجم العينة	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

جدول(8)معامل الارتباط بين التفاعل الجيد للتدقيق الداخلي مع باقي اطراف الحوكمة و تفعيل الحوكمة

المحور	معامل الارتباط	تفعيل حوكمة الشركات
التفاعل الجيد بين التدقيق الداخلي وباقي اطراف الحوكمة	0.798	
	0.000	مستوي الدلالة
	100	حجم العينة

المصدر :من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

جدول(9) نتائج اختبار Tحساب الفروق الإجابات أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات في صيدال تعزي للمسمي الوظيفي

المحور	عنوان المحور	المسمي الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوي الدلالة
الأول	يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة	داخلي	40	5	0.026	1.18	0.215
		خارجي	30	4.99			
الثاني	يساهم التفاعل الجيد بين التدقيق الداخلي و باقي أطراف الحوكمة في تفعيل حوكمة الشركات	داخلي	40	5	0.000	1	0.326
		خارجي	30	5			

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

الهوامش والمراجع :

¹ Hélène Ploix, *gouvernance d'entreprise ,pour tous dirigeants ,administrateurs, et investisseurs,* Pearson éducation France , paris , France, 2éme édition ,2006 p :16

² معهد الدراسات المصرفية ،اضاءات مالية و مصرفية ،نشرة توعوية، الكويت ،العدد3، اكتوبر2010،ص:2.

³ G.chareaux, « le gouvernement des entreprise » ,Ed.Economica,paris,1997,p.52.

⁴ خلف عبد الله الوردات،التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية،الورق للنشر و التوزيع ،عمان،الاردن،2006،الطبعة الأولى،ص:42.

⁵ Peter wirtz, les meilleurs pratiques de gouvernance d'entreprise, édition la découverte, paris , France, 2008,p :8

⁶ Académie des sciences et techniques comptables et financières, le rôle des professionnels de la comptabilité ?de l'audit et de la finance dans la gouvernance d'entreprise, cahier de l'académie N°6 ,paris, janvier2007,p13.

⁷ قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات،مركز المشروعات الدولية الخاصة،CIPE،2003،ص:2.

⁸ معهد الدراسات المصرفية ،اضاءات مالية و مصرفية ،نشرة توعوية، الكويت ،العدد3، اكتوبر2010،ص:2.

⁹ Organisation de coopération et de développement économique (OECD),principe de_gouvernance d'entreprise de l'OECD ,paris, France,2004,p :17

¹⁰ محمد طارق يوسف،حوكمة الشركات و التشريعات اللازمة لسلامة التطبيق،مبادئ و ممارسة حوكمة الشركات،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2009،ص120.

¹¹ Institute of internal auditors (IIA),Definition of internal auditing,1999,on side of IIA :www.theiia.org

¹² محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي،المراجعة و تدقيق الحسابات :الإطار النظري و الممارسات التطبيقية،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2005،الطبعة الثانية،ص:6.

¹³ محمد السيد سرايا،أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل:الإطار النظري ،المعايير و القواعد ،مشاكل التطبيق_العملي،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مصر،2007،الطبعة الأولى،ص:29.

¹⁴ حسام عمر البطاح،"الاتجاهات الحديثة لوظائف المراجعة الداخلية ومساهماتها في تحقيق الجودة الشاملة،دراسة ميدانية علي عينة من الشركات في المملكة العربية السعودية ،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة حلب ،سورية 2008،ص.77.

¹⁵ Eutache ebondo wa mandzila,audit interna et gouvernance d'entreprise, lectures théoriques et enjeux pratiques, 1^{ère} journée de recherche sur l'audit interne, faculté de droit ,d'Economie et de sciences sociales, université François-Rabelais tours, France,13septembre2007,p-p :4-7

واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت العمومية

The reality of environmental accounting measurement in public cement enterprises

زكية مقري

جامعة باتنة 1-الجزائر

megrizakia@yahoo.fr

نجوى عبد الصمد

جامعة باتنة 1-الجزائر

nadjoua513@yahoo.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت العمومية من خلال فحص المجموعة الدفترية والسياسات المحاسبية ومدونة الحسابات لهذه المؤسسات، وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من عدم تطبيق هذه المؤسسات للمحاسبة البيئية إلا أنها تمتلك العديد من المقومات اللازمة لتطبيق هذا الفرع لديها، وأن أغلب هذه المقومات تتوفر فيها في إطار تبني نظم الإدارة البيئية.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من ضمنها، ضرورة مراجعة التشريعات المحاسبية لدراسة إمكانية إدماج متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي البيئي فيها، وأن على الهيئات المنظمة للمهن المحاسبية في الجزائر العمل على تطوير ونشر إصدارات في مجال المحاسبة والإفصاح عن الأداء البيئي ومراجعتها، وتخطيط وتنفيذ برامج لدورات تكوينية للمهنيين في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي البيئي، المحاسبة المالية البيئية، حسابات الأداء البيئي، النظام المحاسبي، مؤسسات الإسمنت.

Abstract:

The study aims at analyzing and evaluating the reality of environmental accounting measurement in public cement enterprises by examining the accounting books and records, accounting policies and chart of accounts of these enterprises. The study concluded that despite the non application of these enterprises of environmental accounting but they have many of the requirements necessary for the application of this branch, and that most of these requirements are available in the context of the environmental management systems implementation.

In light of the findings the study provides a number of recommendations, including the need of revising the accounting legislations to study the possibility of integrating the environmental measurement and disclosure requirements, and the regulators of accounting professions in Algeria must plan programs of training sessions for professionals in this field.

Keywords: environmental accounting measurement, environmental financial accounting, environmental performance accounts, accounting system, cement enterprises.

تمهيد:

مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي تزايد الاهتمام بقضايا المحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف الملوثات التي تؤدي إلى الإضرار بها، وبخاصة مع ظهور المشكلات البيئية وتفاقمها في الدول الصناعية والنامية على حد سواء. وبالنظر لما تسهم به المؤسسات من دور في تفاقم هذه المشكلات ظهرت دعوات تنادي بأهمية ضرورة

تفهم المؤسسات المختلفة واعترافها بمسؤوليتها البيئية. ومع تنامي هذا الاتجاه تزايد الاهتمام بكيفية المحاسبة عن الأنشطة والتأثيرات البيئية للمؤسسات بما يتلاءم مع الحفاظ على البيئة وتطويرها.

ومع هذه الضغوط أدى ذلك إلى وضع المحاسبة كعلم ومهنة أمام تحدي استيعاب المتغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسة، والعمل على وضع أسس لتلبية احتياجات الأطراف المحيطة بالمؤسسة من البيانات والمعلومات التي تفصح عن طبيعة الأداء البيئي والعمل على تصميم أنظمة للمحاسبة عن المسؤولية البيئية. وقد ترتب على ذلك ظهور المحاسبة البيئية في الفكر المحاسبي والتطبيق العملي كأداة للقياس المحاسبي والإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسات، التي تزداد أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصناعية بصفة عامة، ومؤسسات صناعة الإسمنت بصفة خاصة على اعتبار أنها من الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة. وعليه، تأتي هذه الدراسة بهدف تحليل وتقييم واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت العمومية في الجزائر. وتتضمن الدراسة مناقشة النقاط الآتية:

- المحاسبة التقليدية ومشكلات القياس المحاسبي البيئي؛
- مفهوم المحاسبة البيئية وأساسيات تطبيقها؛
- تقييم واقع القياس المحاسبي البيئي في المؤسسات العمومية لصناعة الإسمنت.

1- المحاسبة التقليدية ومشكلات القياس المحاسبي البيئي:

تُعاني المحاسبة التقليدية من أوجه قصور عديدة تجعلها غير ملائمة لقياس الأداء البيئي للمؤسسة فهي لم تُصمم لقياسه بل لقياس الأداء الاقتصادي، لذلك فهي لا ترصد انعكاسات أنشطة المشروع على البيئة. وبتركيزها على القياس الكمي النقدي فإنها تقيس فقط مبادلات وتفاعلات المشروع مع البيئة التي يمكن رصدها وقياسها كمياً، وتبقى المبادلات الأخرى التي لا تحمل قيم نقدية مستتاة من المعالجة⁽¹⁾. وباعتمادها على نظام القيد المزدوج الذي من المفترض أن يعمل على تسجيل التدفقات الحالية أو المستقبلية للموارد التي يمكن قياسها بطريقة موثوقة، والمرتبطة بالمبادلات ذات الجانبين فإنها بذلك لا ترصد المبادلات ذات الجانب الواحد. إذ أن بعض الأحداث الخاصة التي لم تستهلك أية موارد للمؤسسة أو التي لم ينجر عنها ظهور أي مطلوبات قانونية أو تعاقدية كما في حالة الخارجيات Externalities^(*) التي تكاليفها تفرض على أطراف خارجية عن المؤسسة (التي يمكن قياسها من الناحية النظرية بطرق متنوعة)، ولكن لا يقابلها أية تدفقات خارجة أو استهلاك للموارد من قبل المؤسسة⁽²⁾.

كما يؤخذ على المحاسبة التقليدية أيضاً أنها تهتم بقياس الموارد المالية للمؤسسة، وكان لا بد من إيجاد طرق لقياس الموارد البيئية المستخدمة. ذلك من خلال مراقبة استهلاك مواد التصنيع الأولية، مراقبة الضرر البيئي الناتج عن مزاوله الأنشطة الاقتصادية، وكذلك مراقبة عمليات التخلص من النفايات. بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بقياس استهلاك الموارد البيئية بمقياس مادي التي تحد من إمكانية معالجته محاسبياً⁽³⁾. وغالبا ما تُنتقد المحاسبة التقليدية على أساس عدم قدرتها على معالجة الالتزامات البيئية بالشكل الصحيح والوقت المثالي، إذ أنها تهتم فقط بمعالجة الالتزامات الطارئة منها وتلك المترتبة عن التلوث البيئي، فضلاً عن تجاهلها للعديد من التكاليف البيئية التي يتحملها المجتمع والمترتبة عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة. وهناك عدة أسباب لذلك منها:⁽⁴⁾

- الصعوبة التي يواجهها إعداد التقارير البيئية عند تحديد مقياس كمي للتكاليف البيئية؛

- مشكلة القياس المحاسبي لآثار الأنشطة الاقتصادية على البيئة الطبيعية بشكل نقدي؛
 - أن فرضية الوحدة الاقتصادية يقوم على أساس أي حدث أو عملية لا تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة الاقتصادية يجب تجاهلها من الناحية المحاسبية؛
 - تعريف المصروف يستبعد الاعتراف عن أي أثر الذي يقع على الموارد التي تسيطر عليها المؤسسة الاقتصادية (مثلا البيئة الطبيعية) إلا في حالة حدوث غرامات أو مبالغ نقدية صادرة للمؤسسة الاقتصادية.
- إضافة إلى ما سبق، إن المحاسبة خلال النصف الأول من القرن العشرين اهتمت بمفهوم الملكية ارتباطاً بالفكرة التي تؤكد أن المعيار الأساسي لأداء المؤسسة هو الكفاءة الاقتصادية، وقد ترتب على هذه الفكرة تركيز إهتمام المحاسبة على نتائج القياس والإفصاح التي تحقق مصالح الملاك. وفي المراحل اللاحقة من التطور تحول إهتمام المحاسبة إلى مفهوم الوحدة المحاسبية تماشياً مع الفكرة التي إعتبرت الملاك أحد أصحاب المصالح في المؤسسة، ومن ثم فإن مسؤولية الإدارة هي تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح المختلفة. وبالرغم من وجود الربح كهدف للمؤسسة إلا أن تحقيق هذا الهدف قيود يفرضها عليه المجتمع تتمثل في مسؤولية المؤسسة اتجاه جميع الذين يتأثرون بنشاطها، ومنها تلك المفروضة على المؤسسات الهادفة إلى قيام المؤسسات بتحمل مسؤوليتها البيئية ولجعل الوظيفة المحاسبية توفر معلومات خاصة بالتأثيرات البيئية، وأن تستوعب ضمن نطاقها متغيرات المسؤولية البيئية لعدم خضوع هذه المتغيرات للأساليب والإجراءات المحاسبية السابقة⁽⁵⁾.

ومن ثم فإن توسيع نطاق الوظيفة المحاسبية ليشمل معالجة المعلومات البيئية أصبح ضرورة حتمية، إذ أن الكثير من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية ذات طبيعة كمية مالية وتؤثر تأثيراً جوهرياً على أصول المؤسسة، نفقاتها والتزاماتها ومن ثم فهي من أعمال المحاسبة⁽⁶⁾. ومن اختصاص المحاسبين خاصة أن الاتجاه السائد حالياً هو تحميل المؤسسات تكاليف المحافظة على البيئة بدلا من تحميلها على المجتمع، وبالتالي يتم معالجة البيانات المرتبطة بالأداء البيئي من خلال الوظيفة المحاسبية. كما أن توفير المعلومات المطلوبة للتقرير عن التكاليف والالتزامات البيئية وتضمينها في الحسابات والقوائم يزيد من جدوى السجلات المحاسبية والقوائم المالية⁽⁷⁾، ويؤدي إلى إضفاء الثقة في البيانات المحاسبية إضافة إلى تلبية حاجات المجتمع من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية⁽⁸⁾.

2- مفهوم المحاسبة البيئية وأساسيات تطبيقها:

2-1- مفهوم المحاسبة البيئية: تهتم المحاسبة البيئية من المنظور المالي بالقياس المحاسبي للأداء البيئي والإفصاح عنه في القوائم المالية، ولقد تناول الباحثون والكتاب مفهوم المحاسبة المالية البيئية من زوايا مختلفة، فمن حيث المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية البيئية عُرُفت المحاسبة المالية البيئية بأنها " امتداد للمحاسبة المالية يتم خلالها إعداد القوائم المالية وفق المعايير والأسس المحاسبية، بحيث تتضمن هذه القوائم بيانات ومعلومات للآثار البيئية لمساعدة المستفيدين من هذه القوائم كالمستثمرين والدائنين وحملة الأسهم"⁽⁹⁾. إلا أن هذا التعريف قد ركز على المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية فقط، وأهمل المعلومات الأخرى المرتبطة بالأداء البيئي للمؤسسة كالإجراءات البيئية.

وبالتركيز على عناصرها حصر خبراء الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC نطاق المحاسبة المالية البيئية في إهتمامها بالمعلومات المتعلقة بالإيرادات والنفقات والالتزامات البيئية، فتم تعريفها بأنها " عملية تضمين التقارير المالية

بمعلومات متعلقة بالبيئة كالإيرادات والنفقات المتصلة بالاستثمارات المرتبطة بالبيئة، الالتزامات البيئية وغيرها من النفقات الهامة ذات الصلة بأداء المنظمة البيئي⁽¹⁰⁾. وفي تعريف آخر تم توسيع نطاق التطبيق ليشمل الأصول البيئية وأغفل الإيرادات البيئية، فأعتبرت أنها " التعامل مع الموضوعات البيئية من تكاليف، أصول والالتزامات ضمن التقارير المالية و(أو) ضمن التقرير البيئي (مساءلة الأطراف ذات العلاقة)"⁽¹¹⁾. وما يميز هذا التعريف عن التعريف السابقة هو تطرقه إلى كيفية الإفصاح عن المعلومات البيئية الذي يُمكن أن يتم ضمن التقارير المالية أو في تقارير بيئية مستقلة أو من خلال كليهما.

بناء على ما سبق، يمكن أن نصل إلى أن المحاسبة البيئية كامتداد للمحاسبة المالية هي فرع من فروع المحاسبة الذي يشتمل على أساليب القياس والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة وإجراءات المؤسسة ذات التأثير البيئي في التقارير المالية أو تقارير مستقلة، وأن القياس والإفصاح في إطارها يشمل التكاليف البيئية بالإضافة إلى عناصر أخرى متعلقة بالأنشطة البيئية كالأصول، المنافع والالتزامات البيئية. وهي تهدف إلى تزويد الأطراف الداخلية وفئات المحيط الخارجي للمؤسسة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ومراقبة الأداء البيئي للمؤسسة وتقييمه.

2-2-2- أساسيات تطبيق المحاسبة البيئية: إن المحاسبة البيئية كأى نظام محاسبي يتطلب تشغيله أولاً المرور بمرحلة تصميم وتوطين النظام، الذي يحتاج بدوره إلى توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية اللازمة لإنجاز مراحل وإجراءات تطبيقه بإتباع منهج محدد.

2-2-1 مراحل ومتطلبات تطبيق المحاسبة البيئية: أشارت إحدى الدراسات التي تناولت مراحل توطين نظام المحاسبة البيئية إلى أن المؤسسة التي تريد تبني وتوطين هذا النظام المحاسبي عليها إتباع مجموعة من الخطوات، تبدأ بالحصول أولاً على موافقة ودعم الإدارة العليا ومن ثم القيام بـ: تحديد حدود النظام الذي سيتم توطينه؛ تجميع فريق العمل من المحللين لمراجعة الأنظمة المحاسبية القائمة؛ إصدار مقترحات مرتبطة ببدائل لتعديل النظام المحاسبي الموجود؛ اختبار النظام المقترح للمحاسبة البيئية. وبعد تحديد الأسلوب المناسب لتوطين نظام المحاسبة البيئية وإدماجه في الأنشطة اليومية يجب مراعاة أن يتم التعريف بأهم القضايا المتعلقة بالبيئة التي تريد المؤسسة قياسها من خلال هذا النظام، تحديد المعلومات الملائمة الضرورية لذلك، تحديد الأنظمة الكفيلة بجمع تلك المعلومات⁽¹²⁾. بالإضافة إلى الاعتبارات السابقة، من المهم الإشارة إلى أن توطين وتطبيق نظام المحاسبة البيئية يجب أن يتم بمراعاة أن يتم تشكيل فريق العمل المكلف بتصميم وتطبيق نظام المحاسبة البيئية عبر انتقاء موظفين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لفهم خصوصيات العمل المحاسبي البيئي، على أن يتضمن الفريق ممثلين عن كافة الإدارات المعنية بالأداء البيئي والمحاسبة عنه، ذلك بأن يتكون الفريق بشكل أساسي من ممثلين عن إدارتي المالية والمحاسبة، الإدارة البيئية وإدارة المخاطر بالمؤسسة.

وإن عمل نظام المحاسبة البيئية يجب أن يمتد ليتكامل مع فروع المحاسبة الأخرى لإصدار مختلف التقارير التي تدعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة وخارجها. وأن يتم إخضاع النظام المطبق لمراجعات دورية للتأكد من استمرارية فعاليته ومدى ملاءمته لأية تغيرات مستقبلية، وبخاصة تلك المتعلقة بالقضايا البيئية التي تواجهها المؤسسة وإدخال التعديلات اللازمة عليه. كما يجب مراعاة أن يتم هيكلة نظام المحاسبة والتقرير عن الأداء البيئي للمؤسسة بالشكل الذي يتيح استيعابه لأية تعديلات خاصة بنظم القياس وأبعاد التحليل، وأن يتم تصميمه ليسمح بالمقارنة والتقييم

الأداء الفردي للمؤسسة (من حيث الفروع، أو عبر الزمن على سبيل المثال) أو مع المؤسسات المماثلة، إضافة إلى الرجوع إلى المعايير والمواصفات الصادرة عن الجهات الرسمية وغيرها⁽¹³⁾.

2-2-2 متطلبات تطبيق المحاسبة البيئية: هناك متطلبات عديدة من الواجب توافرها لتطبيق نظام محاسبي يتلاءم مع خصوصيات المعلومات البيئية، يُمكن تلخيصها كالآتي:

أ- استحداث قواعد للنظام المحاسبي البيئي: عن طريق توفير حد أدنى من القواعد التي تلائم طبيعة النظام المحاسبي الذي يقوم بإنتاج مخرجات لأغراض بيئية وليس إقتصادية فحسب، ومنها:⁽¹⁴⁾

- الملاءمة للغرض البيئي بتوخي البساطة والدقة والوضوح؛
- الإفصاح عن الأنشطة البيئية للمؤسسة الإقتصادية كافة، التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن وقت لآخر في المؤسسة نفسها؛
- توحيد الممارسة البيئية في المؤسسات المماثلة، أي ضرورة تماثل إجراءات المحاسبة وأسلوبها بين المؤسسات المتشابهة، التي تتفق في طبيعة النشاط أو المورد الطبيعي والمواد الخام التي يتم التعامل بها، وذلك حتى يمكن إجراء المقارنة بينهما؛
- قابلية القوائم المالية للتدقيق الخارجي، إذ تظهر البيانات المختلفة لمجالات المساهمات المعبرة عن الأنشطة البيئية للمؤسسة بصورة مقبولة علمياً، لإجراء التدقيق الخارجي حتى يُمكن توثيق الصلة بين المؤسسة والبيئة عن طريق القوائم.

ب- استحداث معايير للتقدير المحاسبي البيئي: إذ يتوجب استحداث معايير تلائم إعداد القوائم البيئية، وبخاصة في حالة انفصالها عن القوائم المالية التقليدية. ولعل ذلك يساهم في الاهتمام بنوعية البيانات التي تشملها القوائم البيئية، ويُساهم في إظهار القوائم المالية بشكل ملائم، حتى تكون مقبولة ومفهومة من جانب مستخدميها. وهناك العديد من الاتجاهات التي تناولت موضوع الإفصاح عن البيانات المحاسبية البيئية وأهمها: أن يتم إلحاق نظام المحاسبة البيئية والبيانات المحاسبية البيئية بالنظام التقليدي للمحاسبة المالية؛ أن يكون هناك نظام محاسبي بيئي مستقل وذلك حتى لا يتم الإكتفاء بالملاحظات والإيضاحات الملحقة بالبيانات المنشورة.

ج- استحداث حسابات الأداء البيئي: تتمثل حسابات إقتصاديات الأداء البيئي وأصوله والتزاماته في حسابات تاريخية، وأخرى احتمالية نعرضها على النحو الآتي:

- الحسابات التاريخية: وهي الحسابات التي تم الاعتراف بها محاسبياً نتيجة أحداث فعلية تأكدت فعلاً في تاريخ القوائم المالية، وتتمثل تلك الحسابات فيما يأتي:⁽¹⁵⁾

- حسابات دورة الإيراد والمتحصلات النقدية: وتتضمن تلك الحسابات المؤكدة حسابات إيرادات الفوائد على الودائع لمواجهة الالتزامات البيئية الطارئة، مثل حساب تعويضات بيئية محصلة من الغير، وحساب تبرعات وإعانات بيئية.
- حسابات دورة النفقات والمدفوعات النقدية، ويمكن أن تضم الحسابات الآتية: حساب أصول ثابتة بيئية؛ حساب استثمارات بيئية؛ حساب مصروفات صيانة وإصلاحات عادية لفلاتر تنقية العادم أو للمرشحات؛ حساب أجور ومرتببات عمال ومهندسي تشغيل معدات تنقية العادم أو المرشحات؛ حساب مصاريف التدريب البيئي لموظفي الشركة.

• حسابات دورة المخزون، وتشتمل على: حساب مخزون مواد تنظيف بيئية؛ حساب مخزون مستلزمات ومهمات مكافحة التلوث؛ حساب مخزون وقود وزيوت معدات فلانتر تنقية العادم والمخلفات؛ حساب مصاريف شراء مواد ومهمات بيئية.

• حسابات دورة التمويل، وتتضمن: حساب قروض طويلة الأجل لتمويل اقتناء الأصول الثابتة البيئية؛ حساب قروض برهن أصول ثابتة بيئية؛ حساب مصروف فوائد على قروض لتمويل مشروعات مكافحة التلوث.

• حسابات دورة الأجور، من أمثلة هذه الحسابات: حساب أجور ورواتب بيئية؛ حساب مكافآت وحوافز لعمال تنظيف البيئة.

- حسابات احتمالية: وهي الحسابات التي تحدث نتيجة للإعتراف بالأحداث أو الظروف الطارئة في كل ظرف أو حالة لا تتأكد نتيجتها من ربح أو خسارة إلا عند وقوع أو عدم حدوث واحد أو أكثر من الأحداث غير المؤكدة في المستقبل. فالظرف البيئي الطارئ هو حالة قائمة في تاريخ القوائم المالية، وسوف تتراوح نتيجتها النهائية بأحداث قد تقع أو لا تقع في المستقبل، من أمثلة الحسابات الاحتمالية أو الطارئة: (16)

- القضايا البيئية التي لم يتم إصدار أحكام نهائية بها؛
- الالتزامات المحتملة المتعلقة بالأصول التي تم التخلص منها؛
- الالتزامات الجوهرية التي يمكن أن تحدث عند بيع أو التخلص من أصل أو موقع معين؛
- تأثير تكاليف المعالجة المتوقعة على تحديد صافي القيمة الممكن تحقيقها للأصول المعروضة للبيع.

3- تقييم واقع القياس المحاسبي البيئي في المؤسسات العمومية لصناعة الإسمنت:

لتقييم واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت في الجزائر تم تفحص المجموعة الدفترية والسياسات المحاسبية ومدونة الحسابات لهذه المؤسسات، وإجراء مقابلات شخصية مع المسؤولين عن إدارتي المالية والميزانية والبيئة في مؤسسات الإسمنت العمومية (*). وعلى أساس ذلك تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- غياب سياسات محاسبية مكتوبة وواضحة خاصة بقياس بنود الحسابات المرتبطة بالأداء البيئي، منها المتعلقة بـ: تكوين المؤونة المرتبطة بالتكاليف البيئية المستقبلية؛ تكوين مخصصات مواجهة الالتزامات البيئية الطارئة؛ معايير رسملة التكاليف البيئية الجارية. حيث يتم العمل في هذا المجال بالمعايير المحددة في النظام المحاسبي المالي، والتي تطبق على البنود كافة (البيئية وغير البيئية).

- المجموعة الدفترية للمؤسسات عينة الدراسة لا تتضمن سجلات مالية مستقلة خاصة بالأداء البيئي للمؤسسة تحتوي على كافة المعلومات التي تخص بنود الحسابات المتعلقة بالتكاليف والالتزامات والإيرادات البيئية. في حين تتوفر هذه المؤسسات على سجلات تتضمن معلومات بيئية كمية تخص المجالات الآتية: استهلاك الطاقة (الكهرباء والغاز)؛ المياه؛ المواد؛ الانبعاثات الجوية؛ النفايات. وسجلات أخرى تحتوي على معلومات بيئية وصفية تتعلق بنظام الإدارة البيئية، التي تنتمي إلى مجموعة وثائق نظام الإدارة المتدمج للجودة، البيئة، الصحة والسلامة المهنية. وأهمها: دليل البيئة؛ دليل العمليات؛ دليل الإجراءات؛ دليل تعليمات العمل.

- نظام محاسبة التكاليف المطبق لا يقوم على أساس حساب وتحليل التكاليف بالتمييز بين التكاليف البيئية وغير البيئية، بل بتصنيف التكاليف بحسب طبيعتها وفق النظام المحاسبي المالي، وبتطبيق طريقة التكاليف الإجمالية التي تقوم

على حصر وتبويب كافة التكاليف الفعلية (التاريخية) بما فيها التكاليف البيئية، ومن ثم تحميلها على مراكز التكلفة المتعلقة بها لتحديد سعر التكلفة.

- فيما يخص مراقبة وإدارة التكاليف البيئية فإن نظام مراقبة التسيير المطبق لا يتضمن موازنة التكاليف البيئية الجارية، ويشمل موازنة الاستثمار في حماية البيئة فقط كآلية لمراقبة التكاليف البيئية الرأسمالية من خلال المقارنة بين الاستثمارات البيئية المخططة والمنجزة وتحديد الانحرافات، أسبابها وكيفية معالجتها.

- شملت مدونة الحسابات الخاصة بالمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر الذي تنتمي إليه المؤسسات عينة الدراسة تقسيمات لبعض الحسابات الرئيسية تضمنت حسابات فرعية وثانوية تخص الأداء البيئي، والتي تم استحداثها من دون الخروج عن الإطار المحاسبي للنظام المحاسبي المالي⁽¹⁷⁾. وتتمثل هذه الحسابات في:

● حسابات دورة المخزون؛ وتتضمن:

➤ حساب المواد المستخرجة (Matière d'extraction): الجبس، حديد خام، التوفة (Tuffeau)، الطين، الكلس، الرمل، البوزولان (Pouzzolane)، مادة Laitier، مواد مستخرجة أخرى.

➤ حساب الوقود والزيوت: مازوت وديازل، زيوت وشحوم، غاز مخزن، بنزين، أسيتيلين وأوكسجين (Acétylène & Oxygène)، غاز البترول المميع (GPL)، ووقود وزيوت أخرى.

➤ حسابات المواد المتبقية (Produits résiduels/Déchets & Rebutis)، وهي: فضلات الإسمنت؛ فضلات الجبس؛ فضلات التوفة (Tuffeau)؛ فضلات الحصى والرمل (Agrégats)؛ فضلات الأميونت (Amiante)؛ فضلات الطوب الجاهز للإستعمال (Béton prêt à l'emploi).

➤ حسابات المواد المسترجعة (Matières de récupérations)، هي: اسمنت مسترجع ومواد مسترجعة أخرى.

● حسابات دورة النفقات:

➤ حسابات المواد المستخرجة المستهلكة: الجبس، حديد خام، التوفة، الطين، الكلس، الرمل، البوزولان، مادة Laitier، مواد مستخرجة أخرى؛

➤ حسابات الوقود والزيوت المستهلكة: مازوت وديازل، زيوت وشحوم، غاز مخزن، بنزين، أسيتيلين وأوكسجين (Acétylène & Oxygène)، غاز البترول المميع (GPL)، ووقود وزيوت أخرى.

➤ حسابات الطاقة المستهلكة: الكهرباء، الغاز، المياه؛

➤ حسابات الرسوم البيئية: رسم التلوث، رسم على حقوق الاستخراج من المقلع، رسم التطهير؛

➤ حسابات أقساط التأمين على المخاطر البيئية: الكوارث الطبيعية؛ مخاطر بحرية، جوية، برية؛

➤ حسابات أعباء استثنائية متعلقة بـ: الكوارث الطبيعية (التثنيات)؛ الكوارث الطبيعية (المخزونات)؛ الملكية السابقة للتثنيات والاستغلال.

● حسابات دورة الإيراد:

➤ مبيعات المواد المتبقية والمواد المسترجعة، ويتفرع عنه:

- حسابات مبيعات المواد المتبقية، وهي حسابات مبيعات: فضلات الإسمنت؛ فضلات الجبس؛ فضلات التوفة؛ فضلات الحصى والرمل؛ فضلات الأميونت؛ فضلات الطوب الجاهز للإستعمال.

- حسابات مبيعات المواد المسترجعة، وهي حساب مبيعات الإسمنت المسترجع، ومبيعات مواد مسترجعة أخرى.

➤ حساب تعويضات شركات التأمين عن الكوارث الطبيعية.

بعد عرض حسابات التكاليف والالتزامات والإيرادات البيئية السابقة يمكن أن نلاحظ بأنها ترتبط بخمسة أبعاد للأداء البيئي هي: الموارد الطبيعية؛ الطاقة؛ المخلفات؛ التلوث؛ المخاطر البيئية. ومع ذلك تبقى العديد من العناصر المتعلقة بهذه الأبعاد وبأبعاد أخرى كالتوافق مع القوانين، التأثيرات البيئية والأنشطة المتعلقة بإدارة البيئة لم تتضمنها مدونة الحسابات، من أمثلة ذلك:

- فلانتر إزالة الغبار التي تعد أهم الأصول الثابتة البيئية في مؤسسات الإسمنت تدرج ضمن تجهيزات الإنتاج، وكذلك مصاريف الصيانة ومخصص الاهتلاك وقطع الغيار واللوازم الخاصة بها؛
- الإعانات البيئية كتلك التي تحصل عليها المؤسسات من الهيئات المنظمة للبيئة كصندوق البيئة وإزالة التلوث والمركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأكثر نقاء؛
- إيرادات بيع النفايات غير تلك المتعلقة بالمواد الأولية ومخرجات ورشات الإنتاج؛
- المؤونة التي يتعين على أصحاب تراخيص الاستغلال المنجمي تكوينها سنويا لتأهيل وإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية، والتكفل بالأخطار والاضطرابات والأضرار التي من شأنها أن تظهر بعد انتهاء الترخيص المنجمي، والتي تحدد نسبتها من طرف الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية بـ 2% من رقم الأعمال خارج الرسوم كحد أقصى⁽¹⁸⁾؛
- الغرامات التي تترتب على مخالفة النصوص القانونية المنظمة للبيئة،
- التعويضات المدفوعة للغير عن الضرر البيئي؛
- مصاريف عمليات المراقبة الدورية (Audit de surveillance) لنظام الإدارة البيئية من قبل الهيئة المانحة لشهادة المطابقة مع مواصفة الأيزو 14001،
- مصاريف الدراسات البيئية؛
- مصاريف تنظيم أنشطة الإعلام والتحسيس في المجال البيئي،
- مصاريف تكوين الموظفين في مجال البيئة؛

الخلاصة:

بعد تقييم واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت العمومية يمكن أن نخلص إلى أن هذه المؤسسات على الرغم من عدم تطبيقها للمحاسبة البيئية إلا أنها تمتلك العديد من المقومات اللازمة لتطبيق هذا الفرع من المحاسبة لديها، من هذه المقومات: إنشائها لقسم يهتم بشؤون البيئة في المؤسسة، وتكوين مدققين داخليين في هذا المجال؛ امتلاكها لسجلات تحتوي على معلومات كمية عن الأداء البيئي للمؤسسة تتعلق بالانبعاثات الجوية، المخلفات، استهلاك الطاقة والموارد؛ اعتمادها على موازنة الاستثمار في حماية البيئة لمراقبة النفقات البيئية الرأسمالية؛ إستحداثها لمجموعة من الحسابات الفرعية المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسة ترتبط بالأبعاد الآتية: الموارد؛ الطاقة؛ المخلفات؛ التلوث؛ المخاطر البيئية. وأن أغلب هذه المقومات تتوافر في المؤسسات المدروسة في إطار تبنيتها لنظم الإدارة البيئية.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يأتي:

- مراجعة التشريعات المحاسبية لدراسة إمكانية إدماج متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي البيئي فيها.
- العمل على مراجعة وتطوير النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بمهنة محافظ الحسابات لتتضمن متطلبات مراجعة الأداء البيئي.
- على الهيئات المنظمة للمهنة المحاسبية في الجزائر المساهمة في تطوير ونشر إصدارات في مجال المحاسبة والإفصاح عن الأداء البيئي ومراجعتها، والعمل على تخطيط وتنفيذ برامج لدورات تكوينية للمهنيين في هذا المجال. والتنسيق مع الهيئات التعليمية والأكاديمية لإدراج مناهج للمحاسبة عن الأداء البيئي ومراجعتها ضمن المقررات الدراسية.
- يستوجب على الهيئات والمنظمات على المستوى الدولي المهتمة بمجال المحاسبة البيئية توجيه جهودها نحو العمل على توحيد إجراءات ومتطلبات القياس والإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسات ومراجعتها.
- عقد مؤتمرات للتعريف بالمحاسبة البيئية وذلك بهدف زيادة الوعي لدى فئات المجتمع المختلفة بأهمية هذا الموضوع، وحث المؤسسات على تطبيق هذا الفرع من المحاسبة.
- إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع بالاهتمام على الخصوص بـ:
 - مشكلات التطبيق العملي للقياس المحاسبي البيئي.
 - تطوير النظام المحاسبي المالي بشكل يلائم القياس والإفصاح المحاسبي البيئي، من خلال إدماج البعد البيئي ضمن الإطار التصوري للمحاسبة المالية ومعايير وقواعد المحاسبة والتقييم، وإعادة النظر في مدونة الحسابات لكي تتضمن حسابات الأداء البيئي.

الهوامش والمراجع:

- (1) Michael John Jones, " Accounting for environment: Towards a theoretical perspective for environmental accounting and reporting ", **Accounting Forum journal**, No. 34, 2010, P. 130.
- (*) يطلق عليها أيضاً Spillovers وتعني الخارجيات وجود تأثير خارجي لنشاط المؤسسة خارج إطار التبادل السوقي وقد يكون هذا تأثير إيجابياً في صورة وفورات خارجية، وغالبا ما يكون التأثير سلبياً مُضراً بالبيئة والمجتمع في صورة أضرار خارجية. للإطلاع أكثر، أنظر: رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، (عمان: دار وائل للنشر، 2003)، ص ص. 235-236.
- (2) Craig Deegan, " The accountant will have a central role in saving the planet really? A reflection on green accounting and green eyeshades twenty years later ", **Critical perspectives on accounting journal**, No. 24, 2013,P. 450.
- (3) وليد عبد العزيز القطان، " تقييم الإفصاح عن التكاليف البيئية في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية "، **مجلة المحاسبون**، جمعية المحاسبين والمراجعين، الكويت، العدد 42، 2009، ص. 6.
- (4) المرجع نفسه، ص. 7.
- (5) ناظم عبد السيد وآخرون، " المحاسبة البيئية: الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة) ". **مجلة التقني**، هيئة التعليم التقني، بغداد، المجلد 22، العدد 5، 2009، ص. 10.
- (6) كمال عبد السلام عبد السلام، " المحاسبة البيئية أحد المتطلبات الأساسية للمراجعة "، **مجلة الرقابة المالية**، تونس، العدد 35، 1999، ص. 4.

(7) السيد أحمد السقا، "مراجعة الأداء البيئي: إطار مقترح"، دورية الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد 39، العدد 2، 1999، ص. 216.

(8) عبد الناصر نور، "محاسبة البيئة وأثرها على الإنتاجية"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عمان، العدد 109، 1999، ص. 30.

(9) طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، "أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات: دراسة استطلاعية لأراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة الموصل". مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 35، العدد 92، 2012، ص. 69.

(10) IFAC., International Federation of Accountants, **International guidance document: Environmental management accounting**, IFAC., New York, (August, 2005), P. 16.

(11) David Collison, Saskia Slomp, "Environmental accounting, Auditing and reporting in Europe: the role of FEE", **European Accounting Review**, Vol. 9, No.1, 2000, P. 125.

(12) Emilia Vasile, Mariana Man, "Current dimension of environmental management accounting". **Procedia Social and Behavioral Sciences**, No. 62, 2012, P. 567.

(13) Meinolf Dierkes, Lee E. Preston, "Corporate social accounting reporting for the physical environment: A critical review and implementation proposal", **Accounting, Organizations and Society review**, Vol. 2, No. 1, 1977, P.4.

(14) فارس جميل الصوفي، حسن فليح مفلح، جهاد قراقيش، "أهمية التكاليف والإفصاح البيئي في ترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 29، 2012، ص. 226.

(15) خالد الخطيب، رندة ديب الدبل، "المحاسبة البيئية ومشاكل القياس والإفصاح المحاسبي للأداء البيئي"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي بعنوان **اقتصاديات البيئة والعولمة**، جامعة الزيتونة، عمان، 2009، ص. 9-10.

(16) المرجع نفسه، ص. 11.

(*) يبلغ عدد مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر 13 مؤسسة، منها شركة واحدة تابعة للقطاع الخاص بالمسيلة تعود ملكيتها لمجموعة لافراج الفرنسية (Lafarge)، أما الشركات الأخرى فهي تابعة للقطاع العمومي وتعود ملكية رأس مالها للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)، سبعة منها بنسبة 100% وهي: إسمنت واد السلي - الشلف (ECDE)؛ إسمنت سعيدة (SCIS)؛ إسمنت راس حميدو - الجزائر (SCAL)؛ إسمنت عين الكبيرة - سطيف (SCAEK)؛ إسمنت عين التوتة - باتنة (SCIMAT)؛ إسمنت حامة بوزيان - قسنطينة (SCHB)؛ إسمنت الماء لبيض - تبسة (SCT). ووحدة شراكة مع مستثمر أجنبي وهي: إسمنت بني صاف - عين تموشنت (SCBS)؛ إسمنت زهانة معسكر (SCIZ)؛ إسمنت سور الغزلان - البويرة (SCSEG)؛ إسمنت متيجة - البلدية (SCMI)؛ إسمنت حجر السود - سكيكدة (SCHS). كما توجد مشاريع لإنجاز خمس وحدات جديدة لإنتاج الإسمنت في الجزائر، أربعة منها تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر ستنتج في: بن زيرق ببشار؛ عين صالح بتمنراست؛ غيليزان؛ سيقوس بأم البواقي. ووحدة إنتاجية قيد الإنجاز في جمورة ببسكرة تابعة للقطاع الخاص تعود ملكيتها لمجموعة لافراج (Lafarge) بالشراكة مع مستثمر خاص.

متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري

Requirements for the development of the tourist sector in the Algerian economy

خالد بورحلي
جامعة ورقلة
bourahlikhaled_19@yahoo.fr

عبد الرزاق مولاي لخضر
جامعة ورقلة
abdemoulay@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرض إلى أهمية ودور القطاع السياحي في دعم التنمية للاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط , من خلال تشخيص الواقع الاقتصادي للقطاع واستعراض خصائصه الهيكلية , من اجل التوصل إلى السياسات التي تمكن من النهوض بالقطاع وقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي بالجزائر ضعيفة لا ترقى إلى المستوى الطموح رغم الموجودات التي تبذلها الدولة في هذا المجال. حيث يواجه القطاع السياحي الكثير من المعوقات منها قلة الاستثمارات وضعف البنية التحتية وجمود التشريعات ونقص الكوادر البشرية... الخ .

الكلمات المفتاحية: التنمية السياحة، العائدات السياحية، التنمية الاقتصادية ، السياحة المستدامة .

Abstract

This study aims to discuss the importance and the role of touristic sector in supporting development of the Algerian economy in the fact of falling of oil prices through a diagnostic of the situation of the economy and a preview of structural features of the sector, to arrive to policies which could rise the sector.

The study showed that the participation of the touristic sector in the economic activity in Algeria is small and don't achieve the level of ambition, despite the activities that have done by the government in this field; the touristic sector faces a lot of constraints; such lack of investments and a weak infrustrucure and rigidity of legislation and lack of qualified human recourses.

keywords: tourism development, tourism revenues, economic development, sustainable tourism.

تمهيد :

تكتسى التنمية الاقتصادية أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي، فهي عملية انتقال المجتمعات من مستوى إلى مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية ، ولن يتحقق ذلك إلا من زيادة إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج ودعم ديناميكية القطاعات المولدة للقيمة المضافة، ولعل من أبرز هذه القطاعات السياحة و التي أصبح اليوم من أهم القطاعات التي بإمكانها توليد المزيد من فرص العمل وعم التشابكات الخلفية والأمامية بين مختلف القطاعات الاقتصادية كقطاع النقل مثلا .

والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع معتمدا في تمويلها على قطاع اقتصادي واحد ألا وهو القطاع النفطي، ولكن ومع انهيار أسعار النفط خاصة في السنتين الاخيرتين دخلت البلاد في أزمة اقتصادية ما دفع السلطة إلى البحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، ومن أبرز هذه القطاعات التي أضحت تهتم الدولة بتطويرها هو القطاع السياحي نظرا للإمكانيات التي تحويها الجزائر في هذا القطاع وتجلي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه وتبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي. غير أن الواقع أثبت عدم نجاعة الاجراءات المتخذة ومحدودية القطاع في المساهمة في الاقتصاد وبالتالي لم يرقى لمستوى بديل تنموي نظرا لوجود معوقات حالت دون ذلك.

لذا فإن الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة هي: هل يمكن للقطاع السياحي أن يكون قطاع استراتيجي

و بديل تنموي لقطاع النفط في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق للمحاور التالية:

- 1- الدور الاستراتيجي للسياحة في الاقتصاد العالمي.
- 2- الخصائص الهيكلية و التنموية للقطاع السياحي في الجزائر.
- 3- المعوقات الاقتصادية لتطور القطاع السياحي في الجزائر و الحلول المقترحة.

1- الدور الاستراتيجي للسياحة في الاقتصاد العالمي.

1-1 - الدور الاقتصادي للسياحة:

تعرف السياحة وفقا لمنظمة العالمية للسياحة كالتالي: " السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقومون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليه الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة¹.

أما الجزائر فقد تبنت تعاريف المنظمة العالمية للسياحة إلا أنها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة والمتعلقة بتوافد السواح والمنشأة الفندقية².

و يمكن ابراز الأهمية الاقتصادية للسياحة فيما يلي³:

أ- **خلق مناصب عمل دائمة:** إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل للقطاعات الأخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

ب- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الاجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

ج- **تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

1-2 - مقومات السياحة وأنواعها.

ترتكز السياحة على مجموعة من المقومات نذكر منها⁴:

أ- **المقومات الطبيعية:** وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية... أي كل مظاهر جذب السواح.

ب- **المقومات البشرية:** وتتمثل في الجوانب التاريخية كالأثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية المختلفة، التقافات والعادات لدى السكان..

ج- **المقومات المالية والخدمية:** وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية، كالمطارات النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران... ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الاعلام من أجل جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهتم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

وهناك عدة أنواع للسياحة طبقا للمعايير التي تؤخذ في تصنيف السياح، والشكل الموالي يظهر ذلك:

الشكل رقم (01): أنواع السياحة.



المصدر: عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 24.

1-3- دور السياحة في الاقتصاد العالمي.

أ - تطور عدد السياح و الإيرادات السياحية في العالم:

شهد عدد السياح الدوليين ارتفاع مستمرا باستثناء سنة 2009 التي شهدت تراجعا في عدد السياح بنسبة 4,2% نتيجة للأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي تلى ذلك 5، والجدول الموالي يبرز ذلك:

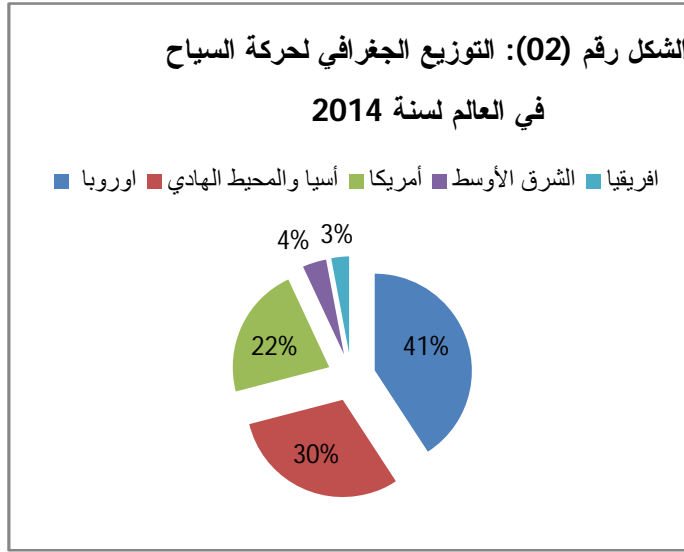
الجدول رقم (01): تطور عدد السياح في العالم خلال الفترة (2000-2014).

السنوات	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السياح مليون	683	802	880	949	995	1035	1067	1133

Source: <http://www2.unwto.org/fr>

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح انتقل من 683 مليون سائح سنة 2000 إلى 949 مليون سائح سنة 2010 بزيادة قدرها 266 مليون سائح، وفي سنة 2014 بلغ عدد السياح مستوى قياسا حيث قدر بنحو 1133 مليون سائح بزيادة قدرها 4.3% مقارنة بسنة 2013 التي بلغ فيها عدد السياح 1035 مليون سائح. أما من حيث المناطق الأكثر استقطابا للسياحة لسنة 2014، فقد احتلت أوروبا المرتبة الأولى من حيث عدد السياح الوافدين بـ 581,8 مليون سائح (بنسبة 51,4%)، ثم تلتها آسيا بـ 263,3 (بنسبة 23,2%) مليون سائح، ثم

أمريكا بـ 181 (بنسبة 16%) مليون سائح، فمِنطقة أفريقيا بـ 55,7 مليون سائح (بنسبة 4,8%)، تلتهم منطقة الشرق الأوسط بـ 51 مليون سائح (بنسبة 4,5%)، والشكل الموالي يظهر ذلك:



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات المنظمة العالمية للسياحة:

faits saillants OMT du tourisme édition 2010, mercredi 26 janvier 2011, P 4, Delivered by <http://www.e-unwto.org>

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن المناطق الأكثر استقطابا للسواح هي الدول المتقدمة حيث استقطبت ما يقارب 90,6% من إجمالي السياح الدوليين، في حين نجد أن المناطق المتخلفة لم تستقطب سوى 9,4% من إجمالي السواح رغم توفرها على إمكانيات سياحية هامة.

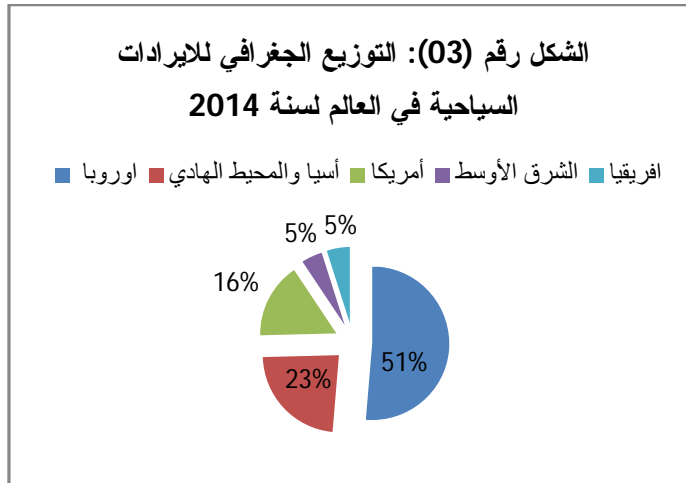
تزايد عدد السياح الدوليين أدى إلى تضاعف الإيرادات السياحية العالمية بنحو 3 مرات خلال الفترة (2000-2014)، فقد بلغ إجمالي الإيرادات السياحية لسنة 2014 1245 مليار دولار و 937 مليار يورو بزيادة قدرها 3,7% بالقيمة الحقيقية (مع الأخذ بعين الاعتبار التقلبات في أسعار الصرف والتضخم) عن سنة 2013 أين قدرة الإيرادات السياحية بـ 1197 مليار دولار و 902 مليار أورو، والجدول الموالي يظهر ذلك:

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات السياحية العالمية خلال الفترة (2014-2000)

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات مليار دولار	478	679	919	1042	1.078	1197	1245
الإيرادات مليار أورو	517	545	693	749	839	902	937

Source: <http://www2.unwto.org/fr>

أما من ناحية التوزيع الجغرافي للإيرادات السياحية لسنة 2014، فنجد أن أوروبا تستقطب أكبر قدر من الإيرادات السياحية وقدرت بنحو 40,9% من إجمالي الإيرادات السياحية العالمية، ثم تليها منطقة آسيا والمحيط الهادي بنحو 30,3%، تليها القارة الأمريكية بـ 22%، ثم منطقة الشرق الأوسط بـ 4%، ثم إفريقيا بـ 2,9%، والشكل الموالي يظهر ذلك:



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات المنظمة العالمية للسياحة:

faits saillants OMT du tourisme édition 2010, mercredi 26 janvier 2011, P 5, Delivered by <http://www.e-unwto.org>

ب- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي سواء محلياً أو عالمياً، أي يعكس مستوى النمو الاقتصادي. وتشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت 9,7 % خلال الفترة (2000-2015)، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10,8 % بحلول سنة 2026⁸، وهذا ما يبرزه الجول الموالي:

الجدول رقم (03): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة (2010-2015).

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي %	10,8	10,1	9,2	9,4	9,3	9,5	9,8	9,8

Source: <http://www.wttc.org/>

ج- مساهمة السياحة في التوظيف:

يعد قطاع السياحة من أبرز القطاعات القادرة على خلق وتوفير مناصب الشغل في العالم، لأن الإنفاق على النشاط السياحي يؤثر في قطاعات متعددة في الاقتصاد الوطني، والوظائف التي تخلقها السياحة لا تشترط وجود مهارات خصوصاً في مستوياتها الدنيا⁹. هذا وتشير الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل في قطاع السياحة إلى أن هذا القطاع يستقطب ما يفوق عن 9% من إجمالي اليد العاملة في العالم خلال الفترة (2000-2015)، حيث بلغ العدد سنة 2015 283578000 منصبا بنسبة زيادة قدرها 17,76% عن سنة 2000 أين بلغ عدد المشغلين في القطاع 240791000 منصب، كما أنه من المتوقع أن توظف السياحة حوالي 11% من إجمالي اليد العاملة في سنة 2026¹⁰، والجدول الموالي يبرز تطور عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة (2000-2015):

الجدول رقم (04): تطور عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة (200-2015).

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال في القطاع السياحي	240791000	253915000	251380000	258022000	265110000	271474000	276340000	283578000
النسبة من عمال العالم %	9,9	9,7	8,9	9	9,1	9,3	9,4	9,5

Source: <http://www.wttc.org/>

2- الخصائص الهيكلية و التنمية للقطاع السياحي في الجزائر.

2-1- الامكانيات السياحية.

من أجل جعل السياحة تلعب دورها كاملا لأبد من توفر جملة من الإمكانيات تتراوح بين إمكانيات طبيعية ، و تتمثل أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية و أماكن الراحة و الترفيه ، الجبال ، و الشواطئ ، والغابات و الصحاري ، و الينابيع و الحمامات الطبيعية ، هذا بالإضافة إلى توفر الآثار التاريخية و المعمارية و الدينية و الصناعات التقليدية ، وكذلك العادات و التقاليد و الفنون الشعبية المختلفة.

أما الإمكانيات المادية فتتجسد في البنية التحتية كهياكل الاستقبال و وسائل النقل ، المطارات ، الطرق و الموانئ و السكك الحديدية و وسائل الاتصال ، والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة ، إذ أثبتت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير السياحة ، حيث تعمل على توفير سهولة الحركة و ربح الوقت و الجهد و بالتالي توفير الراحة ، و أخيرا الإمكانيات المؤسسية إذ يحتاج قطاع السياحة للعديد من المؤسسات القائمة عليه ، من آليات تنفيذ إستراتيجية السياحة الجزائرية ، و آخرين متعاملين في السوق السياحية ، و تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في ترقية القطاع السياحي.

و يمكن تلخيص الامكانيات السياحية للجزائر في الجدول الموالي:

جدول رقم (05): الامكانيات السياحية في الجزائر.

المقومات	طبيعية	بشرية والتاريخية	المالية والخدمية
الامكانيات	-مساحة شاسعة تقدر بـ 2831741 كم. - شريط ساحلي بطول 1200كم. -07 حضائر وطنية. -تنوع في التضاريس والمناخ. - 202 حمام معدني.	- 06 مصنفات تاريخية. - العديد من المعالم الأثرية. - 07 متاحف وطنية. - تنوع الصناعات التقليدية.	- شبكة نقل بري بطول 118306 كم وشبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200 كم. -53 مطار جوي و 13 مئاء بحري. - 1184 فندق بطاقة استيعابية 92737 سرير. - 29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- سماعيني نسبية، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 45-57.

- <http://www.ons.dz/-Tourisme-.html> consulte le :01/01/2016 .

- <http://www.bank-of-algeria.dz> consulte le :01/01/2016 .

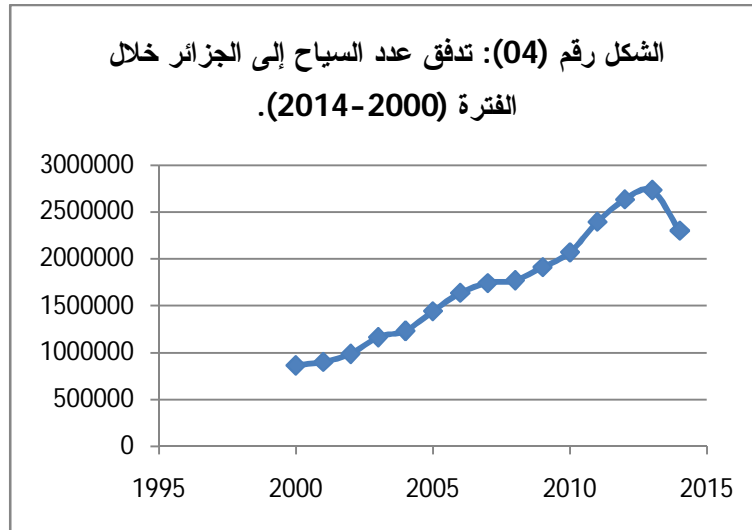
2-2- مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري.

2-2-1- الإيرادات السياحية وعدد السياح:

من خلال الشكل رقم (03)، نلاحظ تزايد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، حيث تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من سنة 2000 أين بلغ: 86600 سائح إلى سنة 2013 أين وصل العدد إلى: 2733000 سائح، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى¹¹:

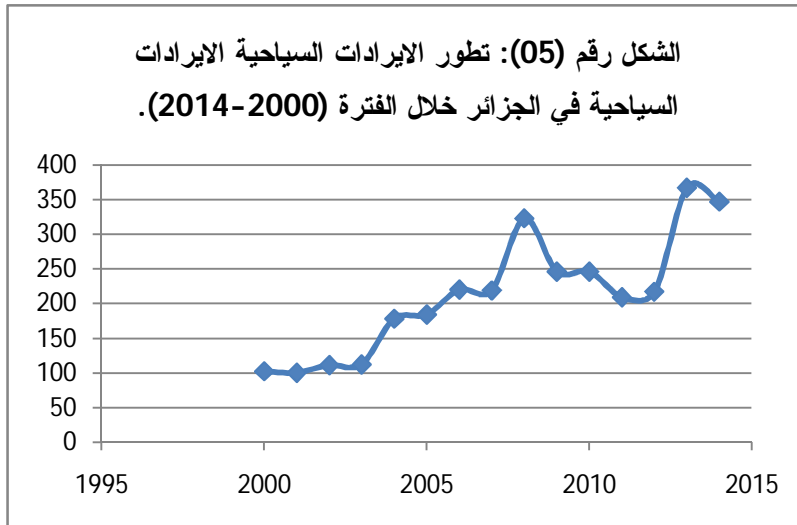
- عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.

- والاضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة. أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح: 2301000 سائحا مسجلا تراجعا بـ 15,8% عن سنة 2013، وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (01).

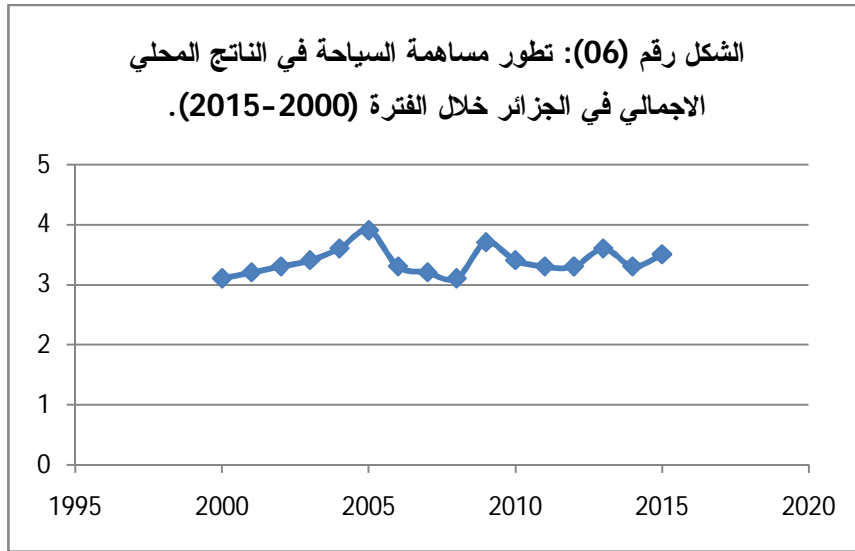
أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة، فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال الفترة (2000-2014) 212,06 مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضا في الإيرادات السياحة بنحو 5,44 % عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، وهو ما يظهره الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (01).

2-2-2- المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الشكل رقم (04)، يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعدى 4% خلال الفترة (2000-2015) وهي نسبة ضئيلة جداً، ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (01).

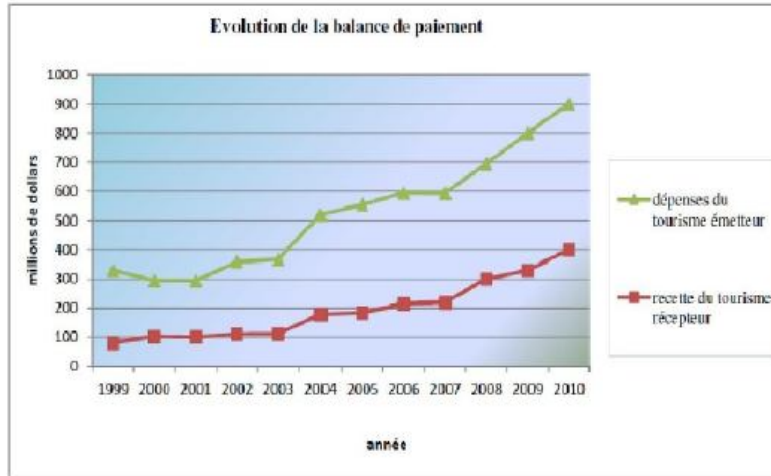
2-2-3- مساهمة السياحة في التشغيل:

عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نمو ملحوظا خلال الفترة (2000-2015)، حيث تضاعف بـ 1,6 مرة من سنة 2000 أين بلغ 3924 ألف موظف ليصل إلى 6283 ألف موظف سنة 2015، إلا أن الرقم المسجل يبق بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الايواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الايواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و 4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر¹². سجلت سنة 2015 6283 ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السياحي بزيادة قدرها 3,9 % عن سنة 2014 التي سجلت نحو 604.4 ألف عامل مباشر وغير مباشر (الملحق رقم 01).

2-2-4- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:

يبرز الشكل الموالي ميزان السياحة والسفر في الجزائر خلال الفترة (1999-2010):

الشكل رقم (07): تطور مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1999-2010).



Source : www.ons.dz

من خلال الشكل نلاحظ أن ميزان السياحة في الجزائر شهد عجزا خلال الفترة (1999-2010)، حيث أن النفقات السياحية المتجهة نحو الخارج أكبر من الإيرادات السياحية الواردة.

3- السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر .

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة:

أ - إجراءات قانونية:

- **قانون التنمية المستدامة للسياحة:** صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل¹³:
- ✓ ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الأيواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.
- ✓ ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- ✓ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسليّة وتحسين نوعية الخدمات السياحية.
- ✓ المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- ✓ التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.
- **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، وهدف إلى¹⁴ تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسليّة مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.
- **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، وهدف إلى¹⁵:
- ✓ هدف إلى الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.
- ✓ ادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.
- ✓ إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.
- ✓ المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.
- **القانون المتعلق بتطوير الاستثمار:**
- إن أهم ما جاء في الأمر 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وألية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية و الجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي¹⁶:
- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شبك وحيد ضمن الوكالة يضم الإيرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.
- بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011¹⁷.

ب - اجراءات مؤسسية

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي و منها :

- وزارة السياحة والصناعات التقليدية: تأسست بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في¹⁸:

✓ التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته.

✓ تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وانجاز المخططات التنموية السياحية.

- الديوان الوطني للسياحة: أنشئ بموجب المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم رقم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992، وهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السياحة والسهر على تنفيذها¹⁹.

- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، ويهدف إلى²⁰: صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية.

- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998، وتهدف إلى²¹ انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتميئتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

- اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها²². بالإضافة إلى إنشاء معاهد (معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر) ومدارس (المدرسة العليا للسياحة) في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني²³.

ج - الاجراءات الاقتصادية والمالية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT):

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية²⁴، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تهمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات²⁵.

ويرتكز المخطط على خمس ديناميكيات²⁶:

- مخطط الجزائر كوجهة سياحية.

- الأقطاب السياحية ذات الامتياز.

- مخطط الجودة السياحية.

- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- مخطط تمويل السياحة.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع السياحي الى جانب قطاع المحروقات من خلال تحقيق جملة من الاهداف العامة والمادية وتحديد المشاريع ذات الأولوية.

الجدول رقم (2): خطة الأعمال السياحية لأفاق 2015.

السنة	2007	2015
عدد السواح	1,7 مليون	2,5 مليون
عدد الأسرة	84.869 يعاد تأهلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي	1,7 %	3 %
إيرادات مليون دولار	250	1500 إلى 2000
مناصب شغل	200.000	400.000
التكوين: مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: الحركات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص18.

- المشاريع ذات الأولوية لتنمية القطاع السياحي: تتمثل أهم المشاريع ذات الأولوية في هذا المخطط في²⁷:

- ✓ فنادق السلسلة: عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ 29286 سرير.
- ✓ عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة مصممة لتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.
- ✓ اطلاق 80 مشروعا سياحيا في 06 أقطاب سياحية بامتياز.

3- المعوقات الاقتصادية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر و الحلول المقترحة

3-1- معوقات تفعيل القطاع السياحي :

أحصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص أو المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر، وذلك من خلال الزيارات للمواقع وتشمل هذه النقائص²⁸:

- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثممة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية وتمفصل ضعيف مع حقائق الميدان).
- إيواء وفندقة: طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متأكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية).

- وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة).

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز.

- ضعف نوعية المنتج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية).

- تغلل ضعيف لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في السياحة (عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في قطاع السياحة).

- ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج).

- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة (عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي).

- الأمن مسألة أساسية (غياب الأمن الصحي الغذائي اضطرابات..)

- عجز في تسويق وجهة الجزائر (ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الاعلام والاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق، انعدام أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية).

كما أنه هناك عوائق معوقات حالت دون الاستثمار السياحي في الجزائر تتمثل في²⁹: مشكلة العقار السياحي، كثرة الاجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد، بالإضافة إلى ضعف الحوافز الموجه أساسا للاستثمارات السياحية وإشكالية التمويل السياحي.

3-2- الحلول المقترحة.

أ- تأهيل العنصر البشري الكفؤ:

صحيح أن الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.

ب- رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:

من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3 ملايين دولار، حيث بلغت 1.6089 مليار دولار سنة 2015 (الملحق رقم 01)، كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.07%³⁰ وهي نسبة ضعيفة جدا. لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

ج- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي:

مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أي تكيفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترفيقته.

خ- ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال:

- ✓ حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر.
- ✓ تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي.
- ✓ القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 إلى أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر³¹ بنسبة 14% بعد كل من البيروقراطية 20,5% والتمويل 15,7%.

الخاتمة:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من الدول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل و بديل للاستثمار الأجنبي... الخ، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع. اما في الجزائر فان الإمكانيات السياحية المتوفرة لم تحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع من حيث العائدات السياحية و فرص التشغيل و المساهمة في الناتج.

ومن بين النتائج المتوصل اليها ما يلي:

- تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية ضخمة يمكنها أن تكون بديلا تنمويا إذا أحسن استغلال هذه الإمكانيات.
- ضعف المردودية الاقتصادية للقطاع السياحي (ضعف المساهمة في الناتج المحلي، ضعف الإيرادات السياحية، عجز ميزان السياحة)، نتيجة وجود عدة عراقيل حالت دون ذلك والتي من أبرزها إهمال السلطات للقطاع كمصدر للتنمية خاصة قبل سنة 2008.
- اتخذت الدولة العديد من الاجراءات بهدف تخفيف العراقيل التي تواجه تطوير القطاع ومن أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، ولكن يبقى مشكل تسيير وتمويل المخطط أهم تحدي أو عائق يواجه نجاحه.

- الملحق رقم 01: تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2013).

حجم الاستثمارات في القطاع السياحي مليار دولار	المساهمة في التشغيل		المساهمة المباشرة في الناتج المحلي %	الإيرادات السياحية مليون دولار	عدد السياح	السنوات
	أجمالي العاملين	العاملين المباشرين				
0,297	392.4	154.7	3.1	102	866000	2000
0.412	338.3	166.3	3.2	100	901000	2001
0.628	379.3	180.5	3.3	111	988000	2002
0.850	402.8	180.4	3.4	112	1166000	2003
1.840	518.1	227.5	3.6	178	1234000	2004
1.640	528	258.9	3.9	184	1443000	2005
1.840	576.3	239	3.3	220	1638000	2006
2.260	546.2	225.4	3.2	219	1743000	2007
2.080	515	227.7	3.1	323	1772000	2008
1.770	593.2	269.2	3.7	246	1912000	2009
1.554	539.4	254.1	3.4	246	2070000	2010
1.664	535.4	266.6	3.3	209	2395000	2011
1.774	583	292.2	3.3	217	2634000	2012
1.814	634.5	321.4	3.6	367	2733000	2013
1.991	604.4	305.9	3.3	347	2301000	2014
1.6089	628.3	327.3	3.5	-	-	2015

Source: World Development Indicators (WDI), November 2015
World Travel and Tourism Council Data, 2016

الهوامش والمراجع :

- ¹ المنظمة العالمية للسياحة، مفاهيم وتعريف وتصانيف لإحصاءات السياحة، دليل فني رقم 01، سنة 1995، ص 10.
- ² الديوان الوطني للإحصائيات، مجموعة الإحصائيات السنوية رقم 18، نشرة 2000، الجزائر، ص 275.
- ³ عيسى مرزاقة ومحمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة يومي 10/09 مارس 2010، جامعة بسكرة، ص ص 4-5.
- ⁴ هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 2013/13، الجزائر، 2013، ص 74.
- ⁵ faits saillants OMT du tourisme édition 2010, mercredi 26 janvier 2011, P 4, Delivered by <http://www.e-unwto.org>.
- ⁶ <http://www.e-unwto.org/> consulte le :2005/2016.
- ⁷ faits saillants OMT du tourisme édition 2010, mercredi 26 janvier 2011, P 5, Delivered by <http://www.e-unwto.org>.
- ⁸ ECONOMIC IMPACT 2016 WORLD, The World Travel & Tourism Council (WTTC) ; P 3, Delivered by <http://www.wttc.org/>.
- ⁹ يعابشة نبيل، أهمية القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد الوطني -دراسة مقارنة بين: الجزائر، تونس، المغرب-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 38.
- ¹⁰ ECONOMIC IMPACT 2016 WORLD, The World Travel & Tourism Council (WTTC) ; P 6, Delivered by <http://www.wttc.org/>
- ¹¹ فوزية بوصفصاف، تشخيص استراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2015، ص 274.
- ¹² يعابشة نبيل، مرجع سابق، ص 185.
- ¹³ المادة رقم 02 من القانون رقم 01-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.
- ¹⁴ المادة رقم 02 من القانون رقم 02-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 .
- ¹⁵ المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.
- ¹⁶ منصورى الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 89
- ¹⁷ الجريدة الرسمية، عدد 35، مؤرخة في في 22 يونيو 2011، ص 34.
- ¹⁸ سماعيني نسبية، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص 91.
- ¹⁹ المادة رقم 04 من المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992.
- ²⁰ المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 21 فيفري 1998.
- ²¹ المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 94-98 المؤرخ في 10 مارس 1998.
- ²² المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي رقم 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994.
- ²³ سماعيني نسبية، مرجع سابق، ص ص 95-96.
- ²⁴ وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008 ، ص 92
- ²⁵ حسين عبد القادر، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02-2013، الجزائر، ص 190.
- ²⁶ بوفاس الشريف وبن خديجة منصف، ترقية المنتج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر 22-23 أبريل 2014، جامعة قلمة، الجزائر، ص 09.

²⁷ وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص ص 18-19.

²⁸ وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص ص 53-56.

²⁹ يعاشة نبيل مرجع سابق، ص 117.

³⁰ <http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf> (09-01-2016).

³¹ World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2012-2013, p:88

Les Déterminants du Développement Financier

The Determinants of Financial Development

Younes Azzouz

Université de Tlemcen; Algérie
younesazzouz@gmail.com

Naima Baroudi

Université de Tlemcen; Algérie
baroudinaima@yahoo.fr

Résumé :

Cet article tente de mettre la lumière sur les principaux facteurs qui participent à la détermination du niveau du développement financier. L'origine légale, l'environnement politique, les caractéristiques géographiques, la culture et la religion déterminent la nature et le rôle des institutions mises en place dans chaque pays ; ces institutions à leur tour déterminent la structure, les fonctions et surtout l'efficacité des systèmes financiers instaurés.

Mots Clés : Développement financier, Institutions, Origine légale, Environnement politique.

Classification JEL : G28, N23, N43, P14

Abstract:

This article attempts to shed light on the main factors involved in determining the level of financial development. The legal origin, political, geographic, culture and religion determine the nature and role of institutions set up in each country; These institutions in turn determine the structure, functions and especially the effectiveness of established financial systems.

Keywords: Financial Development, Institutions, Legal origin, political environment.

JEL Classification: G28, N23, N43, P14

Introduction

Aucune définition empiriquement acceptable du développement financier n'existe ; toutefois, la large littérature théorique suggère que les intermédiaires et les marchés financiers se créent et se développent pour optimiser les coûts de l'information et des transactions, donc promouvoir l'acquisition de l'information, la diversification des risques, la transformation de liquidité et la facilitation des transactions financières.

En considérant un système financier comme un ensemble, on peut estimer que ses fonctions n'ont changé durant les quelques derniers siècles que légèrement, c'est plutôt la façon d'accomplir ces fonctions qui a beaucoup évolué. Cette évolution s'est manifestée principalement à deux niveaux : l'apparition de nouveaux intermédiaires, et l'élargissement de la gamme des produits et services offerts par chacun d'entre eux.¹

On peut considérer qu'un système financier, quelle que soit sa composition, remplit les fonctions majeures suivantes :²

- *Le transfert des ressources* dans le temps et dans l'espace ;
- *L'acheminement des ressources des épargnants aux investissements* les plus rentables en coïncidant entre les objectifs des deux parties ;
- *La mise en commun des ressources et la subdivision de propriété* afin de permettre l'accès aux petits investisseurs ;

- *La gestion des risques* en offrant des services d'assurance pour les individus, pour les propriétés et même pour les investissements ;
- *La facilitation des paiements* en offrant les moyens adéquats, en minimisant les frais et en sécurisant les transferts de fonds ;
- *La collecte et le traitement de l'information* concernant la rentabilité, la solvabilité et les risques liés aux différents agents économiques ;
- *La gestion des problèmes d'incitation* tels que l'aléa moral, la sélection adverse et les conflits principal-agent à travers les contrats de surveillance déléguée.
- Le deuxième volet de l'évolution des systèmes financiers concerne l'apparition de nouveaux intermédiaires et la métamorphose d'autres déjà existants. Les intermédiaires financiers sont des entreprises dont l'activité principale consiste à fournir des services et des produits financiers.³ Parmi les principaux intermédiaires on trouve :
- *Les Banques Commerciales* dont les missions principales sont la collecte de l'épargne et l'octroi de crédits. L'importance du système bancaire varie selon la nature de l'économie, que ce soit une économie d'endettement ou une économie de marchés, et selon la structure des banques en différenciant entre banques universelles et banques spécialisées ;
- *La Banque Centrale* qui fixe les politiques monétaires et veille à leur application, qui crée et gère la monnaie nationale ainsi que les réserves en or et en devises étrangères, et qui veille à ce que les banques commerciales respectent les règles de prudence ;
- *Les Fonds d'Investissements* qui permettent une meilleure diversification des portefeuilles, par conséquent la minimisation des risques ;
- *Les Compagnies d'Assurance* dont le rôle est très important pour garantir un climat de confiance propice à la promotion des investissements ;
- *Les Caisses de Retraite* qu'on peut considérer comme une assurance contre le temps ;
- Il y a aussi un grand nombre d'*Institutions Financières Spécifiques* dont l'existence est restreinte à certains pays ou certaines circonstances ; on y trouve par exemple : les banques d'investissement, les bureaux de notation ou les véhicules d'investissements structurés.

On peut constater que l'évolution de ces intermédiaires varie largement à travers les pays. Les spécialistes du domaine expliquent ces différences à travers diverses théories ; en plus des facteurs géographique, social et culturel, il y a des théories qui les relient à l'origine légale d'un pays, à des facteurs politiques ou aux dotations propres à chaque pays.

McKinnon (1973) et Shaw (1973) suggèrent que les variations des niveaux du développement financier à travers les différents pays dépendent principalement des législations et des régulations des autorités, autrement dit du cadre institutionnel.⁴ Bisignano (1998) retourne sur le développement des marchés financiers d'Antwerp et d'Amsterdam durant le Seizième Siècle, et de Londres au cours du Dix-huitième Siècle et conclue que la promulgation de lois sur la libération du commerce international et la protection des droits de propriété est la raison principale derrière leurs succès.⁵

Les principaux déterminants du développement financier, en l'occurrence les institutions, la géographie et l'ouverture commerciale, sont reconnus être également des déterminants pour la croissance économique, ce qui implique que la relation est probablement indirecte ; ces facteurs affectent réellement la croissance économique mais par le biais de son système financier et non pas directement. Cette idée constitue la base pour le domaine d'étude des relations entre la sphère financière et l'économie réelle.

Pour cela, ce travail sera consacré à l'étude de l'effet indirect des développements socio-institutionnels sur la croissance économique à travers leur effet sur le système financier. Nous nous intéresserons donc aux différentes théories qui expliquent le développement des systèmes financiers et leurs différences en matière de performance, ensuite nous retournerons sur quelques études qui essaient de vérifier cette relation finance-croissance par l'intermédiaire des institutions.

1. La Théorie du “*Droit et la Finance*”

Le Royaume Uni et la France ont beaucoup de similitudes en matière de PIB par habitant, d'institutions démocratiques et de caractéristiques géographiques ; néanmoins, durant les années 1990, le ratio de capitalisation boursière au PIB du Royaume Uni était trois fois plus élevé que celui de la France, alors que le ratio des crédits privés au PIB Britannique était de l'ordre de 112%, plus élevé que celui de la France (89%).⁶ D'un point de vue institutionnel, les deux pays suivent des traditions légales différentes reflétées par les lois et les pratiques sur le plan de la protection de la propriété privée. Si on pouvait fragmenter ces différences, quelle serait la part qu'on pourrait attribuer aux traditions et pratiques légales ?

1.1. La Naissance et la Prolifération des Droits Européens

La littérature théorique distingue deux sources principales pour les lois et les constitutions qui existent en ce moment à travers le monde. Le Droit Commun Anglais ou “*Common Law*” est un ensemble de lois qui ont été rédigées par des juges et par la suite incorporées aux législatures ; alors que les Droits Civils Français, Allemand et Scandinave “*Civic Law*” sont des lois résultant des travaux des académiciens et des législateurs sur la base de textes datant de l'ère Romaine.⁷

Théoriquement, le Droit Civil est le plus ancien puisque ses racines remontent à l'époque où l'Empire Romain régnait sur une grande partie de l'Europe, plus exactement au Sixième Siècle lorsque l'empereur Byzantin Justinien a compilé la loi Romaine pour se donner plus d'autorité à lui et à la Cour qu'il tenait d'une main de fer, et ceci au détriment de la population représentée par le sénat.

A partir du Quinzième Siècle, le système légal Français représentait un mélange de droit coutumier, de textes Justiniens et de décisions judiciaires. Mais durant le Dix-huitième Siècle, la réputation judiciaire du monarque s'est détériorée vu le nombre indéterminé d'exactions qu'il avait commises ; la Révolution Française a adopté la doctrine de Charles de Secondat Montesquieu (1748) en ce qui concerne la séparation des pouvoirs, et a donc rétréci le rôle des juges en les passant de législateurs à applicateurs de la loi, elle a aussi veillé à remplacer la jurisprudence par des lois plus fortes.⁸ Le nouvel état voulait donc s'assurer que les juges veillaient à ses objectifs, une approche reflétée par des procédures lourdement formalisées.⁹

Comme Napoléon en France, Bismarck a unifié l'Allemagne en 1871, et un peu plus tard son système légal via la codification. Une partie de cette dernière était déjà entreprise au Dix-huitième Siècle en Bavière et en Prusse, mais c'est la décision qu'a prise Bismarck en 1873 qui a mené à l'adoption du Droit Civil Allemand en 1900. Ce dernier s'est différencié de son homologue Français en favorisant la jurisprudence et l'évolution des lois. En termes d'adaptabilité, le Droit Civil Allemand s'approche beaucoup plus du Droit Commun Anglais puisqu'il a rejeté les pratiques Napoléoniennes qui visent à réduire le rôle de la jurisprudence.

L'histoire du Droit Commun Anglais est totalement différente ; ce droit a déjà atteint sa maturité avant la fin du Dix-septième Siècle lorsque le parlement s'est opposé aux Rois Anglais (Les Stuarts à cette époque) qui souhaitaient ressusciter le régime féodal. Le parlement, composé majoritairement de propriétaires de terres et de grands commerçants, s'est allié aux tribunaux pour protéger les propriétaires de droits.

Les origines légales Britannique, Française et Allemande se sont externalisées vers le reste du monde à travers la colonisation et l'imitation. Napoléon, depuis qu'il a ordonné de rédiger le Code Civil Français en 1804, avait comme objectif de l'appliquer dans tous les territoires occupés, ainsi qu'en Italie, en Pologne et aux Pays Bas. D'un autre côté, le Droit Civil Français a eu beaucoup d'influence sur les systèmes légaux Espagnol et Portugais ce qui a permis sa propagation en Amérique Latine et Centrale.¹⁰

Les Anglais ont, eux aussi, exporté leur Code à travers la colonisation. La flexibilité du Common Law a facilité son transfert et intégration dans les réglementations locales ; en fait,

les juges du Common Law avaient comme instruction de respecter les réglementations locales en ce qui concerne la religion, les litiges familiaux et autres questions délicates.¹¹

En plus de son influence sur les systèmes légaux Autrichien et Suisse, le Droit Civil Allemand a réussi à atteindre l'Extrême Est en passant par la Chine et le Japon, et quelques pays de l'Europe de l'Est. Les pays Scandinaves ont réussi à échapper à l'influence des Droits Européens, puisqu'ils avaient déjà développé leur propre Droit Civil durant les Dix-septième et Dix-huitième Siècle.¹²

Après la chute de l'Union Soviétique, la plupart des pays ex-socialistes se sont reconvertis à leurs traditions légales d'avant-guerre, y compris la Russie qui avait adopté le Droit Civil Français durant le Dix-neuvième Siècle, et les pays qui restent à ce jour attachés aux traditions socialistes, tel que Cuba, ne fournissent pas de données régulières et fiables sur leurs économies. Pour cela, sont très rares les études qui traitent le Socialisme comme tradition légale à part entière¹³.

1.2. Les Canaux de Transmission des Traditions Légales

La théorie du "*Droit et la Finance*" désigne deux canaux majeurs pour la transmission d'effets entre l'origine légale d'un pays et son niveau de développement financier :¹⁴

- * **Le canal politique**, prôné par La Porta et al (1998), implique une différence des traditions légales en termes de priorités qu'elles attachent aux droits de propriété privée contre les droits souverains de l'état, ce canal se base sur l'idée que la protection des droits de propriété privée est la base d'un développement financier durable. Dans ce sens, on trouve que le Droit Anglais a évolué durant le Dix-neuvième Siècle pour protéger les droits des propriétaires privés contre l'expropriation par le trône, alors que les Droits Civils n'ont cessé de favoriser l'autorité royale. Le canal politique met l'accent sur le degré du contrôle qu'exerce l'état sur les lois ;
- * **Le canal de l'adaptabilité des lois**, prôné par Hayek (1960) et Merryman (1985), stipule que les lois n'ont pas le même degré d'adaptabilité aux évolutions des conditions courantes ; les traditions légales qui arrivent à s'adapter efficacement pour minimiser la fosse entre les besoins en matière de contrats et les systèmes légaux pratiqués sont celles qui favorisent un meilleur niveau de développement financier. Dans ce sens, le Droit Commun est plus souple à s'adapter aux conditions courantes puisque ses juges favorisent l'étude cas par cas et favorisent ainsi la jurisprudence par rapport aux lois fixes.

Ces deux canaux, constituant la base de la théorie du "*Droit et la Finance*", suggèrent que l'origine légale d'un pays façonne son développement financier, mais chacun stipule un certain mécanisme. Le canal politique se focalise sur le pouvoir de l'état, alors que le canal de l'adaptabilité se concentre sur le processus d'élaboration des lois. En matière de différenciation, le canal politique insiste sur les différences de performance entre les pays du Droit Commun et ceux du Droit Civil, alors que le canal d'adaptabilité met l'accent sur l'avantage du Droit Commun et du Droit Civil Allemand sur le Droit Civil Français.¹⁵

1.3. Les Différences de Performance entre les Droits

Les investigations qu'ont menées La Porta et al. (2008) ont démontré que le Droit Commun, en comparaison aux Droits Civils, est associé à i) une meilleure protection des investisseurs qui, à son tour, est associée à des niveaux élevés du développement financier, à un meilleur accès au financement et une plus haute dispersion de la propriété, ii) une propriété publique et une régulation plus légères, qui sont à leur tour associées à moins de corruption, à un bon fonctionnement du marché du travail et à une économie parallèle moins importante, iii) un système judiciaire plus indépendant et moins formalisé qui favorise les droits de propriété et l'application des contrats.¹⁶

Empiriquement, Beck et al (2003)¹⁷ utilisent des indicateurs mesurant le développement du système financier tels que le ratio des crédits bancaires contractés par le secteur privé au PIB, le ratio de la capitalisation boursière au PIB, et un indice de la protection de la propriété privée (tiré de La Porta et al. 1999 et Holmes et al. 1997). L'origine légale est représentée par une variable indicatrice ; deux variables mesurent l'environnement légal à travers le canal politique : l'inamovibilité des juges de la Cour Suprême et le pouvoir de la Cour Suprême sur les cas impliquant des administrations publiques ou le gouvernement ; et deux variables reflètent le canal d'adaptabilité, soit l'utilisation des jugements précédents et la justification légale (par des lois statutaires ou selon les conditions courantes).

Les résultats des régressions démontrent que l'origine légale explique significativement les niveaux du développement financier même en contrôlant pour la durée de l'indépendance et la situation géographique. Les pays du Droit Civil Français présentent les niveaux de développement financier les plus bas en comparaison avec ceux Britannique et Allemand, et entre ces deux derniers, le Common Law devance généralement le Droit Civil Allemand, sauf lorsqu'il s'agit d'indicateur mesurant la performance du système bancaire en particulier.

Dans une deuxième étape de l'étude, les auteurs démontrent que l'origine légale (en tant que variable muette) explique généralement les quatre variables représentant le canal politique et d'adaptabilité, sauf qu'elle est plus consistante avec le deuxième canal. Pour les quatre variables, les pays issus du Common Law présentent une plus grande indépendance et flexibilité du système judiciaire.

2. Les Théories Politiques

Beck et Levine (2003) formulent quelques critiques à la théorie du "*Droit et la Finance*", on cite parmi elles:¹⁸

- Les Droits Civils accordent plus de droits aux tiers parties des contrats contrairement au Droit Commun qui insiste sur l'obligation d'implication directe de toutes les parties concernées ce qui contraint le transfert de propriété financière ;
- La simple classification des pays selon l'origine de leurs systèmes légaux peut créer des confusions pour deux raisons : les pays qui optent pour un certain Droit ne réalisent pas nécessairement les mêmes niveaux de développement que le pays source du Droit ; et que la propagation d'un certain Droit par imitation ou par colonisation risque d'influencer la réaction des populations locales à son application ;
- Le poids de l'origine légale dans la structure institutionnelle d'une économie est probablement surestimé, autant que celui des droits de propriété dans le développement des systèmes financiers.

La théorie de "*La Politique et la Finance*" a pour objectif de déterminer les autres causes des variations en matière de développement financier, tout en rejetant l'importance donnée aux traditions légales. Rajan et Zingales (2003) notent que le développement financier a beaucoup évolué durant le siècle dernier, contrairement aux traditions légales qui restent fixes ; ils soulignent alors le rôle des facteurs politiques qui changent à travers le temps.¹⁹

Le canal politique de la théorie du "*Droit et la Finance*" prédit que l'exportation du Droit Civil, par exemple, va participer à la création d'un état centralisé qui limite les droits de propriété privée, la protection des droits des actionnaires et créanciers minoritaires et le développement de marchés financiers concurrentiels, la structure politique initiale ne compte pas dans cette théorie. Par contre, la théorie de "*la Politique et la Finance*" suggère que la structure politique d'un pays est un élément central dans le développement de son système financier. Empiriquement, les chercheurs n'arrivent que partiellement à distinguer entre les deux points de vue.

La recherche sur l'effet des réformes politiques et institutionnelles sur la croissance économique n'est pas unanime.²⁰ Des économistes avancent l'idée que le processus de

démocratisation renforce les libertés civiles, les politiques stables et l'ouverture de la société ; il renforce aussi la protection des droits de propriétés et l'accomplissement des contrats ; et décourage la corruption et la déloyauté. Pour résumer, le processus de démocratisation stimule la croissance économique.

D'autres économistes reviennent sur l'effet négatif que peuvent avoir les groupes d'intérêts (dits aussi les groupes de pression) ; sous leur pression, les structures démocratiques peuvent souffrir d'inefficacité dans la prise de décision et dans son application. La démocratie "prématurée" que vivent plusieurs pays en voie de développement est suspectée d'être l'une des causes principales du ralentissement de leur croissance, et même de certaines instabilités politiques et divergences ethniques.

Amable et al (1997) démontrent que la confiance du public dans le système financier est positivement corrélée avec le volume de l'épargne ; en fait la stabilité du système et la réduction des risques peuvent compenser la baisse de rémunération sur les dépôts. Les restrictions d'entrée, la garantie des dépôts et le contrôle permanent par les organismes concernés peuvent eux aussi augmenter cette confiance.²¹

Considérons une société où une petite élite contrôle tous les pouvoirs politiques ; les droits de propriété de cette élite sont relativement bien protégés alors que ceux du reste de la population sont quasi-inexistants. Lorsque la majorité des opportunités d'investissement sont dans le domaine agricole, le type des institutions n'a pas de grande importance ; les membres de l'élite peuvent investir en agriculture et embaucher la population, tout le monde en bénéficie. L'arrivée de nouvelles technologies favorisant l'industrialisation peut faire basculer la situation, sauf si l'élite peut entreprendre des investissements industriels sans perdre son pouvoir politique, là on pourrait s'attendre à ce qu'elle profite de ces opportunités.

Cependant, il y a en réalité trois problèmes majeurs. Premièrement, les personnes ayant les idées et les compétences entrepreneuriales requises peuvent ne pas faire partie de l'élite, et par conséquent ne sont pas motivées à investir puisque les risques d'expropriation sont importants. Deuxièmement, il est possible que l'élite veille à empêcher ces investissements si elle estime que ceux sont plutôt les personnes en dehors de l'élite qui en bénéficieraient. Troisièmement, il est possible que l'élite veille à empêcher ces investissements si elle estime que les changements engendrés peuvent causer une révolte contre leurs pouvoirs absolus.

Ceci nous amène à deux conclusions importantes : ²² i) que la différence entre institutions favorisant la propriété privée et institutions extractives n'est significative que depuis que les technologies exigent une participation économique à large spectre, donc depuis la révolution industrielle, ii) et que les pays qui avaient des institutions efficaces sont ceux qui ont pu profiter des opportunités d'industrialisation à partir de la fin du Dix-huitième Siècle.

Dans le cas où les groupes de pression ont une grande influence sur les institutions, ces dernières ne peuvent changer qu'en cas de chocs exogènes. Acemoglu et al. (2005) citent l'exemple de l'Europe des années 1340 ; une épidémie de peste noire a significativement réduit le nombre de la population ce qui a donné aux paysans un plus grand pouvoir de négociation. Cette théorie s'applique aussi aux pouvoirs grandissant des commerçants Anglais et Néerlandais qui ont ouvert de nouveaux marchés en outre-Atlantique, un bénéfice dont les commerçants Français, Espagnols et Portugais en ont été privés vu que le commerce extérieur dans ces pays était monopolisé par le gouvernement.²³

3. Les Théories des Dotations

Acemoglu et al (2001) proposent une théorie sur les différences institutionnelles parmi les ex-colonies Européennes. Contrairement à la théorie de l'origine légale qui s'intéresse à l'identité du colonisateur en supposant que ses institutions influencent celles du pays colonisé, la "Théorie des Colons" s'intéresse beaucoup plus aux conditions de vie lors de la période d'occupation (représentées par le taux de mortalité des colons, d'où son nom). Cette théorie est basée sur trois axes essentiels : ²⁴

- Il y a différents types de politiques de colonisation ce qui a permis de créer différents types d'institutions au sein des colonies. D'un côté il y a la colonisation à but d'extraction où le colonisateur s'intéresse uniquement à extraire et envoyer un maximum de ressources au pays d'origine, les institutions installées n'accordent pas de grande importance aux droits de propriété privée ou à la protection contre l'expropriation par l'état. De l'autre côté, un nombre d'Européens ont fait le voyage pour s'installer dans les nouvelles colonies pour créer ce que Crosby (1986) appelle les "*Néo-Europes*", les institutions installées sont identiques à celles du pays originaire en matière de protection des droits de propriété. Les exemples les plus fulgurants sont l'Australie, la Nouvelle Zélande, le Canada et les Etats Unis ;
- Les stratégies de colonisation sont principalement influencées par les conditions naturelles et climatiques du pays ciblé. Dans les pays où les conditions de vie sont extrêmement dures (climat, relief et maladies), les colonies extractives sont les plus favorisées ;
- Les institutions instaurées par le pays colonisateur sont le plus souvent maintenues après l'obtention de l'indépendance politique.

Acemoglu et al (2002) estiment que la densité de la population et le niveau d'urbanisation ont eu leur part d'effet sur le type de colonialisme imposé. L'abondance de travailleurs Amérindiens a encouragé les colonisateurs Espagnols et Portugais à établir des systèmes de travail forcé pour l'extraction des métaux précieux ; alors que la densité de population élevée en Afrique a offert des opportunités de profit pour les commerçants d'esclaves à fournir la main d'œuvre nécessaire dans les fermes en Amériques. D'un autre côté, cette densité de la population a été vue comme source importante des revenus pour les autorités à travers l'imposition de taxes de plus en plus élevées.²⁵

Dans la partie empirique de l'étude, Acemoglu et al. (2002) trouvent une relation significativement négative entre un indicateur composite de prospérité en 1500 (calculé à travers deux sous-indicateurs : densité de la population et taux d'urbanisation) et des indicateurs de la qualité des institutions actuelles des ex-colonies (indice de la protection contre le risque d'expropriation, indice de contraintes sur le pouvoir exécutif). Donc, les zones relativement prospères en 1500 sont relativement plus pauvres actuellement, ce revers est essentiellement un effet direct du colonialisme.²⁶

Acemoglu et al (2001) indiquent qu'en plus des conditions de vie difficiles dans certaines ex-colonies extractives, la nature et les objectifs du colonialisme n'ont fait qu'empirer ces conditions. Les ressources naturelles étaient excessivement exploitées, les populations engagées dans des travaux très pénibles pour des salaires trop bas, et dans pas mal de cas elles finissaient par être vendues comme esclaves pour travailler dans les nouvelles terres d'Amérique. Les institutions (généralement informelles) et les usages en places ont été implicitement remplacés par des lois qui favorisaient les pouvoirs des autorités coloniales.²⁷

Pour consolider leur théorie, les auteurs utilisent des données sur les taux de mortalité des soldats, marins et évêques installés dans les différentes colonies entre les Dix-septième et Dix-neuvième Siècles comme indicateur des conditions de vie. Ils croisent un indice de la qualité des institutions actuelles au logarithme du taux de mortalité des colons (par millier), et ceci pour un groupe de 75 ex-colonies. La relation est fortement négative.

Même si les raisons majeures de la mort des colons sont la malaria et la fièvre jaune (ces deux maladies représentent les causes de décès pour 80% de colons Européens, 15% pour les maladies gastro-intestinales), ces deux maladies ne sont pas considérées comme les causes directes du sous-développement des pays pauvres d'aujourd'hui. Leurs effets sur les populations locales sont largement réduits grâce à la résistance qu'elles développent au fil du temps. Donc, c'est le canal de transmission par institutions qui est privilégié.²⁸

Du point de vue géographique, Diamond (1997) retrace 10.000 ans de l'histoire de l'humanité et attribue le succès qu'a connu l'Europe à l'extension géographique de l'Eurasie d'Est en Ouest contre l'orientation au sens Nord-Sud de l'Afrique et des Amériques. Cette extension horizontale à travers de vastes surfaces, dont les conditions climatiques sont

relativement similaires, a permis la diffusion de différents types de plantes, d'animaux domestiques et de technologies beaucoup plus tard ; par conséquent l'Europe et l'Asie se sont rapidement (en comparaison à d'autres continents) transformées de sociétés de chasse à des colonies, et puis à des états consolidés, ce qui explique pourquoi ceux sont les Européens qui ont envahi l'Afrique et les Amériques et non pas le contraire.²⁹

D'une autre part, Engerman et Sokoloff (1997) montrent à travers leur étude que l'agriculture en Amérique Latine et Centrale est favorable aux économies d'échelle, donc aux fermes de très large taille ; par la suite, les institutions qui s'y sont développées ciblaient la protection des quelques propriétaires contre les paysans. En Amérique du Nord par contre, les petites fermes étaient les plus répandues, des institutions égalitaires ont alors émergé. Ces différences en dotations se sont répercutées sur les institutions politiques en favorisant les droits de propriété privée et par la suite le développement des systèmes financiers.³⁰

Sachs et Warner (2001) présentent leurs idées sur l'effet négatif qu'a l'abondance des ressources naturelles sur la qualité des institutions. Dans les pays riches en ressources naturelles (hydrocarbures en particulier), il est plus facile de réaliser des bénéfices de la rente issue de ces ressources car elle ne dépend pas de la création de marchés ou de capital humain, ou d'investissement en R&D. L'élite dans ces pays est alors incitée à modeler les institutions d'une façon qui leur permet de s'approprier le plus de rentes réalisées.³¹

4. Les Autres Théories Expliquant le Développement Financier

En plus des trois axes principaux dans l'explication des variations en matière d'institutions (tradition légale, politique et dotations), plusieurs théories essayent de donner leurs versions sur les déterminants du développement financiers ; on y trouve entre autres la culture, la religion, l'ouverture commerciale et financière. Même si ces théories ne fournissent pas de preuves aussi solides que les précédentes, elles ne doivent pas être négligées.

Stulz et Williamson (2003) insistent sur l'impact des différences en matière de culture et de religion sur les niveaux du développement financier, ces différences se reflètent généralement sur l'application des contrats et la protection des droits individuels. Néanmoins, ils pointent du doigt l'impact de la colonisation sur cette relation ; ils citent l'exemple des pays musulmans qui, pour la plupart d'entre eux, payent des intérêts sur les dépôts pourtant prohibés dans le Coran, la raison derrière ceci est que leurs constitutions sont largement influencées par celles de leurs ex-colonisateurs.³²

La Porta et al. (1999) estiment que les religions et les traditions qui imposent plus de formalisme sont défavorables à la parfaite concurrence entre agents. Par exemple, l'église Catholique a pris une position négative vis-à-vis du paiement d'intérêts sur les crédits, et c'est catégoriquement prohibé par le Coran ; par contre, les protestants le considèrent comme fait normal pour le bon déroulement du commerce. Dans ce sens, les droits des créanciers jouissent de plus de protection dans les pays à dominance Protestante.³³

Les variations de la qualité des institutions légales peuvent être expliquées aussi par les attitudes sociales envers l'assurance, la prise de risque et l'individualisme. Greif (1994) applique une distinction entre les sociétés communalistes/collectivistes et les sociétés individualistes pour expliquer les différences en matière d'organisation sociétale entre la ville de Gênes et les pays du Maghreb, ainsi que pour justifier pourquoi c'est en Europe que le capitalisme s'est créé et non pas ailleurs.

La tradition individualiste en Europe, qui remonte à la Grèce ancienne et au début du Christianisme, permettait l'établissement d'institutions privées à vocation lucrative et non pas familiale ; par contre, l'idéologie Maghrébine se basait beaucoup plus sur les institutions informelles pour la résolution des conflits, les institutions qui veillent à l'application des contrats publics n'ont pas pu alors se développer.³⁴

Parallèlement, le fractionnement ethnique dans plusieurs pays Africains est associé à plus d'interventionnisme (risques plus élevés d'expropriation de la propriété privée), à une inefficacité des gouvernements (niveaux élevés de corruption et de fraude), à un capital social

insuffisant (taux de mortalité et d'analphabétisme élevés) et une liberté politique très limitée. Par conséquent, ces pays ont assisté au développement de systèmes légaux ségrégationnistes qui empêchent l'instauration d'institutions favorables à l'investissement.³⁵

De leur part, les événements historiques spécifiques peuvent tourner en expériences traumatisantes pour les nations, avec de larges implications pour les institutions. Malmendier et Nagel (2011)³⁶ estiment que les Américains qui ont grandi durant les années de la grande dépression sont majoritairement des investisseurs plus prudents que la moyenne.

La théorie de Rajan et Zingales (2003) sur les groupes de pression est basée sur l'idée qu'une ouverture commerciale non accompagnée d'ouverture financière est loin de causer le développement financier, ils argumentent que dans ce cas les groupes de pression sont prêts à bloquer l'accès aux nouveaux entrants en posant plus de barrières afin de protéger leurs intérêts. Alors que si l'ouverture touche aussi le secteur financier, les entreprises dominantes seront en mesure de profiter de la plus grande disponibilité des fonds ce qui les pousse à autoriser une certaine ouverture des marchés.³⁷

Ces idées sont contradictoires à ceux de McKinnon (1991) ; ce dernier suggère que l'ouverture commerciale doit toujours précéder l'ouverture financière et non pas l'accompagner, et que l'ouverture du compte courant du capital doit être la dernière étape dans le processus de libération.³⁸

Dans les économies où la concentration de la propriété des entreprises est très élevée, les entrepreneurs sont incités à investir dans les relations avec les politiciens pour poser de plus lourdes formalités et procédures aux nouveaux entrants ou pour acquérir certains privilèges tels que les capitaux ou les matières premières dont les quantités ne suffisent pas pour tout le monde. Ce phénomène que Hellman et al. (2003) nomment la "*capture de l'état*" est très répandu dans les pays en transition ce qui allonge la période d'instabilité politique et de dépendance économique.³⁹

5. Les Institutions et le Développement Financier

Les théories institutionnelles font face à plusieurs critiques ; à titre d'exemple, les dotations géographiques telles que la latitude et les maladies locales sont censées avoir un impact direct sur l'activité économique plutôt qu'un impact indirect à travers les institutions. Le climat en Europe, en Amérique du Nord et en Australie est favorable à l'agriculture et défavorable à la propagation des maladies ; l'accès aux mers et aux océans permet l'exploitation d'économies d'échelle ; l'impact négatif de la colonisation est reflété à travers l'épuisement des ressources naturelles et la propagation de l'analphabétisme.

Par contre, Acemoglu et al (2002) démontrent que la divergence entre les deux types de Droits n'a pas toujours existé, mais qu'elle a augmenté avec la révolution industrielle ce qui favorise l'idée de transmission par les institutions. De sa part, Baumol (1990) atteste que dans un environnement où les droits de propriété sont bien définis et protégés, les entrepreneurs peuvent orienter leurs capitaux et leurs énergies vers les activités productives et innovatrices au lieu de passer leur temps à s'inquiéter pour leurs investissements d'être expropriés par les autorités ou par d'autres entrepreneurs.⁴⁰ Nous essayerons à travers cette section de présenter quelques études empiriques qui traitent la relation institutions-finance de différents angles.

Levine (1999)⁴¹ essaye à travers une étude empirique de tester l'impact de la qualité des institutions sur le niveau du développement financier. Il considère quatre mesures du développement financier, soit : i) le ratio des passifs liquides du système financier au PIB, ii) le ratio des crédits bancaires à la somme des crédits bancaires et les actifs domestiques de la banque centrale, iii) le ratio des crédits contractés par le secteur privé au total des crédits domestiques, et iv) le ratio des crédits contractés par le secteur privé au PIB.

L'auteur considère l'origine légale comme déterminant exogène du développement financier puisque, dans la plupart des cas, les systèmes légaux ont été imposés par la colonisation et l'impérialisme. La qualité des institutions est alors perçue à travers trois angles différents :

a) Les droits des crédateurs : Pour mesurer la qualité des droits des crédateurs, l'auteur utilise trois indicateurs : i) AUTOSTAY indique la restriction sur la possession de garanties et la liquidation en cas de défaut de paiement de l'entreprise, ii) MANAGES indique que les directeurs de l'entreprise en faillite restent à la direction jusqu'à la décision finale de liquidation, iii) SECURED1 implique la priorité des créanciers sécurisés dans le paiement en cas de liquidation.

Les différentes régressions entre les indicateurs de protection des droits des crédateurs et ceux du développement financier affichent des corrélations négatives pour les deux premiers indicateurs, et positive pour le troisième, alors que la significativité n'est pas toujours assurée. Ce dernier point est résolu lors de l'ajout de l'origine légale comme variable instrumentale.

b) La mise en application des contrats : Il s'avère qu'avoir des droits de crédateurs plus importants n'est pas significatif si les lois qui gèrent ces droits ne sont pas appliquées rigoureusement. L'auteur utilise la variable CONRISK pour mesurer la possibilité des autorités à modifier les contrats signés (Ces modifications se caractérisent par la répudiation, le report et la réduction des obligations financières du gouvernement). La corrélation est significativement négative.

c) Les standards de comptabilité : La disponibilité des informations sur une entreprise facilite le contrôle de gestion ainsi que le choix des projets à financer. Certes, les systèmes de comptabilité diffèrent à travers les pays, mais les autorités tendent à imposer quelques règles pour faciliter l'interprétation et la comparaison des données.

Dans ce sens, Levine (1999) utilise la variable ACCOUNT pour mesurer la compréhensibilité des données sur les entreprises. Cet indicateur est significativement et positivement corrélé au rôle des banques par rapport à la banque centrale, ainsi qu'un meilleur système de comptabilité stimule l'octroi de crédits aux entreprises privées.

Beck et al. (2000b)⁴² retrouvent de pareils résultats lors d'une étude similaire : Les indicateurs de l'environnement légal expliquent les variations des niveaux du développement financier à travers les pays lorsqu'ils sont inclus tous dans la régression, mais aucun d'entre eux n'explique individuellement ces variations. L'indicateur des passifs liquides (en ratio au PIB) est plus proche des indicateurs d'application des contrats et des droits des crédateurs, alors que l'indicateur des crédits privés fournis par les intermédiaires financiers (lui aussi en ratio au PIB) s'associe plus aux indicateurs d'application des contrats et des standards comptables. Ils estiment que même si on ne peut pas changer l'origine légale d'un pays, ce dernier peut toujours entreprendre des réformes qui visent à conforter la confiance des épargnants dans les systèmes financier et juridique.

De leur part, La Porta et al. (1997)⁴³ étudient la relation entre la qualité des lois sur la protection des investisseurs et la taille des marchés financiers. Ils utilisent comme indicateurs pour les marchés financiers : i) Le ratio de la capitalisation boursière au PNB, ii) Le nombre des entreprises locales cotées en bourses pour un million d'habitants, iii) Le nombre des offres publiques de souscription par rapport au nombre d'habitants.

Les auteurs distinguent parmi les investisseurs entre les actionnaires et les créanciers ; pour la protection des droits des actionnaires, les auteurs considèrent un indice de protection contre les dirigeants qui comprend : i) la possibilité de vote par e-mail, ii) l'obligation de déposer les actions avant une assemblée générale, iii) la possibilité de vote cumulé pour les directeurs, iv) la facilité pour les actionnaires minoritaires à demander une assemblée générale extraordinaire, v) la spécification du nombre de vote qu'une action détient, et tout

particulièrement vi) la disponibilité de mécanismes permettant aux actionnaires minoritaires réprimés de poursuivre en justice les directeurs. Alors que pour les créanciers, les auteurs agrègent un indicateur qui représente : i) les restrictions sur les capacités des directeurs à se protéger unilatéralement contre les créanciers, ii) le licenciement obligatoire des dirigeants lors des procédures de réorganisation, iii) le gel automatique des avoirs, et iv) la priorité absolue des créanciers sécurisés.

Deux variables supplémentaires sont introduites, en occurrence l'origine légale de chaque pays, ainsi qu'un indicateur sur l'autorité des lois qui représente une évaluation de l'environnement légal par les différents agents économiques.

L'article démontre que l'environnement légal est très important pour le développement des marchés financiers, puisque de meilleures lois (et qui sont réellement appliquées) protègent les investisseurs contre l'expropriation de leurs droits par les entrepreneurs. En introduisant l'origine légale comme variable explicatrice, les pays issus du Droit Civil Français affichent plus de fragilité en matière de protection des droits des créanciers et des actionnaires.

Andrianova et al. (2008)⁴⁴ s'intéressent à la propriété publique des banques, et essayent de justifier cette orientation à travers le cadre institutionnel d'un pays. Ils estiment que même dans les systèmes financiers les plus développés, les banques publiques sont perçues comme moins risquées, et sont donc capables de lever des fonds à moindres coûts par rapport aux banques privées.

A la suite de leur étude, Andrianova et al. (2008) jugent que la privatisation des banques publiques est au mieux pas nécessaire, et au pire maléfique. Ils estiment aussi qu'il vaut mieux améliorer le cadre institutionnel et juridique, et laisser les banques publiques disparaître "naturellement" en se faisant expulser du marché par des banques privées plus performantes.

D'un autre point de vue, Moretti (2014) estime que les différences de performance entre les marchés bancaires provinciaux ne peuvent pas être reliées à l'origine du système légal comme prédit par La Porta et al. (1997, 1998) ; L'Italie est une nation consolidée depuis 1861, dès lors, les régulations financières (y compris celles sur la propriété privée) sont uniformisées dans tout le pays. Cependant, de larges différences en matière de disponibilité de crédit persistent à travers les provinces Italiennes. L'une des raisons principales de ces différences réside dans la qualité des systèmes judiciaires et de l'application de leurs décisions.

45

A ce propos, Bonaccorsi di Patti (2009) indique une corrélation positive entre le taux de criminalité et les difficultés à obtenir un crédit dans certaines provinces Italiennes ; il explique ceci par l'impact de la criminalité sur la fragilité des entreprises (à travers l'extorsion), sur l'incertitude de remboursement (fraudes et faillites frauduleuses), sur la compétitivité déloyale (disponibilité d'importants fonds issus du blanchiment d'argent) et sur la disponibilité des fonds (les groupes de pression connectés aux réseaux criminels favorisent le financement des entreprises et activités qui leur appartiennent).

Conclusion

A la fin de cet article, on peut confirmer que les différences entre les systèmes financiers en matière de taille et de performance ne sont pas une coïncidence ou une simple affaire de préférences ; il s'agit d'un processus qui a commencé depuis plusieurs générations, et qui s'est enraciné dans les sociétés. Cependant, il y a l'exemple des pays du Sud-est Asiatique où les autorités locales ont réussi à renverser la tendance en bâtissant des systèmes financiers forts et fiables.

On peut résumer, donc, que quelque ce soit l'origine légale d'un pays, sa position géographique, son régime politique ainsi que la composante socioculturelle de sa population, aucun pays n'est condamné à avoir un système financier spécifique ; ces facteurs peuvent être

contournés par l'élaboration des lois qui stimulent et protègent les investissements rentables et innovateurs.

Notes et références:

¹ Levine R "Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda" *Journal of Economic Literature*, vol. 35, n° 2, 06.1997, p 689.

² Bodie Z. & Merton R "Finance" traduit par Thibierge C, Pearson, Paris, 2^{ème} éd., 2007, pp 31-38.

Patrick H.T "Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries" *Economic Development and Cultural Change*, vol. 14, n° 2, 01.1966, p 183.

³ Bodie Z. & Merton R, op.cit, p 28.

⁴ Bencivenga V.R. & Smith B.D "Financial Intermediation and Endogenous Growth" *The Review of Economic Studies*, vol. 58, n° 2, 04.1991, p 207.

⁵ Bisignano J "Towards an Understanding of the Changing Structure of Financial Intermediation: An Evolutionary Theory of Institutional Survival" Société Universitaire Européenne de Recherches Financières, Amsterdam, 1998, pp 20-26.

⁶ Huang Y "Determinants of Financial Development" Palgrave Macmillan, Hampshire, 2010, p 10.

⁷ La Porta R., Lopez-de-Silanes F., Shleifer A. & Vishny R "Legal Determinants of External Finance" *The Journal of Finance*, vol. 52, n° 3, 07.1997, pp 1131-1132.

⁸ Beck T., Demirgüç-Kunt A. & Levine R "Law and Finance: Why Does Legal Origin Matter?" *Journal of Comparative Economics*, vol. 31, n° 4, 12.2003, p 657.

⁹ Balas A., La Porta R., Lopez-de-Silanes F. & Shleifer A "The Divergence of Legal Procedures" *American Economic Journal: Economic Policy*, vol. 1, n° 2, 08.2009, p 139.

¹⁰ Levine R "Law, Finance, and Economic Growth" *Journal of Financial Intermediation*, vol. 8, n° 1-2, 01.1999, p 13.

¹¹ Beck T., Demirgüç-Kunt A. & Levine R "Law and Finance: Why Does Legal Origin Matter?" op.cit, p 659.

¹² Beck T., Levine R. & Loayza N "Finance and the Sources of Growth" *Journal of Financial Economics*, vol. 58, n° 1-2, 2000a, p 274.

¹³ La Porta R., Lopez-de-Silanes F. & Shleifer A "The Economic Consequences of Legal Origins" *Journal of Economic Literature*, vol. 46, n° 2, 06.2008, p 288.

¹⁴ Beck T., Demirgüç-Kunt A. & Levine R "Law and Finance: Why Does Legal Origin Matter?" op.cit, pp 654-655.

¹⁵ Beck T., Demirgüç-Kunt A. & Levine R "Legal Theories of Financial Development" *Oxford Review of Economic Policy*, vol. 17, n° 4, 2001, p 485.

¹⁶ La Porta R., Lopez-de-Silanes F. & Shleifer A, op.cit, p 298.

¹⁷ Beck T., Demirgüç-Kunt A. & Levine R "Law and Finance: Why Does Legal Origin Matter?" op.cit, p 670.

¹⁸ Beck T. & Levine R "Legal Institutions and Financial Development" *La Banque Mondiale*, Document de Travail n° 3136, 09.2003, pp 17-19.

¹⁹ Rajan R.G. & Zingales L "The Great Reversals: The Politics of Financial Development in the Twentieth Century" *Journal of Financial Economics*, vol. 69, n° 1, 07.2003, p 7.

²⁰ Huang Y, op.cit, p 103.

²¹ Amable B., Chatelain J-B. & De Bandt O "Confiance dans le Système Bancaire et Croissance Economique" *Revue Economique*, vol. 48, n° 3, 05.1997, p 406.

²² Acemoglu D., Johnson S. & Robinson J.A "Reversal of Fortune: Geography and Institutions in the Making of the Modern World Income Distribution" *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 117, n° 4, 11.2002, pp 1271-1273.

²³ Acemoglu D., Johnson S. & Robinson J.A "The Rise of Europe: Atlantic Trade, Institutional Change, and Economic Growth" *The American Economic Review*, vol. 95, n° 3, 06.2005, pp 563-568.

²⁴ Acemoglu D., Johnson S. & Robinson J.A "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation" *The American Economic Review*, vol. 91, n° 5, 12.2001, p 1370.

²⁵ Acemoglu D., Johnson S. & Robinson J.A "Reversal of Fortune: Geography and Institutions in the Making of the Modern World Income Distribution" op.cit, p 1265.

²⁶ Ibid., p 1268.

- ²⁷ Acemoglu D., Johnson S. & Robinson J.A “The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation” op.cit, pp 1374-1376.
- ²⁸ Ibid., p 1371.
- ²⁹ Beck T “Legal Institutions and Economic Development” *European Banking Center*, Document de Travail n° 94, 08.2010, p 3.
- ³⁰ Beck T., Demirgüç-Kunt A. & Levine R “Legal Theories of Financial Development” op.cit, pp 485-486.
- ³¹ Sachs J.D. & Warner A.M “The Curse of Natural Resources” *European Economic Review*, vol. 45, n° 4-6, 05.2001, p 835.
- ³² Stulz R. & Williamson R “Culture, Openness, and Finance” *Journal of Financial Economics*, vol. 70, n° 3, 12.2003, p 346.
- ³³ La Porta R., Lopez-de-Silanes F., Shleifer A. & Vishny R “The Quality of Government” *Journal of Law, Economics, & Organization*, vol. 15, n° 1, 04.1999, p 263.
- ³⁴ Greif A “Cultural Beliefs and the Organization of Society: A Historical and Theoretical Reflection on Collectivist and Individualist Societies” *Journal of Political Economy*, vol. 102, n° 5, 10.1994, pp 942-943.
- ³⁵ La Porta R., Lopez-de-Silanes F., Shleifer A. & Vishny R “The Quality of Government” op.cit, p 245.
- ³⁶ Malmendier U. & Nagel S “Depression Babies: Do Macroeconomic Experiences Affect Risk Taking?” *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 126, n° 1, 02.2011, pp 373-416.
- ³⁷ Rajan R.G. & Zingales L, op.cit, p 45.
- ³⁸ Baltagi B.H., Demetriades P.O. & Law S.H “Financial Development and Openness: Evidence from Panel Data” *Journal of Development Economics*, vol. 89, n° 2, 07.2009, p 285.
- ³⁹ Hellman J.S., Jones G. & Kaufmann D “Seize the State, Seize the Day: State Capture and Influence in Transition Economies” *Journal of Comparative Economics*, vol. 31, n° 4, 12.2003, pp 762-763.
- ⁴⁰ Baumol W.J “Entrepreneurship: Productive, Unproductive and Destructive” *Journal of Political Economy*, vol.98, n° 5, partie 1, 10.1990, p 918.
- ⁴¹ Levine R “Law, Finance, and Economic Growth” op.cit, pp 8-35.
- ⁴² Beck T., Levine R. & Loayza N “Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes” *Journal of Monetary Economics*, vol. 46, n° 1, 08.2000b, pp 31-77.
- ⁴³ La Porta R., Lopez-de-Silanes F., Shleifer A. & Vishny R “Legal Determinants of External Finance” op.cit, pp 1131-1150.
- ⁴⁴ Andrianova S., Demetriades P. & Shortland A “Government Ownership of Banks, Institutions, and Financial Development” *Journal of Development Economics*, vol. 85, n° 1-2, 02.2008, pp 218-252.
- ⁴⁵ Moretti L “Local Financial Development, Socio-institutional Environment, and Firm Productivity: Evidence from Italy” *European Journal of Political Economy*, vol. 35, 09.2014, p 40.

Bibliographie

1. Acemoglu D., Johnson S. & Robinson J.A “Reversal of Fortune: Geography and Institutions in the Making of the Modern World Income Distribution” *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 117, n° 4, 11.2002.
2. Acemoglu D., Johnson S. & Robinson J.A “The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation” *The American Economic Review*, vol. 91, n° 5, 12.2001.
3. Acemoglu D., Johnson S. & Robinson J.A “The Rise of Europe: Atlantic Trade, Institutional Change, and Economic Growth” *The American Economic Review*, vol. 95, n° 3, 06.2005.
4. Amable B., Chatelain J-B. & De Bandt O “Confiance dans le Système Bancaire et Croissance Economique” *Revue Economique*, vol. 48, n° 3, 05.1997.
5. Andrianova S., Demetriades P. & Shortland A “Government Ownership of Banks, Institutions, and Financial Development” *Journal of Development Economics*, vol. 85, n° 1-2, 02.2008.
6. Balas A., La Porta R., Lopez-de-Silanes F. & Shleifer A “The Divergence of Legal Procedures” *American Economic Journal: Economic Policy*, vol. 1, n° 2, 08.2009.
7. Baltagi B.H., Demetriades P.O. & Law S.H “Financial Development and Openness: Evidence from Panel Data” *Journal of Development Economics*, vol. 89, n° 2, 07.2009.

8. Baumol W.J “Entrepreneurship: Productive, Unproductive and Destructive” *Journal of Political Economy*, vol. 98, n° 5, partie 1, 10.1990.
9. Beck T “Legal Institutions and Economic Development” *European Banking Center*, Document de Travail n° 94, 08.2010
10. Beck T. & Levine R “Legal Institutions and Financial Development” *La Banque Mondiale*, Document de Travail n° 3136, 09.2003.
11. Beck T., Demirgüç-Kunt A. & Levine R “Law and Finance: Why Does Legal Origin Matter?” *Journal of Comparative Economics*, vol. 31, n° 4, 12.2003.
12. Beck T., Demirgüç-Kunt A. & Levine R “Legal Theories of Financial Development” *Oxford Review of Economic Policy*, vol. 17, n° 4, 2001.
13. Beck T., Levine R. & Loayza N “Finance and the Sources of Growth” *Journal of Financial Economics*, vol. 58, n° 1-2, 2000a.
14. Beck T., Levine R. & Loayza N “Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes” *Journal of Monetary Economics*, vol. 46, n° 1, 08.2000b.
15. Bencivenga V.R. & Smith B.D “Financial Intermediation and Endogenous Growth” *The Review of Economic Studies*, vol. 58, n° 2, 04.1991.
16. Bisignano J “Towards an Understanding of the Changing Structure of Financial Intermediation: An Evolutionary Theory of Institutional Survival” Société Universitaire Européenne de Recherches Financières, Amsterdam, 1998.
17. Bodie Z. & Merton R “*Finance*” traduit par Thibierge C, Pearson, Paris, 2^{ème} éd, 2007.
18. Greif A “Cultural Beliefs and the Organization of Society: A Historical and Theoretical Reflection on Collectivist and Individualist Societies” *Journal of Political Economy*, vol. 102, n° 5, 10.1994.
19. Hellman J.S., Jones G. & Kaufmann D “Seize the State, Seize the Day: State Capture and Influence in Transition Economies” *Journal of Comparative Economics*, vol. 31, n° 4, 12.2003.
20. Huang Y “*Determinants of Financial Development*” Palgrave Macmillan, Hampshire, 2010.
21. La Porta R., Lopez-de-Silanes F. & Shleifer A “The Economic Consequences of Legal Origins” *Journal of Economic Literature*, vol. 46, n° 2, 06.2008.
22. La Porta R., Lopez-de-Silanes F., Shleifer A. & Vishny R “Legal Determinants of External Finance” *The Journal of Finance*, vol. 52, n° 3, 07.1997.
23. La Porta R., Lopez-de-Silanes F., Shleifer A. & Vishny R “The Quality of Government” *Journal of Law, Economics, & Organization*, vol. 15, n° 1, 04.1999.
24. Levine R “Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda” *Journal of Economic Literature*, vol. 35, n° 2, 06.1997.
25. Levine R “Law, Finance, and Economic Growth” *Journal of Financial Intermediation*, vol. 8, n° 1-2, 01.1999.
26. Malmendier U. & Nagel S “Depression Babies: Do Macroeconomic Experiences Affect Risk Taking?” *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 126, n° 1, 02.2011.
27. Moretti L “Local Financial Development, Socio-institutional Environment, and Firm Productivity: Evidence from Italy” *European Journal of Political Economy*, vol. 35, 09.2014.
28. Patrick H.T “Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries” *Economic Development and Cultural Change*, vol. 14, n° 2, 01.1966.
29. Rajan R.G. & Zingales L “The Great Reversals: The Politics of Financial Development in the Twentieth Century” *Journal of Financial Economics*, vol. 69, n° 1, 07.2003.
30. Sachs J.D. & Warner A.M “The Curse of Natural Resources” *European Economic Review*, vol. 45, n° 4-6, 05.2001.
31. Stulz R. & Williamson R “Culture, Openness, and Finance” *Journal of Financial Economics*, vol. 70, n° 3, 12.2003.

La politique économique et la croissance en Algérie : Analyse économétrique 2000-2014

Economic policy and growth in Algeria: Econometric Analysis 2000-2014

Brahim BOUYACOUB

Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion
Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

Bouyacoub.brahim@yahoo.fr

Sabiha TOUAMI

Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion
Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

Sabiha_touami@outlook.fr

Résumé

A partir de cet article, nous tentons d'examiner la politique budgétaire et monétaire d'une économie dépendante principalement des hydrocarbures dont les revenus financent majoritairement les finances publiques. Quantifier la contribution des dépenses publiques au PIB algérien durant la phase de relance économique adoptée par l'Algérie depuis 1999.

A cet effet, l'objectif général de cet article se représente en trois objectifs: décrire le lien entre la politique économique et la croissance; analyser l'influence de la politique économique sur la croissance à travers la détermination du sens de causalité entre la politique monétaire et budgétaire ou bien les indicateurs de la politique monétaire et budgétaire (taux d'inflation, recettes publiques, dépenses publiques) et la croissance économique en Algérie; et déterminer les effets des indicateurs de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique en adoptant une méthodologie empirique basée sur l'utilisation d'un modèle VAR.

Mots clés : Politique budgétaire, politique monétaire, recettes publiques, dépenses publiques, taux d'inflation, croissance économique, VAR.

Abstract:

From this article, we try to consider fiscal policy and monetary to an economy dependent mainly hydrocarbons, quantify the contribution of public spending to GDP in the Algerian economic recovery phase adopted by Algeria since 1999, note that expenses public of Algeria are financed mainly by oil revenues.

The objective of this work will be shown from econometric estimates Vector autoregressive through the VAR model.

Through an econometric study, our goal is threefold: to describe the link between economic policy and growth, analyze the influence of economic policy on growth through the determination of the direction of causality between fiscal policy and monetary or indicators of fiscal policy and economic growth in Algeria, determining the effects of indicators of fiscal policy and monetary on economic growth by adopting an empirical methodology based on the use of a VAR model.

Key Word: Political budget, monetary policy, oil revenues, *public spending*, economic growth, VAR.

Introduction

Etant donné que l'économie algérienne est une économie dépendante des hydrocarbures, les recettes de la commercialisation de cette richesse nationale sont influencées par les aléas extérieurs et les crises systémiques internationales.

A partir de ce travail, nous tentons de vérifier la contribution des dépenses publiques dans la croissance économique exogène, ce facteur économique qui est mesuré essentiellement par l'indicateur PIB qui détermine le rendement annuel de la production.

Une étude antérieure qui tente de quantifier l'influence et l'impact de la politique budgétaire et monétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période 2000 – 2014, en tenant compte de la variation des prix à la consommation.

Pour atteindre ces objectifs, l'étude s'appuie sur la modélisation (VAR) proposée par SIMS (1989), elle permet d'étudier d'abord la stationnarité des variables du modèle, tester s'il existe une relation de Co-intégration, étudier s'il existe des relations de causalité de Granger entre les indicateurs de la politique budgétaire et la croissance économique, ainsi qu'une modélisation VAR.

Cette étude est structurée en quatre parties, nous avons présenté dans la première partie, une littérature économique relative à la politique budgétaire en Algérie. Ensuite, nous présentons l'évolution des recettes budgétaires en Algérie depuis l'année 2000. La troisième partie est consacrée pour les dépenses budgétaires et leurs évolutions. Lors de la quatrième partie, nous présentons la méthode économétrique et les données de l'étude récoltées afin d'analyser l'impact de la politique budgétaire sur la croissance économique. Enfin, nous analysons les résultats des estimations de l'analyse économétrique avec la modélisation (VAR) pour montrer les effets des indicateurs de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique durant la période 2000 – 2014. Cette étude économétrique a été effectuée à partir des séries économiques disponibles (2000-2014), notamment celles de l'Office national des statistiques (ONS), celles de la Banque d'Algérie, et enfin celles de la Banque mondiale.

1. Revue de la littérature relative à la politique budgétaire en Algérie

L'économie algérienne se considère comme une économie transitoire d'une économie planifiée à une économie de marché. L'Algérie a adopté un programme de planification juste après l'indépendance (1967-1989), le lancement d'un programme de planification centralisée était dans le but de construire une économie propre à l'Algérie, une économie qui fait une Algérie indépendante en faisant face et en mettant fin à l'alignement politique et économique à la France.

À partir de 1990, l'économie algérienne est qualifiée une économie transitoire d'une économie planifiée à une économie de marché où l'investissement est fortement encouragé en soutenant le secteur privé et l'investissement privé dont l'investissement dans le cadre de la mondialisation économique, une initiative adoptée par l'Algérie par le biais de la loi de crédit et de monnaie 10-90.

La nationalisation des hydrocarbures en 1971 a fait bénéficier l'Algérie de la rente de ses richesses naturelles en développant plus en plus l'industrialisation et la production des Hydrocarbures, mais cette conjoncture a aboutie à une dépendance quasi-absolue de ce secteur économique qui a suscité un point d'interrogation en cas de détérioration des énergies, soulignons "non renouvelables".

Malgré les réformes structurelles qu'a initié l'Algérie par l'adoption et la fixation de nouvelles modalités dans le cadre du soutien de la fiscalité ordinaire par rapport à celle pétrolière en diversifiant les recettes hors hydrocarbures, l'amendement de la loi fiscale en 1991 dans le cadre de la politique fiscale en diversifiant les revenus de la fiscalité ordinaire à partir de l'imposition de nouvelles taxes, apparemment l'IBS, ainsi que le soutien appuyé du secteur secondaire par une exonération fiscale afin d'encourager l'investissement agricole, la contribution de la fiscalité ordinaire reste faible par rapport à celle pétrolière.

2. Les recettes budgétaires

Les recettes budgétaires de l'Algérie reflètent la domination des recettes pétrolière par rapport aux recettes de la fiscalité ordinaire. Le tableau suivant est une représentation chiffrée des faits économiques construits à partir de deux variables " recettes des hydrocarbures, recettes hors hydrocarbures ". Il représente l'évolution des recettes budgétaires durant la période 2000 – 2014.

Tableau 1 : Les recettes budgétaires (Hydrocarbures - Hors Hydrocarbures) en milliard de dinars

Année	Totale des Recettes budgétaires	Recettes des hydrocarbures	Recettes hors hydrocarbures
2000	1578,1	1213,2	364,9
2001	1505,5	1001,4	488,5
2002	1603,2	1007,9	595,1
2003	1966,6	1350	616,4
2004	2226,2	1570,7	649
2005	3082,6	2352,7	724,2
2006	3639,8	2799	840,5
2007	3687,8	2796,8	883,1
2008	5111	4088,6	1022,1
2009	3676	2412,7	1263,3
2010	4392,9	2905	1487,8
2011	5790,1	3979,7	1810,4
2012	6339,3	4184,3	2155
2013	5940,9	3678,1	2282,8
2014	5719	3388,3	2330,6

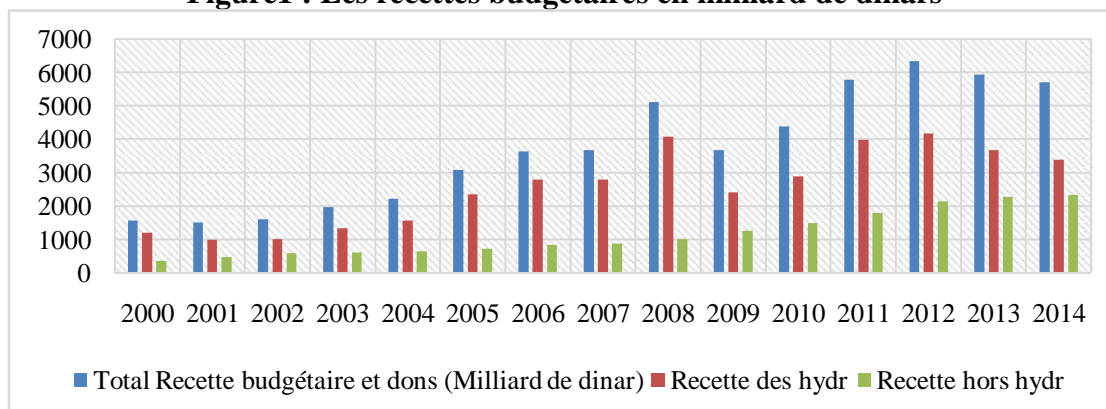
Source : La banque d'Algérie, rapport 2004 – 2008 – 2013 – 2014

À partir du tableau ci-dessus, l'année 2012, a enregistré le plus haut niveau des recettes budgétaires de 6339.3 milliard de dinars et c'est en 2009 qu'on enregistre le plus bas niveau des recettes budgétaires au seuil de 3676 milliard de dinars.

Pour l'ensemble de la période 2000 – 2014, nous remarquons que le total des recettes budgétaires a connu une tendance à la hausse durant la période 2000 – 2008 (une hausse totale de 3532.9 Milliard de dinars). Cette hausse est expliquée par la hausse des recettes des hydrocarbures. Pour cela, on peut dire que cette période est caractérisée par une forte exportation des hydrocarbures et une hausse des prix du baril de pétrole. Par contre l'année 2009 a connu une tendance à la baisse (une baisse totale de 1435 milliard de dinars) à cause de la crise économique mondiale. Elles ont enregistré une contraction de 29,2 % par rapport à l'année 2008. Cela peut être expliqué par la diminution des recettes des hydrocarbures sachant que les premiers clients de l'Algérie sont bien les Etats-Unis et l'Europe, ce qui a aboutie à un important déficit du trésor qui a atteint 668,8 milliards de dinars. D'après le rapport de la banque d'Algérie (2009), « il s'agit là du premier déficit au titre de la décennie qui résulte principalement de la forte baisse des recettes des hydrocarbures induite par la baisse, à la fois, des prix à l'exportation d'hydrocarbures et des quantités exportées ».

Cependant, la période 2010 – 2012 est caractérisée par une hausse des recettes budgétaires. A partir de fin d'année 2013, nous notons une baisse des recettes budgétaires, baisse causée par la chute des prix du baril de pétrole. La Figure suivante représente l'évolution des recettes budgétaires durant la période (2000 – 2014) :

Figure1 : Les recettes budgétaires en milliard de dinars



Source : Figure élaborée par l’auteur selon des données de la banque d’Algérie, rapport 2004-2008-2013-2014

D’après laFigure ci-dessus, nous remarquons que l’évolution des recettes des hydrocarbures est supérieure à celle des recettes hors hydrocarbures. Selon le rapport de la banque d’Algérie (2014), « cette faible progression des recettes fiscales résulte principalement de celle, modérée, des impôts directs et indirects (4,8 %) et d’une diminution des droits de douane (-8,6 %) ».

Par ailleurs, observons aussi que les recettes hors hydrocarbures ont connu une tendance à la hausse durant toute la période de 2000 – 2014. Elles ont atteint 2330,6 milliard de dinars en 2014 contre 364,9 milliard de dinars en 2000. Une augmentation progressive, jugée satisfaisante.

Tableau 2 :Les recettes (fiscales - Non fiscale) en milliard de dinars

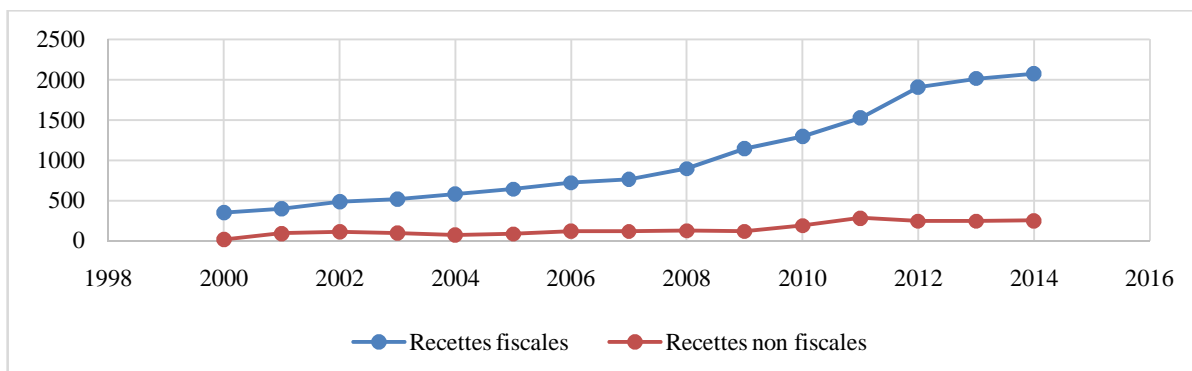
Année	Recettes fiscales	Recettes non fiscales
2000	349,5	15,4
2001	398,2	90,3
2002	482,9	112,2
2003	519,9	96,5
2004	578,5	70,5
2005	640,4	83,8
2006	720,8	119,7
2007	766,7	116,4
2008	895,4	126,7
2009	1146,6	116,7
2010	1298	189,8
2011	1527	283,3
2012	1908,6	246,4
2013	2018,5	244,3
2014	2078,7	251,9

Source : La banque d’Algérie, rapport 2004 – 2008 – 2013 – 2014

Observons d’après le tableau ci-dessus, la tendance à la hausse des recettes fiscales durant la période 2000 – 2014, elles ont atteint 2078,7 milliards de dinars en 2014 contre 2018.5 milliards de dinars en 2013 et 1908.6 milliards de dinars en 2012 ; par contre les recettes non fiscales ont atteint 251.9 milliards de dinars en 2014 contre 244.3 milliards de dinars en 2013 et 246.4 milliards de dinars en 2012.

En 2014, les recettes fiscales ne présentent que 89% du total des recettes hors hydrocarbures contre 88% en 2013, elles ne couvrent que 29.78% des totales des dépenses budgétaires en 2014 contre 33.13% en 2013 ; par contre, les recettes non fiscales ne représentent que 11% des recettes hors hydrocarbures en 2014 contre 12% en 2013 et elles ne couvrent que 03.60% des totales des dépenses budgétaires en 2014 contre 04.01% en 2013.

Figure2 :Les recettes hors hydrocarbures (fiscales - non fiscales) en milliard de dinars



Source : Figure élaborée par l'auteur selon des données de la banque d'Algérie, rapport 2004-2008-2013-2014

3. Les dépenses budgétaires

En matière de dépenses budgétaires, le tableau suivant est une représentation chiffrée des faits économiques construits à partir de deux variables ' dépenses courantes, dépenses en capital '. Le tableau représente l'évolution des dépenses budgétaires totales durant la période 2000 – 2014.

Tableau 3 :Les dépenses budgétaires (courantes - en capital) en milliard de dinars

Année	Total dépenses budgétaires	Dépense courantes	Dépenses en capital
2000	1178,1	838,9	339,2
2001	1321	798,6	522,4
2002	1550,6	975,6	575
2003	1766,2	1138,1	628,1
2004	1831,8	1223,8	608
2005	2052	1245,1	806,9
2006	2453	1437,9	1015,1
2007	3108,5	1673,9	1434,6
2008	4175,7	2227,3	1948,4
2009	4246,3	2300	1946,3
2010	4466,9	2659	1807,9
2011	5853,6	3879,2	1974,4
2012	7058,1	4782,8	2275,5
2013	6092,1	4204,3	1887,8
2014	6980,2	4486,3	2483,8

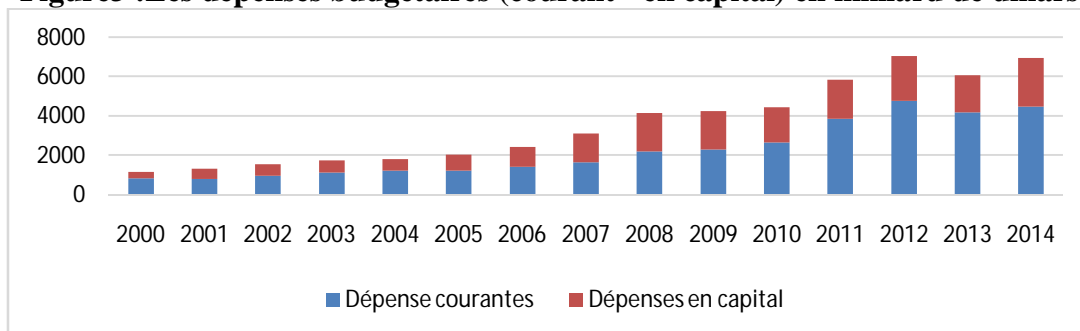
Source : La banque d'Algérie, rapport 2004 – 2008 – 2013 – 2014

D'après le tableau ci-dessus, nous remarquons que les dépenses budgétaires ont connu une tendance à la hausse durant toute la période de 2000 – 2014, elles ont enregistré 6980.2 milliards de dinars en 2014 contre 6092.1 milliards de dinars en 2013 et 7058.1 milliards de dinars en 2012. Enregistrons un pic positif de 14.57% en 2014 et un second négatif mesuré de 13.68% en 2013.

Pour les dépenses courantes, nous enregistrons 4204.3 milliards de dinars de dépenses courantes en 2013, soit une baisse de 578.5 milliards de dinars. Par contre, l'année 2014 est caractérisée par une augmentation de 282 milliards de dinars. D'après le rapport de la banque d'Algérie (2014), « cette augmentation des dépenses courantes (+354,8 milliards de dinars) résulte principalement de celle des transferts courants, y compris les services de l'administration (246,5 milliards de dinars) et dans une moindre mesure de celle des dépenses de personnel (131,3 milliards de dinars) »¹.

Ces dépenses courantes ne représentent que 64.27% du total des dépenses budgétaires contre 69.01% en 2013 ; en revanche, les dépenses en capital ne représentent que 35.08% du total des dépenses budgétaires, enregistrées en 2014 contre 30.98% en 2013.

Figure3 :Les dépenses budgétaires (courant - en capital) en milliard de dinars



Source : Figure élaboré par l'auteur selon des données de la banque d'Algérie, rapport 2004-2008-2013-2014

4. L'étude économétrique

L'objectif de cette étude est de déterminer l'impact de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période 2000 – 2014, cette détermination va être élaborée économétriquement à partir d'une estimation vectorielle autorégressive. Afin d'élaborer cette étude nous avons inclus trois variables essentielles dans notre modèle, à savoir : la variable à expliquer "le PIB" et les variables explicatives les "dépenses budgétaires", les "recettes budgétaires" et "l'inflation".

4.1.Les sources de données utilisées

Cette étude a été effectuée à partir des séries économiques disponibles (2000-2014), notamment celles de l'Office national des statistiques (ONS), celles de la Banque d'Algérie, et enfin celles de la Banque mondiale. La période d'estimation s'étale de 2000 à 2014, dont les données sont exprimées annuellement, soit 15 observations.

4.2.La spécification du modèle

La modélisation économique est considérée comme un point de départ de l'analyse empirique, mais il est courant d'utiliser la théorie économique. Pour cela, on peut dire que la spécification du modèle est une étape importante de sorte que celle-ci permet de formuler un certain nombre d'hypothèses pour résoudre la problématique.

Après avoir déterminé et identifier les variables du modèle, nous avons donné une formulation initiale sous la forme mathématique du modèle qui peut être écrite comme suit :

¹Ibid.

$$\text{PIB} = F(\text{REC}, \text{TINF}, \text{DEP})$$

Où :

REC : Les recettes budgétaires courantes.

TINF : Le taux d'inflation.

DEP : Les dépenses budgétaires courantes.

Le choix des variables est déterminé par la théorie économique mais aussi par des considérations liées aux données.

Après avoir spécifié le modèle économique, il est nécessaire de le transformer en ce qu'on appelle un modèle économétrique. À partir de nos variables codées ci-dessus, nous obtenons l'équation suivante :

$$\text{PIB} = B_0 + B_1 \text{REC} + B_2 \text{TINF} + B_3 \text{DEP} + u$$

Ce modèle économétrique pourrait s'écrire sous la forme logarithmique de la manière suivante :

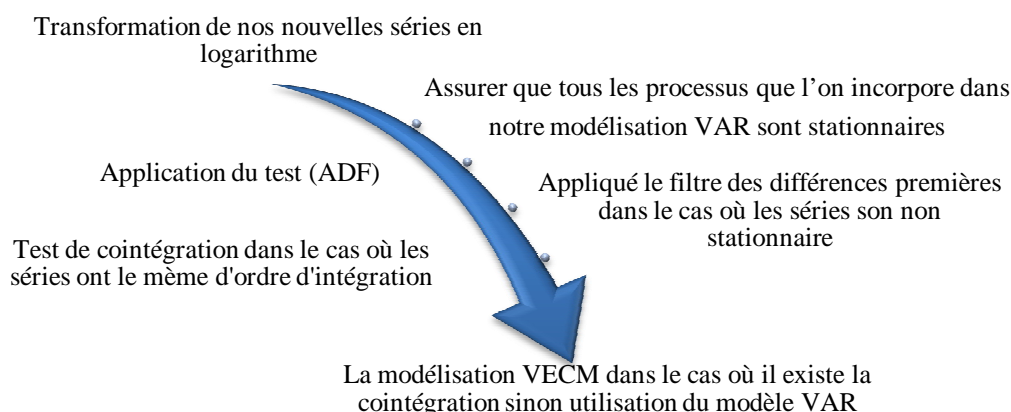
$$\text{LNPIB} = B_0 + B_1 \text{LNREC} + B_2 \text{LNTINF} + B_3 \text{LNDEP} + u$$

4.3. La méthode économétrique

Dans notre étude, le modèle économétrique à estimer permet de tester l'efficacité de la politique monétaire sur la croissance économique, en utilisant une approche empirique basée sur l'utilisation d'un modèle VAR.

Les étapes de notre modèle économétrique peuvent être représentées selon le schéma suivant :

Figure 4 : Les étapes de la modélisation VAR ou VECM



Source : Schéma réalisé par l'auteur

4.4. Les résultats des estimations de l'analyse économétrique en utilisant la modélisation (VAR)

Afin d'élaborer un modèle VAR, la première étape est l'étude de la stationnarité des séries de données. De ce fait, l'analyse des séries temporelles est donc le moyen le plus approprié pour conduire notre étude.

1. Etude de la stationnarité

Dans le cadre de l'utilisation des séries temporelles dans un modèle VAR, il est essentiel que toutes les variables soient stationnaires. Pour cela, avant tout traitement économétrique, il faut s'assurer de la stationnarité des variables afin d'éviter les problèmes de régressions fallacieuses.

En appliquant la méthode de racine unitaire d'Augmented Dickey-Fuller, l'étude de la stationnarité montre d'une part que le taux d'inflation est stationnaire en niveau et d'autre part, que certaines variables ne sont pas stationnaires à l'exemple des dépenses budgétaires, le produit intérieur brut et les recettes budgétaires. Ces variables ont été stationnalisées en

prenant leur différence première. Les résultats de l'étude de stationnarité des variables sont représentés dans le tableau ci-dessous :

Tableau 4 :Résultat du test de stationnarité (Test ADF)

	NIVEAU		1ère différence	
	LNDEP	-2.176687	0.4551	-4.836617
LNREC	-1.061316	0.6994	-3.211426	0.0038
LNTINF	-5.428392	0.0008		
LNPIB	-2.016962	0.5430	-3.668688	0.0196

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

2. Test de cointégration de Johanssen

Le test de cointégration de Johanssen est considéré comme un outil de vérification de l'existence d'une relation de cointégration entre les variables intégrées².

Selon les résultats obtenus de l'analyse de la stationnarité des variables de notre modèle, ces dernières ne sont pas intégrées du même ordre : [LNDEP, LNREC, LNPIB] sont intégrées d'ordre un, 1(1) alors que la variable [LNTINF] est intégrée d'ordre zéro, 1(0). Donc, on peut dire que ces résultats nous montrent que les variables de notre modèle empirique ne sont pas du même ordre, alors nous concluons qu'il n'y a pas de relation de cointégration au sens de Granger. De ce fait, puisqu'il n'y a pas de relation de cointégration au sens de Granger, on ne peut pas construire un modèle vectoriel à correction d'erreurs (VECM). Pour cela, le modèle vectoriel autorégressif (VAR) sera notre modèle d'analyse.

3. Détermination du nombre de retards optimal

L'effectuation du modèle (VAR), nécessite la détermination du nombre de retard optimal. De ce sens, d'après R. Bourbonnais (2015), « lorsque la valeur h du nombre de retards du modèle est inconnue, il existe des critères statistiques permettant de la déterminer »³. Dans notre étude, le tableau suivant donne les valeurs des deux critères après l'estimation des modèles jusqu'à l'ordre de 2 :

Tableau 4 :Détermination du nombre de retards optimal

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: D(LNPIB) D(LNDEP) D(LNREC) LNTINF
 Exogenous variables: C
 Date: 03/02/16 Time: 18:02
 Sample: 2000 2014
 Included observations: 13

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	40.92092	NA	4.02e-08	-5.680142	-5.506311	-5.715872
1	70.04658	35.84696*	6.29e-09*	-7.699474*	-6.830321*	-7.878124*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

2

Eric Dor, "Économétrie," (Pearson Education: France, 2004), Op.cit page 204.

³Régis Bourbonnais, "Économétrie," (édition Dunod Paris: 9e édition, 2015), Op.cit Page 184.

On se basant sur les critères d'Akaike et de Schwarz qui minimisent les critères d'informations, on retient le système VAR d'ordre 1 car la valeur -15.84 est qualifiée la plus faible.

4. La modélisation VAR

Les modèle VAR représentent une méthodologie statistique utilisée dans l'analyse des séries temporelles, la modélisation AVR est proposée par SIMS (1989) comme une alternative aux modèles à équation uniques et aux modèles à équations simultanées. Dans notre étude, et partant que les séries [LNREC, LNDEP, LNPIB, LNTINF] étant stationnaires, il est donc possible de les modéliser par des processus VAR. Le tableau suivant présente les résultats de l'estimation de la modélisation (VAR) avec un retard, c'est-à-dire VAR(1) :

Tableau 6 : La modélisation (VAR)

Vector Autoregression Estimates				
Date: 03/02/16 Time: 18:03				
Sample (adjusted): 2002 2014				
Included observations: 13 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
	D(LNPIB)	D(LNDEP)	D(LNREC)	LNTINF
D(LNPIB(-1))	2.420773 (0.51339) [4.71528]	-3.536155 (2.77450) [-1.27452]	5.897534 (1.01685) [5.79979]	-2.601108 (2.83449) [-0.91766]
D(LNDEP(-1))	0.078973 (0.03508) [2.25113]	-0.155321 (0.18959) [-0.81925]	0.099260 (0.06948) [1.42852]	0.257616 (0.19369) [1.33005]
D(LNREC(-1))	-1.295322 (0.24373) [-5.31451]	1.954700 (1.31720) [1.48398]	-3.059363 (0.48275) [-6.33730]	1.651841 (1.34568) [1.22751]
LNTINF(-1)	-0.209693 (0.05454) [-3.84469]	-0.106978 (0.29475) [-0.36294]	-0.453866 (0.10803) [-4.20140]	0.347866 (0.30113) [1.15521]
C	0.088410 (0.04310) [2.05110]	0.372883 (0.23294) [1.60075]	0.021264 (0.08537) [0.24907]	0.432652 (0.23798) [1.81802]
R-squared	0.852406	0.383010	0.873314	0.365890
Adj. R-squared	0.778609	0.074515	0.809971	0.048834
Sum sq. resid	0.012857	0.375507	0.050439	0.391920
S.E. equation	0.040089	0.216653	0.079403	0.221337
F-statistic	11.55071	1.241544	13.78705	1.154025
Log likelihood	26.52607	4.592578	17.64142	4.314504
Akaike AIC	-3.311703	0.062680	-1.944833	0.105461
Schwarz SC	-3.094414	0.279969	-1.727545	0.322749
Mean dependent	0.107365	0.128053	0.102667	0.523257
S.D. dependent	0.085201	0.225206	0.182149	0.226948
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.71E-09		
Determinant resid covariance		2.45E-10		
Log likelihood		70.04658		
Akaike information criterion		-7.699474		
Schwarz criterion		-6.830321		

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

D'après l'application de la modélisation VAR(1), ce qui nous intéresse en fait dans cette estimation c'est d'exprimer l'équation de la croissance économique réelle en fonction des autres variables du modèle.

Tableau 7 : L'équation de la croissance économique

$$\text{Equation: } D(\text{LNPIB}) = C(1)*D(\text{LNPIB}(-1)) + C(2)*D(\text{LNDEP}(-1)) + C(3)*D(\text{LNREC}(-1)) + C(4)*\text{LNTINF}(-1) + C(5)$$

Observations: 13

R-squared	0.871980	Mean dependent var	0.107365
Adjusted R-squared	0.807970	S.D. dependent var	0.085201
S.E. of regression	0.037336	Sum squared resid	0.011152
Durbin-Watson stat	1.020270		

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS8.0

Pour cela, et d'après les résultats de la modélisation VAR (1), nous concluons que tous les coefficients de notre modèle économétrique sont significatifs de sorte que la valeur *t* de Student de ces coefficients est inférieure –en valeur absolue– à la valeur critique lue dans la table de Student pour un seuil $\alpha = 5\%$ soit 2.020. Par ailleurs, notre modèle demeure toujours bon car la statistique de Fisher calculée est supérieure à la valeur théorique.

5. Interprétation économétrique

Test de significativité globale

L'estimation de notre modèle VAR(1) montre que cette équation est globalement significative avec ($R^2 = 0.85$), c'est-à-dire 85.24% puisqu'elle peut expliquer la variation de la croissance économique. En plus, le modèle VAR(1) de l'équation D(LNPIB) est significative car (F-statistique = 11.55 > F-statistique 5% du tableau). Donc, nous pouvons dire que notre modèle est globalement significatif.

Test de significativité des variables du modèle empirique

- Les recettes : la valeur de t-Student des recettes est supérieure à 2.02 (valeur de t-Student tabulée) avec un retard. Donc, on peut dire que la variable des recettes est une variable déterminante dans l'explication de la croissance économique réelle en Algérie, et cette dernière est jugée significative.

- Les dépenses : la valeur de t-Student des dépenses est supérieure à 2.02 (valeur de t-Student tabulée) avec un retard. Donc, on peut dire que la variable des dépenses est une variable déterminante et explicative de la croissance économique réelle en Algérie (variable significative).

- Le taux d'inflation : la valeur de t-Student du taux d'inflation est supérieure à 2.02 (valeur de t-Student tabulée) avec un retard. Donc, on peut dire que la variable du taux d'inflation est une variable déterminante dans l'explication de la croissance économique réelle en Algérie, elle est significative.

6. Interprétation économique

D'après les résultats obtenus, nous avons pu observer une influence positive et significative des dépenses budgétaires retardées d'une période sur la croissance économique sachant que cette variable est considérée comme un élément très important et déterminant de la croissance économique. Une augmentation de 1% des dépenses budgétaires entraîne une augmentation de 0,07 de la croissance économique. Un impact positif des dépenses publiques sur la croissance économique qui explique l'augmentation de l'appareil productif suite aux investissements publics menés par l'Etat. Ces investissements vont créer de la richesse à partir de l'amélioration du niveau de la production et la création des postes d'emploi.

En plus, les recettes budgétaires retardées d'une période ont une influence négative sur la croissance économique. Une augmentation de 1% des recettes budgétaires entraîne une diminution de 1.29 de la croissance économique. Un impact négatif des recettes budgétaires qui peut être expliqué par un déficit budgétaire c'est-à-dire que les recettes ne couvrent pas la totalité des dépenses, sachant que l'Algérie enregistre depuis la fondation du FRR en l'an 2000, cette dernière enregistre depuis, un déficit comptable qui est financé par les revenus de la rente pétrolière, en l'occurrence le FRR.

Par ailleurs, le taux d'inflation a une influence négative sur la croissance économique, une augmentation de 1% du taux d'inflation entraîne une diminution de 0.20 de la croissance économique. Un effet négatif de l'inflation qui traduit les répercussions des tensions inflationnistes sur la croissance économique, sachant que, suite à une acuité inflationniste, les autorités monétaires interviennent par la réduction de l'offre de monnaie en augmentant les taux d'intérêt ; en revanche cette augmentation des taux d'intérêt va contraindre l'investissement en limitant ce dernier et en aboutissant à un recul de la production.

7. Test de causalité de granger

Pour notre étude, ce que nous intéresse c'est d'étudier les variables qui causent la croissance économique (PIB). Pour cela, le tableau suivant montre l'étude des tests de causalité entre les séries, elle aboutit aux résultats suivants :

Tableau 8 : Test de causalité de Granger

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
 Date: 03/02/16 Time: 18:10
 Sample: 2000 2014
 Included observations: 13

Dependent variable: D(LNPIB)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNDEP)	7.06520	1	0.0079
D(LNREC)	37.88245	1	0.0000
LNTINF	16.94952	1	0.0000

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

D'après le tableau au-dessous, la politique budgétaire cause la croissance économique, à travers deux l'indicateurs, d'une part, l'indicateur de la politique budgétaire [les dépenses budgétaires] et, d'autre part, l'indicateur de la politique monétaire [le taux d'inflation].

Pour cela, on a remarqué que l'hypothèse selon laquelle [D(LNREC)] ne cause pas [D(LNPIB)] au sens de Granger est rejetée au seuil de 5%. La probabilité associée est de 0.0000, elle est inférieure au seuil statistique de 5%, ce qui explique que [D(LNREC)] cause au sens de Granger [D(LNPIB)], il s'agit donc d'une causalité unidirectionnelle et, d'autre part, l'hypothèse selon laquelle [LNTINF] ne cause pas [D(LNPIB)] au sens de Granger est rejetée au seuil de 5%. La probabilité associée est de 0.0007, elle est inférieure au seuil statistique de 5%, ce qui explique que [LNTINF] cause au sens de Granger [D(LNPIB)], il s'agit donc d'une causalité unidirectionnelle.

Donc, ces résultats montrent l'existence d'une causalité unidirectionnelle des recettes et du taux d'inflation vers la croissance économique ce qui confirme l'importance de la politique budgétaire à travers l'indicateur des recettes budgétaires sur la croissance économique dans l'économie Algérienne, sachant que les recettes algériennes sont dominées par la contribution de la rente pétrolière.

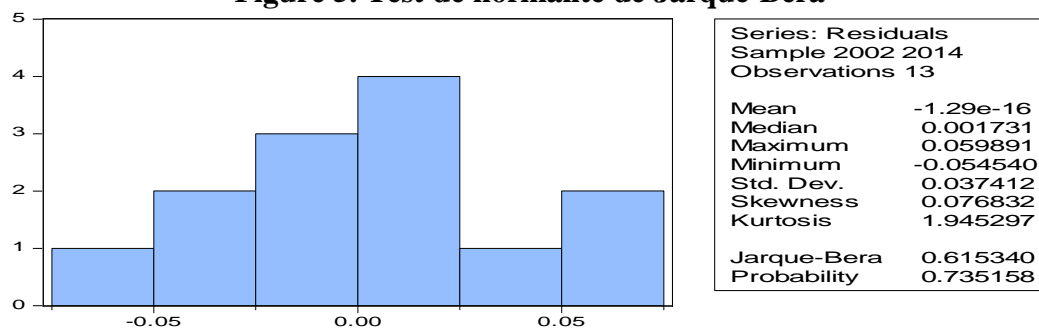
8. Test de validation du modèle empirique

Après avoir estimé un modèle VAR, il faut vérifier si le modèle représente de manière appropriée la dynamique des variables modélisées.

8.1. Test de validité de l'équation de croissance économique (PIB)

1. Test de normalité

Figure 5. Test de normalité de Jarque-Bera



Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

D'après les résultats obtenus, nous retenons que le test de Jarque-Bera a une probabilité de 0,73, une probabilité statistique qui est supérieure à 0,05=5%, ce qui veut dire qu'on accepte l'hypothèse nulle de normalité des termes d'erreurs ou résidus.

2. Test d'autocorrélation (test de Breusch-Godfrey)

Dans notre modèle, la probabilité du test de Breusch-Godfrey est de 0.16, une valeur supérieure à 0,05=5%, ce qui veut dire qu'on accepte l'hypothèse nulle de non auto corrélation des termes d'erreurs. Le résultat de ce test est représenté dans la figure suivant :

Tableau 9 :Test de Breusch-Godfrey
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.334893	Prob. F(2,6)	0.7280
Obs*R-squared	1.305471	Prob. Chi-Square(2)	0.5206

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

3. Test d'hétéroscédasticité

Le test d'hétéroscédasticité est utilisé pour examiner si les perturbations d'un modèle sont hétéroscédastiques.

Tableau 10 :Test d'hétéroscédasticité
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.578499	Prob. F(1,10)	0.4645
Obs*R-squared	0.656235	Prob. Chi-Square(1)	0.4179

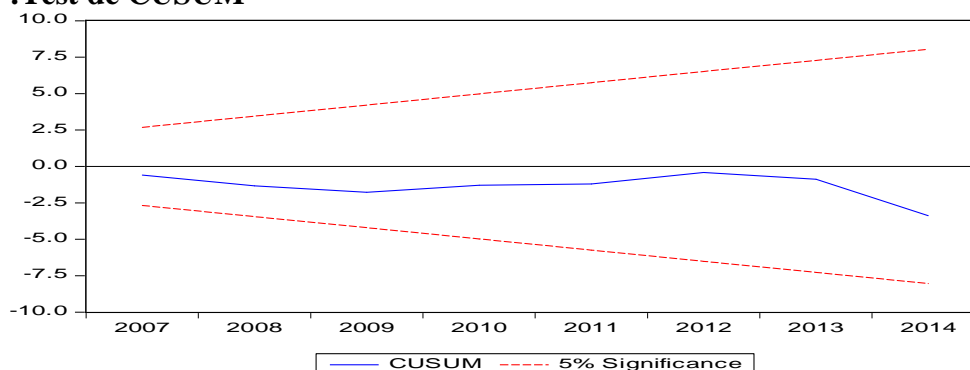
Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

D'après les résultats obtenus, nous remarquons que la probabilité du test de White est ici de 016, qui est supérieure à 0,05=5%, ce qui nous incite à accepter l'hypothèse nulle d'homoscédasticité des résidus ou de termes d'erreurs.

4. Test de stabilité de l'équation de la croissance économique

D'après l'application du test de CUSUM, nous observons que la courbe ne sort pas de la bande. Pour cela, on peut dire que le modèle est stable sur toute la période de l'étude (2000 – 2014).

Figure6 :Test de CUSUM



Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

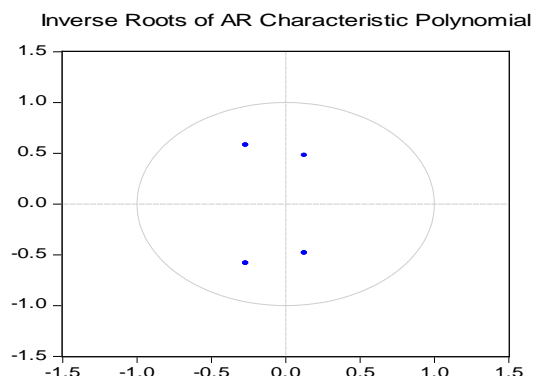
8.2. Test de validation de la modélisation (VAR) en générale

1. Etude de la Stationnarité de VAR

Figure 7 : Test de stationnarité du modèle (VAR)

Roots of Characteristic Polynomial
 Endogenous variables: D(LNPIB) D(LNDEP) D(LNRE...
 Exogenous variables: C
 Lag specification: 1 1
 Date: 03/02/16 Time: 18:14

Root	Modulus
-0.267986 - 0.581554i	0.640329
-0.267986 + 0.581554i	0.640329
0.126915 - 0.480048i	0.496541
0.126915 + 0.480048i	0.496541



Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

D'après les résultats obtenus, nous retenons que l'inverse des racines associées à la partie AR appartient au cercle unité, c'est-à-dire que le modèle VAR (1) est stationnaire car toutes les valeurs propres se situent à l'intérieur du cercle unité. Donc la condition de stationnarité est vérifiée et le modèle VAR est bien stationnaire.

2. VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations

D'après les résultats obtenus de ce test, on accepte l'hypothèse nulle de non-auto-corrélation des erreurs car p-value des Q-Stat et Q-Stat ajusté sont supérieures à 0.05.

Tableau 11 : Test d'autocorrélation (VAR Residual Portmanteau)

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
 Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
 Date: 03/02/16 Time: 18:15
 Sample: 2000 2014
 Included observations: 13

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	7.112923	NA*	7.705666	NA*	NA*
2	19.86037	0.2266	22.77083	0.1200	16
3	36.18535	0.2794	43.99331	0.0770	32
4	42.65204	0.6910	53.33408	0.2766	48
5	52.07292	0.8572	68.64301	0.3229	64

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
 df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

3. Test de normalité

D'après les résultats obtenus de ce test, la P-value de notre modèle est égale à 0,8744 > 5%. On conclut donc que la majorité des variables suivent la loi normale.

Tableau 11 : Résultat du test de Normalité

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.615340	2	0.7352
2	1.055329	2	0.5900
3	0.669490	2	0.7155
4	1.927213	2	0.3815
Joint	4.267371	8	0.8322

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

4. Test d'hétéroscédasticité

Les résultats obtenus dans le tableau au-dessous montrent que la probabilité de Chi-sq est supérieure à 5%. Donc nous concluons que l'hypothèse nulle est acceptée et notre modèle est validé.

De ce qui précède, nous pouvons dire que notre modèle est validé et ce dernier est qualifié significatif. De ce fait et après avoir validé notre modèle, nous passerons à interpréter les résultats économétriquement et économiquement.

Tableau 12 : Test d'hétéroscédasticité

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 03/02/16 Time: 18:16
Sample: 2000 2014
Included observations: 13

Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
88.22583	80	0.2478			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(8,4)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.531176	0.566498	0.7711	6.905287	0.5469
res2*res2	0.753497	1.528370	0.3598	9.795457	0.2797
res3*res3	0.583636	0.700871	0.6907	7.587262	0.4748
res4*res4	0.557191	0.629154	0.7329	7.243479	0.5106
res2*res1	0.461504	0.428512	0.8569	5.999553	0.6473
res3*res1	0.529755	0.563277	0.7731	6.886821	0.5489
res3*res2	0.635185	0.870556	0.5997	8.257401	0.4087
res4*res1	0.828390	2.413587	0.2058	10.76907	0.2151
res4*res2	0.600441	0.751381	0.6623	7.805738	0.4527
res4*res3	0.559694	0.635573	0.7290	7.276018	0.5072

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

Conclusion

L'analyse de notre étude nous a permis d'étudier l'impact de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période 2000 – 2014.

En se basant sur les résultats qui ont été présentés dans ce travail, notre contribution se résume dans les points suivants :

- Les résultats retenus de l'estimation économétrique montrent que la série du taux d'inflation est stationnaire en niveau. En revanche, les variables des dépenses budgétaires, des recettes budgétaires et du produit intérieur brut sont stationnaires en différence première.

- Il n'existe pas de relation de cointégration entre les variables du modèle empirique.

- L'estimation de notre modèle VAR(1) montre que l'équation de la croissance économique est significative avec ($R^2 = 0.81$), une indexation de 81.70% puisque ça peut expliquer la variation de la croissance économique.

- L'existence d'une causalité unidirectionnelle des variables exogènes : recettes budgétaires et taux d'inflation vers la variable endogène "croissance économique".

Sachant que l'économie algérienne est une économie dépendante des hydrocarbures, et que les recettes pétrolières constituent la principale ressource de devises pour l'Algérie. Cette dernière adopte une politique de relance économique de type Keynésien depuis 1999, cette politique qui stipule le soutien de la consommation.

À cet égard, les résultats montrent que la politique budgétaire joue un rôle important dans la détermination de la variation de la croissance en Algérie, soulignons la faible contribution des dépenses budgétaires à la croissance économique. Ces dépenses destinées à la consommation sont qualifiées dépenses non productives ce qui explique la faible contribution de la politique budgétaire à la croissance économique, sachant que ces dépenses "non productives" sont larges par rapport à celles qui sont productives, ce qui explique la modeste contribution des dépenses publiques à la croissance économique en Algérie.

Références bibliographiques

- [1] **BARRAN, P.A.** (1970), économie politique de la croissance, édition François Maspero, 2^{ème} édition, Paris.
- [2] **BATAILLARD, P. & REVERDY, R.** (1972), éléments d'économie politique, Tome 1, les éditions Foucher, Paris.
- [3] **BENASSY-QUERE, A. COEURE, B. JACQUET, P. & PISANI-FERRY, J.** (2009), politique économique préface d'Olivier BLANCHARD, édition DE BOECK, 2^e édition, Belgique.
- [4] **BENISSAD, H.** (1994), Algérie : Restructurations et réformes économiques (1979-1993), édition OPU, Alger.
- [5] **BOUZIDI, A.** (1999), les années 90 de l'économie algérienne : les limites des politiques conjoncturelles, édition ENAG, Alger.
- [6] **BENACHENHOU, A.** (1980), planification et développement en Algérie 1962-1980, édition de la presse de l'EN, Alger.
- [7] **BERNARD, L.** (1998), leçons de politiques budgétaires, édition DEBOCK, Belgique.
- [8] **DAHMANI, A.** (1999), l'Algérie à l'épreuve : Economie politique des réformes 1980-1997, préface de CHAVANCE, B. édition L'HARMATTAN, France.
- [9] **DENIDENI, Y.** (2002), la pratique du système budgétaire de l'Etat en Algérie, édition Office des Publications Universitaires, Ben-Aknoun, Alger.
- [10] **DERUEL, F.** (1997), finances publiques : budget et pouvoir financier, édition DALLOZ, 12^{ème} édition, France.
- [11] **DUFRENOT, G. HOUESSO, E. NONFODJI, E.** (2007), politique budgétaire et dette dans les pays de l'UEMOA, préface de FREDERIC A.KORSAGA, édition ECONOMICA, Paris.
- [11] **HIRECHE, A.** (1989), Algérie : l'après pétrole – quelles stratégies pour 1995-2010 ?, édition L'HARMATTAN, France.
- [12] **HELLER, W. & al** (1969), politique budgétaire et équilibre économique : leçons du passé problèmes et perspective, publication de l'OCDE, Paris.
- [13] **LERETAILE, L.** (1972), les choix budgétaires, édition Presse Universitaire de France, 1^{ère} édition, France.
- [14] **PAGE, A.** (1979), économie politique (2^e année) : monnaie-répartition relations internationales, édition DALLOZ, 4^{ème} édition, Paris.

Liste des tableaux

Tableau 5 : Les recettes budgétaires (Hydrocarbures - Hors Hydrocarbures) en milliard de dinars

Tableau 6 : Les recettes (fiscales - Non fiscale) en milliard de dinars

Tableau 7 : Les dépenses budgétaires (courantes - en capital) en milliard de dinars

Tableau 4 : Résultat du test de stationnarité (Test ADF)

Tableau 5 : Détermination du nombre de retards optimal

Tableau 6 : La modélisation (VAR)

Tableau 7 : Test de causalité de Granger

Tableau 8 : L'équation de la croissance économique

Tableau 9 : Test de Breusch-Godfrey

Tableau 10 : Test d'hétéroscédasticité

Tableau 11 : Test d'autocorrélation (VAR ResidualPortmanteau)

Tableau 12 : Test d'hétéroscédasticité

Liste des figures

Figure 4 : Les recettes budgétaires en milliard de dinars

Figure 5 : Les recettes hors hydrocarbures (fiscales - non fiscales) en milliard de dinars

Figure 6 : Les dépenses budgétaires (courant - en capital) en milliard de dinars

Figure 4 : Les étapes de la modélisation VAR ou VECM

Figure 5 : Test de normalité de Jarque-Bera

Figure 6 : Test de CUSUM

Figure 7 : Test de stationnarité du modèle (VAR)

The motivations of the accounting choices adopted by Algerian companies at the time of the application of IFRS

Les motivations des choix comptables adoptées par les entreprises algériennes au moment de l'application des IFRS

Asma BENSABEUR-SLIMANE

Aboubakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria
asma.bensabeur@yahoo.fr

Omar DJAFRI

Ain Temouchent University , Algeria
omardjafri@hotmail.fr

Abstract: This article aims to study and explain theoretically and empirically the portfolios of accounting policy choices adopted by Algerian companies through the positive accounting theory (Watts and Zimmerman, 1978) and institutional theory (DiMaggio and Powell, 1983). Both Casta and researchers Remond (2009) argue that managers use this area of freedom, in a legal framework to shape the form and content of financial statements. The empirical analysis of 68 Algerian public and private companies has led us to confirm that accounting choices are influenced by the executive compensation system and normative pressures consultants and audit firms.

Keywords: Choice Accountants, Accountants Theories, Compensation Managers, Institutional Pressures, IFRS, Algerian companies.

Résumé : Cet article vise à étudier et à expliquer théoriquement et empiriquement les portefeuilles des choix de méthodes comptables adoptés par les entreprises algériennes à travers la théorie positive de la comptabilité (Watts et Zimmerman, 1978) et la théorie institutionnelle (DiMaggio et Powell, 1983). Les deux chercheurs Casta et Remond (2009) affirment que les managers utilisent cet espace de liberté, dans un cadre licite, pour façonner la présentation et le contenu des états financiers. L'analyse empirique de 68 entreprises publiques et privées algériennes nous a amené à confirmer que les choix comptables sont influencés par le système de rémunération des dirigeants et par les pressions normatives des consultants et des cabinets d'audit.

Mots-clés: Choix Comptables , Théories Comptables , Rémunération des Dirigeants , Pressions Institutionnelles , Normes IFRS , Entreprises Algériennes.

Introduction :

The adoption of financial accounting system (SCF) in the Algerian companies from 2010 generates a change in the accounting concepts. Therefore, at the time of the application of the SCF, managers should take a position in the accounting options rules offered by this system.

The objective of our research is to explain the motivation of accounting choices made by managers whose use their discretionary capacities to modify the financial statements result. Consequently, this lead to ask the following main question: what are the factors that influence the accounting choices **made by the Algerians companies**? And what are their determinants since the application of the financial accounting system (SCF)?

For this purpose, we use the positive accounting theory aiming to provide a conceptual framework to analyze the accounting practices through firms' characteristics. This theory attempts to measure management earnings generated from the adoption of a particular method.

Several studies affirm an explanatory limit of this theory, and consider that accounting choices are also affected by external factors of institutions. According to MEZIAS (1990) "The findings indicate that the institutional model adds significant explanatory power over and above the models that currently dominate the applied economics literature." Therefore, to analyze the accounting strategy, we mobilize the internal factors through positive accounting theory and external factors across institutional theory.

First, according to literature review, we identify our research in a well-defined problematic in a spatio-temporal framework. Then, we address the methodological used tools to test our hypothesis. Finally, we present and discuss our statistics result.

1- Literature review :

Holthausen and Leftwich (1983, p:77) consider accounting choices as "... *changes in the rules used to calculate accounting numbers alter the distribution of firms' cash flows, or the wealth of parties who use those numbers for contracting or decision making*". Thus, our main objective is to look for the factors that influence these changes. And, to do so, we call two explanatory theories, for instance. Watts and Zimmerman (1978, 86, 90), DiMaggio and Powell (1983, 91.97) Raffournier (1990, 95.2006) Mezas (1990) Casta (2009), Beckert (2010), Dufour and Zamzam (2011) Affes and Hantati-Klila (2012) ... etc. resort to positive accounting theory and institutional theory to explain the accounting choices.

1.1- The positive accounting theory approach

"Positive Accounting Theory is concerned with explaining accounting practice. It is designed to explain and predict which firms will and which will not use a particular method, but it says nothing as to which method a firm should use." (Amr Hassan, 2012)

Several studies (Watts and Zimmerman, 1978, 1986, 1990; Holthausen and Leftwich, 1983; Jeanjean and Stolowy, 2008; Jean-François Casta, 2009) mobilize the positive accounting theory to explain the motivations of accounting policy choices through the politico-contractual costs.

The positive accounting theory (PAT) argues that accounting choices are likely to be motivated by factors such as managers' compensation, the firm's debt/equity ratios and the wider political influence of other parties (Watts and Zimmerman, 1978; 1986).

First, managers' compensation concerns executives' compensation contract based on accounting results. This assumption analyses the managers' opportunism who handle earnings management through accounting practices to increase their self-interest. (Graham et al. (2005), HOLTHAUSEN and LEFTWICH (1983)).

Secondly, the firm's leverage related to debt-equity ratios. Therefore, « firms with higher debt-equity ratios choose accounting procedures so as to shift earnings from future periods to the current period » (H.KABIR, 2010,p :139). The managers try to present an advantageous financial situation to reduce funding costs .

Finally, political costs Concerns the political visibility of companies. Holthausen and Leftwich (1983) argue that managers avoid criticism from unions, employees, consumers, politicians ... etc. whereby « the larger the firm, the more likely the manager is to choose accounting procedures that defer reported earnings from current periods to future periods. » (Watts and Zimmerman, 1986, p: 235).

1.2- The institutional theory approach :

Other studies (DiMaggio and Powell, 1983, 1991, 1997; Mizuchi and Fein, 1999; Lounas, 2004; Beckert, 2010; Affes and Hantati-Klila 2012) determine the explanatory factors of accounting practices through the environmental pressure treated by institutional theory.

According to Carpenter and Feroz (2001, p 569) « Institutional theory assumes that organizations adopt structures and management practices that are considered legitimate by other organizations in their fields, regardless of their actual usefulness». It “focuses on the major similarities and homogenization of forms and organizational practices” (Desreumaux, 2004, p. 41).

Beckert (2010), in his paper on the review of institutional theory, cites that “DiMaggio and Powell piece focuses on processes of homogenization via the concept of isomorphism. The authors argue that once organizational models are institutionalized, they become diffused, which causes organizational structures to grow more and more alike.” DiMaggio and Powell (1983, p: 150) “identify three mechanisms through which institutional isomorphic change occurs, each with its own antecedents:”

Coercive isomorphism: This appears from political influence and problem of legitimacy. It is the result of formal and informal pressures exerted on organizations by other more powerful organizations or set of organizations. The existence of regulatory organizations, presented through their laws, rules,...etc. Order, affects several angles of the organization.

Mimetic isomorphism: are pressures exerted by organizations (executives or organizations) considered more talented and performing on other organizations in a situation of uncertainty to increase their legitimacy.

Normative isomorphism: are pressures exerted by professional organizations to gather other organizations to make them alike. Also, it is all the efforts of members of a profession to define their requirements and working methods to control production processes, and to establish a basis for legitimizing the autonomy of their activity.

According to the above, the explanatory power of each theory separately is limited. TIXIER and Jeanjean (2000, p.15) point out that the positive accounting theory and institutional theory are complementary rather than competing approaches to the extent that there is no incompatibility of their hard cores. Indeed, Mezias (1990) Tourron (2005) and other researchers demonstrate that the institutional model has a, significant and important additional explanatory capacity to the economic models.

2- Conceptual framework of research :

Given the laws of 07/11 November 25, 2007 of the accounting and financial system (SCF) application, Algerian companies must apply the new accounting doctrine inspired from the International Financial Reporting Standards (IFRS).

In order to meet the requirements of accounting transaction, companies are in a position to choose between different accounting methods of the same transaction. This appealed the managers' judgments within their accounting business strategies.

In this context, accounting strategy or policy according to Casta (2009), is all the choices made by the leaders to act on accounting numbers for the purpose of shaping the content or form of published financial statements, whose respecting regulatory constraints. In the same vein, fields and al (2001, p: 256) define an accounting choice as “any decision whose primary purpose is to influence (either in form or substance) the output of the accounting system in a particular way, including not only financial statements published in accordance with GAAP, but also tax returns and regulatory filings”

On the change in accounting regulations occasion of 2010 in Algeria, our research aims to explain the motivations of accounting strategy made by Algerians companies.

Accounting choices has been the subject of considerable research since the 70s. "Research has focused on the impact of compensation schemes, lending agreements and political visibility. More recently researchers have emphasized the role of institutional factors in shaping management incentives"(HJELSTROM and SCHUSTER, 2011).

According to our literature review, to solve our problem, we based on two complementary parties of explanation. First, The accounting strategies are determined through political-contractual characteristics of the company, explained by the positive accounting theory. The second, they are determined through environmental institutional pressures that have suffered by the company such as professional organizations, the judiciary and regulatory institutions ... etc, explained by the institutional theory.

3- Research Methodology :

In order to answer our main addressed problem, we discuss a portfolio of accounting choices (accounting policies) within a framework of dual theories in order to establish an explanation of manager's positions.

3.1- Sample :

To determine our sample, it is necessary that the companies studied are of different sizes and industry to test the effect of these factors, on one hand. Also made by most previous studies that analyze public companies, we combined public and private companies to test the effect of legal status on the choice of accounting portfolio. On the other hand, the sample must be large enough to trace a general trend. For this, we got up to 68 Algerian companies adoptive SCF.

Our study targeted the Algerian economic enterprises. We eliminated companies belonging to the insurance and banking sector, given the peculiarities of application of accounting standards and rules for presenting their accounts.

3.2- Data Collection :

To understand the nature of the relationship between accounting strategy and companies' characteristic and environment pressures, we have established a questionnaire that submitted to general managers and financial and accounting directors of firms. The first part of this questionnaire concerns accounting methods choices made by companies. The second part concerns the factors determinant of these choices.

3.3- Variables :

3.3.1- Dependent Variable :

Fields and al (2001, p:288) cite in their paper "Most of the work discussed in Section 4 examines the choice of a particular accounting method within the context of the goals driving the accounting choice, whereas managers may make multiple accounting method choices to accomplish a specific goal. As a result, examining only one choice at a time may obscure the overall effect obtained through a portfolio of choices. The most common method used in the literature to avoid this problem is to examine the net effect of all accounting choices on the accruals of the firm for the period under consideration." The research bases on a single accounting choice have low explanatory power since the leaders are affected by the overall portfolio accounting choices (Watts and Zimmerman, 1990).

In this study, the dependent variable differentiates between accounting portfolio taken by managers. The dependent variable, called portfolio, is coded (1,2,3,4,5) according to earning management during the year in question.

3.3.2- Independent Variable :

Positive accounting theory variables:

- Political cost: “predicts that large firms rather than small firms are more likely to use accounting choices that reduce reported profits. Size is a proxy variable for political attention. » (Watts and Zimmerman, 1990, p:139).

We chose to take the logarithm of total assets to avoid discrepancies between observations.

- Contractual cost :
- Leverage: “predicts the higher the firm's debt/equity ratio, the more likely managers use accounting methods that increase income.” (Watts and Zimmerman, 1990, p: 139). The companies that have difficulties in repaying their debts due, opt for an increase in its accounting results in order to avoid debts constraints violation and reduce financing costs.
The ratio most commonly used in previous studies as a proxy to measure the extent of constraints contracts debt, is financial debt / equity.
- Contractual compensation: a dichotomous variable (0/1) can be used to encode the presence or absence of such a contract. The advantage of this method is that it allows to model the behavior of the manager at the least cost, the information is generally public. (Thomas Jeanjean, 1999).

Institutional theory variables:

- Legal status: companies subject to isomorphic institutional pressures are influenced by public policies (J.Defourny M.Nyssens, 2010). According to P.Lünnemann and T. Matha (2002), to analyze the differential effects between firms, we must examine the companies legal status role.
- Accompanying accountant: “In professional training, institutional entrepreneurs learn the cognitive and normative frames that shape their perspectives on regulative goals and the likely means to achieve them. Socialization leads to routines and taken-for-granted institutionalized practices.”(Jens Beckert , 2010 , p.156)

The external auditors or consultants contribute to strengthen the trust of users and published digits, and state discretionary accounting choices of firms (Janin, Piot and Dumontier, 2012). In this regard, the implementation of new methods or choose between two or several, create real technical difficulties that requires accompanying accountant.

- The industry: According Affes and Hentati-Khila (2012, p: 9), "Companies that are moving in areas heavily exposed to environmental perspective are subject to special attention from the public.”¹ For this, the companies of sectors most exposed tend to adopt practices that reduce their results in order to avoid state pressure on the implementation of the general economic policy.

The criterion for measuring this variable used by many researchers, is often the level of environmental exposure (Rockness and al, 1986 ; Patten, 1991 ; Ness and Mirza, 1991 ; Deegan and Gordon, 1996 ; Adams, Hill and Roberts, 1998 ; Backer et Naser 2000 ; Gray and al, 2001 ; S.Damak-Ayadi, 2005; Affes and Hentati-Khila ,2012).

¹ « The companies argue that in highly exposed areas from an environmental point of view are the subject of special attention from the public.»

4- Results and Discussion :

First, we are interested to the presentation of preliminary descriptive statistics. Second, we test the presence of multicollinearity between the independent variables on one hand and all the variables on the other hand. Finally, we interpret and discuss the results.

4.1- Descriptive Statistics :

Multiple variable of accounting strategy follows the following statistical distribution:

Table 1: Frequency table of accounting strategy

<i>Y</i>	<i>Frequency</i>	<i>percentage</i>
<i>Strategy 1</i>	<i>07</i>	<i>10,29%</i>
<i>Strategy 2</i>	<i>15</i>	<i>22,07%</i>
<i>Strategy 3</i>	<i>13</i>	<i>19,12%</i>
<i>Strategy 4</i>	<i>07</i>	<i>10,29%</i>
<i>Strategy 5</i>	<i>26</i>	<i>38,23%</i>
<i>TOTAL</i>	<i>68</i>	<i>100%</i>

Source: Authors

The table results show a dispersion of firms in our sample, where the strategy 5 whose minimize the earning management, take the dominant part by 38.23%. Consequently, strategies 2, 3 and 4 that are a combination of accounting choices increasing earning management and others reduced it by 22.07% and 19.12% and 10.29%. Last, strategy 1 that maximize the earning management by 10.29%.

4.2- Correlations results of the independent variables :

In general, there is a weak correlation between the explanatory variables that mean the absence of multicollinearity between these variables.

Table 2: Results table of correlations between the independent variables

	LOG(ACT)	DF/CP	RD	SAC	ACOMP	SJ
LOG(ACT)	1.000000					
DF/CP	-0.019679	1.000000				
RD	0.196198	0.008052	1.000000			
SAC	0.192859	-0.115852	-0.103429	1.000000		
ACOMP	-0.065823	-0.173367	0.241664	0.219394	1.000000	
SJ	-0.482262	0.010401	-0.380717	0.088061	0.069567	1.000000

Source: Authors

4.3- Correlations results of the all variables :

Table 3: Results table of correlations between all variables

	STR
LOG(ACT)	-0.003806
DF/CP	-0.123554
RD	0.315190
SAC	0.127964
ACOMP	0.383013
SJ	0.109251

Source: Authors

It is appropriate to point the highest correlations between variables:

- First, the correlation between legal status and firm size can be explained by larger companies are public companies while private enterprises have a small and medium size.
- Secondly, the correlation between legal status and managers compensation system affirms the existence of the remunerations 'contract based on the accounting results for the public companies'.

Both variables size and leverage don't show significant results. In Algeria, the lack of an active market and stock exchange motivate the company to focus just on tax side without its size and funding criteria.

Also, environmental exposure is not an explicative variable of accounting policy in Algerian companies. This is an unexpected finding. The institutional theory purposes that firms in exposure sectors minimize their accounting management. This means that companies less exposed also tend to adopt strategies that minimize earning management.

More managers' compensation contracts are based on accounting results over the accounting practices tend to strategy5, ie to minimize earning management. This result is inconsistent with the predictions of managers' opportunism of positive accounting theory. The influence of managers' compensation contract on the accounting policy is limited by economic and social circumstances of the company. For example, European managers are not motivated to manipulate earning management to increase their own interest by the same degree as USA managers. In this regard, the variable part of the remuneration of American managers according to their contracts is much higher than European managers (Charreaux, 1997).

In our sample, 24 companies have compensation contracts based on accounting results, of which 19 are public companies. So, the most of the manager's compensation systems according to accounting result exist in the public companies. Thus, the terms of compensation contracts do not stipulate a threshold of positive accounting results. Also, the variable portion based on accounting results of these contracts is minimal and does not exceed 20%.

Finlay, most companies supported during the transition to the SCF, adopts the accounting strategies that minimize earning managements. Because of resistance to changes from tax accounting to financial accounting, professional actors (auditors, consultants etc.) in Algeria legitimize these practices (reducing accounting results) and breathe as rational.

Conclusion:

The main objective of our study tests whether the predictors of positive accounting theory and institutional theory motive the company to choose an accounting strategy that increases its earnings or reduced. Our research has investigated the link between firms' size, leverage, managers' compensation, legal status, industry, accompanying accountant and accounting strategy.

We can say that both the positive accounting theory associated with the institutional theory have a strong explanatory power for determining the factors affecting the choice of accounting strategy for Algerian companies.

Notes and References:

- Adams C.A., Hill W.Y. et Roberts C.B., (1998), "Corporate social reporting practices in western europe : legitimating corporate behaviour ?", *British Accounting Review*, vol. 30.
- Affes and Hantati-Klila (2012), "les déterminants de l'offre volontaire des informations societales et l'analyse du niveau de divulgation : cas des entreprises canadiennes" *Comptabilités et innovation*, Grenoble : France.
- Ahmad-Zaluki NA, Campbell K & Goodacre A (2011) Earnings management in Malaysian IPOs: the East Asian crisis, ownership control and post-IPO performance, *International Journal of Accounting*, Vol.46, N°2.
- Baker, N.A., Naser, K. (2000). "Empirical evidence on corporate social disclosure practices on Jordan". *International Journal of Commerce and Management* Vol.10.
- Beckert.J , 2010, "Institutional Isomorphism Revisited: Convergence and Divergence in Institutional Change", *Sociological Theory*, Vol. 28, No. 2.
- Carpenter and Feroz (2001) "Institutional theory and accounting rule choice: an analysis of four US state governments' decisions to adopt generally accepted accounting principles" *Accounting, Organizations and Society*, Vol 26.
- Casta, J. F., (2000), "Théorie positive de la comptabilité". In *Encyclopédie comptabilité, contrôle de gestion et audit*, Ed. Economica.
- Charreaux, G. (1997), "Le gouvernement des entreprises, corporate governance: théories et faits", *Economica*, collection: Recherche en Gestion, pp. 540.
- Damak-Ayadi. S , 2005 " Analyse des facteurs explicatifs de la publication des rapports sociétaux en France", *Comptabilité et Connaissances*, France.
- Deegan C. et Gordon B., (1996), "A study of the environmental disclosure practices of Australian corporations", *Accounting and Business Research*, vol. 26, n° 3.
- Defourny and Nyssens (2010) "Conceptions of Social Enterprise and Social Entrepreneurship in Europe and the United States: Convergences and Divergences", *Journal of Social Entrepreneurship*, Vol.1, n°1.
- Desreumaux, A., (2004), "Théorie néo-institutionnelle, management stratégique et dynamique des organisations", In *Institutions et gestion*, HUAULT. Ed. Vuibert
- DIMAGGIO, P., POWELL, W., (1983), "The iron cage revisited : institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields", *American sociological review*, Vol.48, n°2.
- Dimaggio, P., Powell, W., (1991), "The New Institutionalism in Organizational Analysis", *University of Chicago Press*.
- Dimaggio, P., Powell, W., (1997), "Le néo-institutionnalisme dans l'analyse des organisations (Traduction de l'introduction de l'ouvrage de 1991)", *Politix*, Vol.10, n°40.
- Fields, Lys and Vincent (2001), "Empirical research on accounting choice", *Journal of Accounting and Economics* Vol.31.
- Grahama, Harveya and Rajgopal (2005) "The economic implications of corporate financial reporting" *Journal of Accounting and Economics* Vol. 73, No. 3.
- Gray, Javad, Power and Sinclair (2001), "Social and environmental disclosure and corporate characteristics: A research Note and extension", *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol.8, n°2.
- Hjelström and Schuster (2011), "Standards, Management Incentives and Accounting Practice – Lessons from the IFRS Transition in Sweden, *Accounting in Europe*", Vol.8, n°1
- Hassan, (2012), "The Positive Accounting Theory" <http://www.archive.org/details/AccountingChoicesDeterminantsUnderlying>
- HOLTHAUSEN and LEFTWICH (1983), "The economic consequences of accounting choice", *Journal of Accounting and Economics* Vol.5.
- Janin, Piot and Dumontier, (2012), " Les IFRS et l'utilité informationnelle du résultat global en Europe : le rôle des cabinets d'audit". *Comptabilités et innovation*, Grenoble, France.
- Jeanjean and Stolowy (2008), "Do accounting standards matter? An exploratory analysis of earnings management before and after IFRS adoption", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 27, No. 6.

- Jeanjean, T., (1999), "La théorie positive de la comptabilité : une revue des critiques", CEREG, Cahier 99-12, n°1.
- KABIR. H (2010) "positive accounting theory and sciences" Journal of CENTRUM Cathedra™.
- Lounas. R (2004) "Théorie des Institutions et Applications aux Organisations" HEC Montréal, Cahier de recherche N° 04-01, ISSN: 1711-6309.
- Lünemann and Mathä (2002) "monetary transmission: empirical evidence from Luxembourg firm-level data" Central Bank of Luxembourg , working paper n°5.
- MIZRUCHI, M., FEIN, L., (1999), "The social construction of organizational knowledge : a study of the uses of coercive, mimetic, and normative isomorphism." Administrative science quarterly, Vol.44.
- Ness K.E. et Mirza A.M., (1991), "Corporate social disclosure : a note test of agency theory", British Accounting Review, vol. 23, n° 3.
- Patten D.M., (1991), "Exposure legitimacy and social disclosure", Journal of Accounting and Public Policy, vol.10.
- MEZIAS, S., (1990), "An institutional model of organizational practice : financial reporting at the fortune200", Administrative science quarterly, Vol.15, n°1990.
- Raffournier, (1990), "La théorie positive de la comptabilité : une revue de la littérature", Economie et sociétés, n°16.
- Raffournier, (1995), "The determinants of voluntary financial disclosure by Swiss listed companies", European accounting review, Vol.4, n°2.
- Rockness J., Schlachter P., Rockness H.O., (1986), "Hazardous waste disposal, corporate disclosure, and financial performance in the chemical industry", Advances in Public Interest Accounting, vol. 1.
- Tixier, J., Jeanjean, T., (2000), "La méthodologie des programmes de recherche : présentation, évaluation et pertinence pour les Sciences de Gestion", Cahier de Recherche du CREPA, Vol.65.
- Touron, P., (2005), "The adoption of US GAAP by French firms before the creation of the International Accounting Standard Committee: an institutional explanation", Critical perspective on accounting, Vol.16, n°3.
- Watts and Zimmerman (1978), "Towards a Positive Theory of the determination of accounting standards", The Accounting Review, Vol. 153, No. 1.
- Watts and Zimmerman, (1986), "Positive accounting theory", Ed. Prentice-Hall.
- Watts and Zimmerman (1990), "Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective", The Accounting Review, Vol. 65, No. 1.



Kasdi Merbah University Ouargla

Algerian Review of economic development ARED

*A semi-annual peer-reviewed academic journal
Published by Kasdi Merbah University Ouargla*

*Concerned with publishing the researches and studies in the field
of economic and commercial sciences and management*

(Number 4 / june 2016)

ردمد : ISSN 5302/2392

إبداع القانوني رقم : Dépôt légal N° 5483/2014

Algerian Review of economic development ARED

Director: Pr Ahmed Bouterfaya

Edition Director: Dr Khelifa Abdelkader

Editor In chief: Dr nawal ben ammara

Assistant Editor in Chief: Dr. Abdelhak bentafat

Board of Editors

Dr. Gherib Boularbah	Dr.ahmed ramzi siagh	Dr.Cherifa refaa	Dr. Mohamed Zergoune
Dr. Larbi atia	Dr. Med Lahcene Allaoui	Dr. El Hadj Araba	Dr. Amina mekhlfı
Dr. Samir Bellal	Dr. Abedrazak moulai	Dr.Boualem Bouammar	Dr. Rachid menasria

Advisory Board:

Prof. Salah salhi (University of Sétif 1, Algeria)
Prof. Brahim Bekhti (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Med Abdel halim omar (Taibah University, Saudi Arabia)
Prof. Abdelmadjid Kaddi (University of Algiers 03, Algeria)
Prof. Ilyes Bensaci (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Ammar Ammari (University of Sétif 1, Algeria)
Prof. Med Djoumoui Korrichi (University of Algiers 03, Algeria)
Prof. Abdel Moneim Med Taieb (Sudan Academy For Banking & Financial Sciences, Sudan)
Prof. Madani Benbelghit (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Said Bouharaoua (International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance, Malaysia)
Prof. Mohamed Touhami Touaher (University of Algiers 03, Algeria)
Prof. Messaoud Seddiki (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Omar El kttani (Mohammed V Agdal Of Rabat , Morocco)
Prof. Mohamed Kouidri (University of Laghouat, Algeria)
Prof. Ali Kassab (University of Algiers 03, Algeria)
Prof. Tarek Hammad Abdelal (Université Ain Shams, Egypt)
Prof. Nacer Selimane (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Tidjani Berregui (University of Sétif 1, Algeria)
Prof. Haouari Souissi (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Khalil Mahmoud Alrifai (Al-Balqa Applied University, Jordan)
Prof. Ilham Yahiaoui (University of Batna, Algeria)
Prof. Med Hamza Ben Grina (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Messaoud Boudhiaf (University of El Manar, Tunisia)
Prof. Abdelghani Dadene (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Nacer Youcef (International Islamic University, Malaysia)
Prof. Taieb Daoudi (University of biskra, Algeria)
Prof. Omar Azaoui (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Hamdi Abed Eladim (Sadat Academy For Management Sciences, Egypt)
Prof. Abedwahab Dadene (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Mohamed Saad (University of Bristol, UK)
Prof. Aissa Baheddi (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Dhaher Shaher Alqashi (Jadara University, Jordan)
Prof. Mohamed Chikhi (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Malika Zeghib (University of Constantine 2, Algeria)
Prof. Hicham Hourı (University of Nice, France)
Prof. Mohamed Oudhabdji (Université Cadi Ayyad, Morocco)
Prof. Ahmed Lamaa (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Mordjan Mohamed (International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance, Malaysia)
Prof. Ahmed Ben aichaoui (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Bachir Mazouz (canada)

معلومات الاتصال بالمجلة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر -

مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي

موقع الانترنت: <http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/acceill/algerian-review-of-economic-development>

البريد الإلكتروني : revue.lepem@gmail.com

Overview

ARED review, founded in 2014, is peer-reviewed academic review published semi-annually by the faculty of economic and commercial sciences and management in coordination with the laboratory of the rehabilitation and development requirements of the developing economies under the global economic openness.

The editorial line of the review is based on the study of the institutional reforms importance and proposes policies to strengthen the institutions and governance principles and mechanisms, and developing the regulatory frameworks that support the investment opportunities, and rehabilitation of the developing economies for the challenges and implications of globalization.

The review is concerned with the publication of theoretical and applied researches and studies in the fields of economic, commercial sciences and management and publishing the critical studies of various modern Arabic and foreign publications. The review welcomes the researchers contributions in three languages: Arabic, English and French.

Indexing & Archiving

Algerian Review of economic development is indexed in following international databases:



<http://pakacademicsearch.com/publishers>



<http://generalimpactfactor.com/searchresults.php>



http://indianscience.in/pubs/journalDetails.php?journal_id=709



<http://theopendirectory.org/index.php/246-algerian-review-of-economic-development-ared>



<http://www.daj.org/journal-detail.php?jid=133>



<http://www.researchbib.com/?action=editLogin&url=%2F%3Faction%3DviewJournalDetails%26issn%3D21701121%26uid%3Dr4eca5>



<https://pbn.nauka.gov.pl/journals/49607>



<http://www.publishersglobal.com/directory/publisher-profile/21987/>



<http://www.uifactor.org/JournalDetails.aspx?jid=3649>



<http://www.journalqer.com/index.php?numBegin=11&num=11&begin=90&af=naj>



<http://www.drji.org/Search.aspx?q=REVUE%20DES%20SCIENCES%20SOCIALES%20ET%20HUMAINE&id=0>



<http://www.journalindex.net/?qi=Revue+des+Sciences+ Sociales+et+Humaines>

<http://eiop.or.at/cgi-bin/eurolink.pl?keywords=Algerian+Review+of+Economic+Development+%28ARED%29&cmd=Quick+Search>



<http://miar.ub.edu/ISSN/5302-2392>



<http://www.iseek.com/iseek/search.html?l=en&query=Algerian+Review+of+Economic+Development+%28ARED%29&sbl=2&bk=&spc=&as=UR0vWpEqOuOAJqjhb82xBfdO7UBFyO1Q>



<http://www.bing.com/search?q=Revue+des+Sciences+Sociales+et+Humaines&qs=n&form=QBLH&filt=all&pq=revue+des+sciences+social es+et+humaines&sc=0-0&sp=-1&sk=>



<http://www.jourinfo.com/Journals/ARED.html>



<http://oaji.net/journal-detail.html?number=1606>



[http://www.entireweb.com/#q=Algerian+Review+of+Economic+Development+\(ARED\)&of=0&md=web&ts=1421824241256](http://www.entireweb.com/#q=Algerian+Review+of+Economic+Development+(ARED)&of=0&md=web&ts=1421824241256)



http://gaudeamusacademia.com/groups/6554195:Group:62932?xg_source=msg_appr_group



<http://www.israjif.org/single.php?did=2392-5302>



<http://www.efita.org/Agriculture/Agribusiness/Algerian-Review-of-Economic-Development-ARED-details-31050.html>



<http://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/besniesimages/index/Ca.PNG>



<http://www.scipio.ro/home>



<http://www.citefactor.org/journal/index/12096/algerian-review-of-economic-development-ared#.VYp4xlLtO1t>



<http://impactfactor.pl/czasopisma/28914>



http://www.cosmosimpactfactor.com/page/journals_details/51.html



http://www.researchimpactfactor.com/applied_journal_listing.php

The review publishing rules

- 1- Manuscripts should be submitted as email attachments in Microsoft Word RTF format to the following address: revue.lepem@gmail.com , and should not exceed 20 pages including sources, footnotes, tables and diagrams. The page numbers and sub-title should also be sequenced and clear, For Arabic text a 12 pts Simplified Arabic font and English or French text a 11 pts New Times Roman font should be used.
- 2- Page margins must be: up and down 2.54 cm, 2.6 cm right, and left 1.5 cm and 0.88 line spacing.
- 3- A list of footnotes and referrals references and sources must be at the end of research, and numbered sequentially as contained in the text.
- 4- Publishing material should be documented as follows:
 - Books: Author(s), Title, Publisher, Place of Publication, Edition, Year of publication, pages number.
 - Review: Author (s), Title of article, Journal name (Place of Publication). Volume number (Issue or part number), page numbers.
 - Website: Author (s), Title of article , Browsing date , full website address .
- 5- All manuscripts must include two abstract one of which in English. The abstract must not be more than 10 lines and at least five keywords as the order of their appearance in the manuscript.
- 6- Articles submitted for publication are subjected to a double-blind, peer review process.
- 7- The editorial board is entitled to do some formal amendments that deem necessary in the submitted article without affecting the article content.
- 8- The Review is not binding to inform the researcher for any violation of the publishing rules. The published or unpublished articles will not be returned to their respective owners.
- 9- The contents of the published articles do not reflect the official opinion of the review, but it represents the opinions of their respective owners.
- 10- Submissions and correspondences with the review are via the following Email: revue.lepem@gmail.com

Algerian Review of economic development ARED

(*Nombre 4/ June 2016*)

Sommaire

Les Déterminants Du Développement Financier Younes Azzouz & Naima Baroudi	1
La Politique Budgétaire Et La Croissance Économique En Algérie : Analyse Économétrique 2000-2014 Brahim BOUYACOUB & Sabiha TOUAMI	15
The Motivations Of The Accounting Choices Adopted By Algerian Companies At The Time Of The Application Of IFRS Asma BENSABEUR-SLIMANE & Omar DJAFRI	31

